الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكادمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص: إقتصاد كمي

أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام

دراسة حالة الجزائر خلا ل الفترة من 1990 ـ 2018

من إعداد الطالب:

ـ عبيد خليفة

إشراف الدكتور:

ـ غريب بولرباح

لجنة المناقشة

الموسم الجامعي: 2020/2019

الإهـــــــــداء

إهـــــــــــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله ومنته أتممت عملي هذا المتواضع.

إلى سندي ومن وهبتني كل الحنان والرعاية ومن عندي دخولي للبيت يكون أول سؤال عنها أين هي ومن دعواها تتبعني في كل خطوات حياتي إلى منبع السعادة والحنان **أمـــــــــي الغالية** بارك الرحمان في عمرها ورعاها وحفظها من كل مكروه.

إلى الذي سهر في الليالي وجاب كل الأماكن في البرد والحر من أجل أن يوفر لي لقمة العيش وكل ما يلزمني في مشواري الدراسي وحياتي اليومية أنه **الغـــــالي أبـــــي** بارك الله في عمره وحفظه.

إلى كل أفراد عائلتي من الصغير إلى الكبير كلا بإسمه وإلى أسرتي الصغيرة زوجتي وإبني **الحـــــــــــسن**

أسأل المولى عز وجل أن ينبته نباتا حسن.

إلى كل أفراد كلية العلوم الاقتصادية من الاداريين إلى الأساتذة وخاصة قسم ثانية ماستر تخصص إقتصاد كمي أسرتي الثانية.

أهـــــــــــديكم ثمرة جهدي.

الشكر والعرفان

الشكـــــــر والعـــرفان

الحمد للعلي القدير الذي أنار درب العلم والصلاح وإتمام هذا المشروع المتواضع.

العرفان جـــــــوهر كل فن رائع وعـــــظيم.

لك مني كل الشكر والثناء والتقدير بعدد قطرات المطر وألوان الزهر وشذى العطر على جهودك الثمينة والقيم وصبرك

معي طيلة هذا المشروع أستاذي المشرف غـــريب بولرباح.

كلمة حب وتقدير وتحية ووفاء وإخلاص تحية ملئها كل معاني الأخوة والصداقة تحية من القلب إلى القلب إلى أسرتي

الثانية قسم ثانية ماستر إقتصاد كمي كل بإسمه على تبادل المعلومات والنصائح فما بينهم.

والشكر موصول للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

وكل الشكر إلى من مد لي يد المساعدة سوى من بعيد أو من قريب ولم أذكره سهوا مني.

الملخص

أثرمتغيراتالمربعالسحريلكالدورعلىالإنفاقالعامدراسةحالةالجزائر 1990 ـ 2018

Magic box variables impact lkaldor standard analytical study on public spending for the State of Algeria for the period 1990 ـ 2018

Variables de la boîte magique d'impact lkaldor standard étude analytique sur les dépenses publique pour l'état de l'Algérie pour la période19902018 ـ

الملخص:

هدفهذهالدراسةلقياسأثرمتغيراتالمربعالسحريلكالدورعلىالإنفاقالعامفيالإقتصادالجزائريخلالفترة الدراسة

1990 ـ 2018 تمتقديرالأثربتطبيقأسلوبالإنحدارالخطيوبالإعتمادعلىطريقةالمربعاتالصغرى،وكذلكوفقإختبارسببيةجرانجرتوصلنإلىالنتائجالتالية :

- ✓ وجدعلاقةعكسيةبينالتضخم،البطالة،ميزانالمدفوعاتنحوالإنفاقالعام.
- ✓ توجدعلاقةطرديةضعيفةجدابينالنموالإنفاقالعام.
- ✓ لاتوجدعلاقةسببيةبينالتضخم،البطالة،النموالإقتصاديمعالإنفاقالعام.
- ✓ توجدعلاقةسببيةبينميزانالمدفوعاتوالإنفاقالعاموهذالزيادةالوارداتنتيجةزيادةالطلبالكلي للإقتصادفيظلعدممرونةالجهازالإنتاجي.

الكلماتالمفتاحية: الإنفاقالعام،متغيراتالمربعالسحري،سببيةجرانجر،الارتباطاتالجزئية

Abstract:

This study sought to analyze the reality of magic box variables lkaldor and public spending in Algeria as well asthe standard modeling of reflection indices magic box lkaldor on spending during the period 1990 ـ 2018 thisendeavour has been outsourcing methodology (simple linear regression based on The least-squares method,-Granger causality – partial correlations matrix).

The study concluded:

- ❖ There is an inverse relationship between inflation, unemployment, balance of payments towards publicspending.
- ❖ There is very weak correlation between growth and public spending.
- ❖ no causal relationship between inflation, unemployment, economic growth with public spending.

- there exists a causal relationship between balance of payments and public spending to increase imports asa result of increased overall demand for economy in the absence of flexible production machine.

Keywords: public expenditure, the magic box variables, causality Granger, partial links.

Résumé :

Cette étude visait analyser la réalité de care magique variable lkaldor te public passé en algérie ainsi que la modélisation standard des indices de réflexion care magique lkalder sur les dépenses au les dépenses au cours de la période 1990 2016 cet effort a été externasation de méthodologie (régression linéaire simple basée sur la méthode des) _ momindres carrés matrice de corrélations partielles _ causalité de Granger

L' étude a conclu:

- ☒ Il existe une relation inverse infation chomage balance des paiements vers les dépenses publique.
- ☒ Il est très faible corrélation entre la croissance et des dépenses pubiques.
- ☒ Aucun lien de causalité entr l'infatio,chomage croissance économique et les dépenses publiques.
- ☒ Il sexiste une relation causal entre la balance des paiements et pour augmenter les dépenses publiques des imporations en raison l' augmentation de la demnde global pour l'économie en l'absence de machine de productione.

Mots clés: dépenses publiques, les variable de la boite magique, liens partiels, causlité de Granger

الفهارس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
الفهارس	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة الاختصارات والرموز	
المقدمة	**أ ـ هـ**
الفصل الأول: الانفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور خلفية نظرية	
تمهيد	7
المبحث الاول: الاطار النظري للإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور	8
المطلبالأول: الإنفاقالعامكمحورمنمحاورالسياسةالمالية	8
أولا: ماهيةالسياسةالماليةوأدواتها	8
1. مفهومالسياسةالمالية	**8**
2. أهدافالسياسةالمالية8	
3. أدواتالسياسةالمالية9	
4. اتجاهاتالسياسةالمالية	**10**
ثانيا: تعريفالإنفاقالعامعناصرهومبرراته	10
1. تعريفالإنفاقالعام	**10**
2. عناصرالإنفاقالعام	**10**
3. مبرراتالإنفاقالعام	**11**
ثالثا: تقسيماتالإنفاقالعاموأثارهالاقتصادية	12
1. تقسيماتالإنفاقالعام	**12**
2. الآثارالاقتصاديةللإنفاقالعام	**14**
رابعا: أسبابتزايدالنفقاتالعامة	16
1. الأسبابالحقيقة	**16**
2. الأسبابالظاهرية	**17**

خامسا: ضوابطالإنفاقالعاموالعواملالمؤثرةفيه 18

1. ضوابطالإنفاقالعام **18**

2. العواملالمؤثرةفيالإنفاقالعام **18**

المطلبالثاني: مبادئومفاهيممتغيراتمربعالسحريلكالدور 19

أولا: مفهوممربعالسحريكالدور 19

1. تعريفالمربعالسحري كالدور **19**

ثانيا: أساسياتحولالنموالاقتصادي 21

1. تعريفالنموالاقتصادي **24**

2. عناصرالنموالاقتصادي **21**

3. طرققياسالنموالاقتصادي **22**

ثالثا: عمومياتحولالتضخم 23

1. تعريفالتضخم **24**

2. أنواعالتضخم **24**

رابعا: الإطارالمفاهيميحولالبطالة 27

1. مفهومالبطالة **27**

2. معدلالبطالة **27**

3. أنواعالبطالة **28**

4. أسبابالبطالة **29**

5. آثارالبطالة **29**

خامسا: ماهيةميزانمدفوعات 30

1. تعريفميزانالمدفوعات **31**

2. أهميةميزانالمدفوعات **31**

3. مكوناتميزانالمدفوعات **31**

4. توازنواختلاليزانالمدفوعات **32**

المطلبالثالث: العلاقةبينالإنفاقومتغيراتالمربعالسحريلكالدور 32

أولا: علاقةالإنفاقالعامبالنموالاقتصادي 32

ثانيا: علاقةالإنفاقالعامبالتضخم 35

ثالثا: علاقةالإنفاقالعامبالبطالة 35

رابعا: علاقةالإنفاقالعامبميزانالمدفوعات 37

المبحثالثاني: الدراساتالعلميةالسابقة 38

المطلبالأول: الدراساتالسابقةعلىمستوىالاقتصادالجزائري 38

المطلبالثاني: الدراساتالسابقةعلىمستويالاقتصادالعالمي 40
المطلبالثالث: تقييمالدراساتالسابقة 42
أولا: أوجهالشبهللدراساتفيمابينها42
ثانيا: أوجهالاختلاف 42
خلاصة 43
الفصلالثاني: قياسأثرمتغيراتالمربعالسحريلكالدورعلىالإنفاقالعام
تمهيد:
45
المبحثالأول: الطريقةوالأدوات 46
المطلبالأول: واقعالاستقرارالاقتصاديفيالجزائرللفترة 1990 ـ 2018 46
أولا: مفهومالاستقرارالاقتصادي 46
ثانيا: الاقتصادالجزائريخلالالمرحلةالإنتقاليةوالتعاونمعالمؤسساتالماليةالدولية 47
1. المرحلةالإنتقاليةذاتيةللاقتصادالجزائري 47
2. برنامجالاستقرارالاقتصاديالمطبقةخلالالفترة 1989 ـ 1994 47
3. برنامجالتصحيحالهيكليخلالالفترة 1994 ـ 1998 49
ثالثا: الاقتصادالجزائريخلالمرحلةبرنامجالإنعاشودعمالنموالاقتصاد 50
1. برنامجدعمالإنعاشالاقتصاديللفترة 2001 ـ 2004 50
2. برنامجالتكميليلدعمالنموالاقتصادي 2005 ـ 2009 50
رابعا: برنامجالتنميةالخماسيوتوطيدالنموالاقتصاديللفترة 2010 ـ 2019 51
1. الاقتصادالجزائريخلالالمخططالخماسيللفترة 2010 ـ 2014 51
2. الاقتصادالجزائريخلالبرنامجتوطيدالنموالاقتصادي 2015 ـ 2019 51
المطلبالثاني: تحليلتطورمتغيراتالدراسةفيالجزائرللفترة 1990 ـ 2018 52
أولا: تحليلتطورالنفقاتالعامةفيالجزائر 53
1. تقسيمالنفقاتالعامةفيالجزائر 53
2. تحليلتطورالإنفاقالعاموهيكلتهفيالجزائر 1990 ـ 2018 53
ثانيا: تحليلتطورمعدلالنموالاقتصادي في الجزائر 56
ثالثا: تحليلتطورمعدلاتالبطالةفيالجزائرالممتدة 1990 ـ 2018 57
رابعا: تحليلتطورمعدلالتضخمفيالجزائر 59
خامسا: تطوروضعيةميزانالمدفوعاتفيالجزائر 61
المطلبالثالث: الأدواتالإحصائية 63

أولا: مفهومالاقتصادالقياسيومنهجالبحثفيالاقتصادالقياسي	63
1. مفهومالاقتصادالقياسي	**63**
2. منهجالبحثفيالاقتصادالقياسي	**64**
ثانيا: الانحدارالخطيالمتعدد.	65
ثالثا: النماذجالانحدارية	69
رابعا: مفهومالسببيةبينالظواهرالاقتصاديةوأنواعها	69
خامسا: استقراريهالسلاسلالزمنية	72
المبحثالثاني: تحليلومناقشةالنتائج	74
المطلبالأول: التحليلالاقتصاديلمتغيراتالمربعالسحريلكالدورخلالالفترة 2005 ـ 2009	74
المطلبالثاني: تقديرأثرمتغيراتالمربعالسحريلكالدورعلىالإنفاقالعام	76
أولا : تقديرأثرمعدلاتالتضخمعلىالإنفاقالعامفيالجزائر	77
ثانيا: تقديرأثرمعدلاتالبطالةعلىالإنفاقالعامفيالجزائر	78
ثالثا: تقديرأثرمعدلاتالنموالاقتصاديعلىالإنفاقالعامفيالجزائر	79
رابعا: تقديرأثرميزانالمدفوعاتعلىالإنفاقالعامفيالجزائر	81
المطلبالثالث: دراسةالسببيةوالارتباطاتالجزئيةبينمتغيراتالدراسة	82
أولا: إختباراستقراريةالمتغيرات	82
ثانيا: إختبارجرانجرللسببية	84
ثالثا: نتائجاختبارمصفوفةالارتباطالجزئيةلمتغيراتالدراسة	86
خلاصةالفصل	87
الخاتمة	88

فهرس الجداول

الجدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
جدولرقم (02 ـ 01)	تحديدوتعريفبمتغيراتالدراسة	52
جدولرقم (02 ـ 02)	تطورالإنفاقالعامفيالجزائرللفترةالممتدةمن 1990 الى 2018	53
جدولرقم (02 ـ 03)	تطورالمعدلاتالنموالإقتصاديفيالجزائر 1990 ـ 2018	56
جدولرقم (02 ـ 04)	تطورمعدلالبطالةفيالجزائرخلال 1990 ـ 2018	58
جدولرقم (02 ـ 05)	تطورمعدلاتالتضخمفيالجزائرخلال 1990 ـ 2018	60
جدولرقم (02 ـ 06)	تطوروضعيةميزانالمدفوعاتفيالجزائرللفترة 1990 ـ 2018	62
جدولرقم (02 ـ 07)	مؤشراتالإستقرارالكليالإقتصاديفيالجزائر 2005 ـ 2009	74
جدولرقم (02 ـ 08)	نتائجإختبارالإستقراريةلمتغيراتالدراسةبإستخدامAugmented Dicke-fuller ADF	83
جدولرقم (02 ـ 09)	نتائجاختباراتجاهأحاديالسببيةلجرنجربينمتغيراتالمربعالسحريوالإنفاقالعام	84
جدولرقم (02 ـ10)	نتائجاختباراتجاهأحاديالسببيةلجرنجربينمتغيراتالمربعالسحريوهيكليةالإنفاقالعام	85
جدولرقم (02 ـ11)	نتائجاختباراتجاهأحاديالسببيةلجرنجربينمتغيراتالمربعالسحريوهيكليةالإنفاقالعام	86

فهرس الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01 ـ 01)	مصادرالإيراداتالعامة	09
الشكلرقم (01 ـ 02)	تقسيمالنفقاتالعامةوفقالمعيارالاقتصادي	12
الشكلرقم (01 ـ 03)	العواملالمؤثرةفيالإنفاقالعام	18
الشكلرقم (01 ـ 04)	المربعالسحريلـكالدور	20
الشكلرقم (01 ـ 05)	منحنى BARS	34
الشكلرقم (01 ـ 06)	النفقاتالعامةوالنموالإقتصادي	34
الشكلرقم (01 ـ 07)	سياسةالنموعنطريقالطلب (النظرية الكينزية)	36
الشكلرقم (02ـ 01)	تطورالإنفاقالعامفيالجزائرللفترةالممتدةمن 1990 الى 2018	54
الشكلرقم (02ـ 02)	تطورنفقاتالتجهيزوالتسييرفيالجزائرللفترةالممتدةمن 1990 الى 2018	55
الشكلرقم (02ـ 03)	تطورالمعدلاتالنموالإقتصاديفيالجزائر 1990 ـ 2018	57
الشكلرقم (02ـ 04)	تطورمعدلالبطالةفيالجزائرخلال 1990ـ 2018	58
الشكلرقم (02ـ 05)	تطورمعدلاتالتضخمفيالجزائرللفترة 1990 ـ 2018	60
الشكلرقم (02ـ 06)	تطوروضعيةميزانالمدفوعاتفيالجزائرللفترة 1990 ـ 2018	62
الشكلرقم (02 ـ 07)	مربعكالدورللمؤشراتالإقتصاديةالكليةللإقتصادالجزائريخلالالفترة 2005 ـ 200975	

فهرسالملاحق

الملاحق	عنوان الملحق
ملحق رقم (01)	معطياتمتغيراتالدراسةخلالالفترة 1990 ـ 2018
ملحق رقم (02)	معطياتنفقاتالتسييروالتجهيزخلالالفترة 1990 ـ 2018
ملحق رقم (03)	أثرتقديرالمربعالسحريلكالدورعلىالإنفاقالعام
ملحق رقم (04)	أثرتقديرمعدلاتالتضخمعلىالإنفاقالعام
ملحق رقم (05)	أثرتقديرمعدلاتالبطالةعلىالإنفاقالعام
ملحق رقم (06)	أثرتقديرمعدلاتالنموالإقتصاديعلىالإنفاقالعام
ملحق رقم (07)	أثرتقديرالناتجالمحليالخامالحقيقيعلىالإنفاقالعام
ملحق رقم (08)	أثرتقديرميزانالمدفوعاتعلىالإنفاقالعام
ملحق رقم (09)	تحديددرجةتأخيرالسلاسلالزمنيةلمتغيراتالدراسة
ملحق رقم (10)	نتائجاختبارجذرالوحدةالإستقراريةالسلاسلالزمنية
ملحق رقم (11)	اختبارجرانجرللسببيةعنددرجةتأخير 2
ملحق رقم (12)	اختبارجرانجرللسببيةعنددرجةتأخير 1بينالمتغيراتالمستقلةوهيلكيةالإنفاقالعام
ملحق رقم (13)	نتائجإختبارالارتباطالجزئيبينالمتغيراتالدراسة

قائمةالرموزوالمصطلحات

الرمز	التسمية	الوحدة	الترجمة
CR	النمو الإقتصادي	%	Croissace économique
INF	التضخم	%	Inflation
CHO	البطالة	%	Chumage
BP	ميزان المدفوعات	%	Balance de Paiement
DEPENSE	الانفاق العام	مليار دج	Dépenses publiques
DGP	الناتج المحلي الاجمالي	ملياردج	Produit intérieur brut
DEPEQ	نفقات التجهيز	ملياردج	Dépenses d’ équipement
DEPG	نفقات التسيير	ملياردج	Dépenses d’ fonctionnement
ADF	اختبار ديكي فولر	—	Augmented Dicke-fuller ADF

المقدمة

مقدمـة:

تحتل السياسة الإقتصادية موقع بارز في غاية الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر، فهي تتمثل في مجموعة الوسائل والإجراءات والتدابير التي تحكم وتنظم نشاط الدولة نحوتحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية لأفراد المجتمع، إذا تستهدف السياسة الإقتصادية إلى تحقيق التنمية والإستقرار الإقتصادي من خلال الوصول إلى تحسين مستوى التشغيل الكامل مع تحسين معدل النمو واستقرار مستوى الأسعار وكذا التوازن في ميزان المدفوعات، وهذا ما يعرف بالمربع السحري لكالدور الذي صاغه الإقتصادي الألماني نيكولاس كالدور عام 1991 ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات على وعي تام بمسؤوليتها في تحقيق الإستقرار الإقتصاد الكلي وتدخلها في مكافحة اختلاله من خلال الأدوات السياسة الإقتصادية المختلفة.

ونجدمنبينالسياساتالإقتصاديةالأكثرتطبيقاالسياسةالمالية،النقديةوالتجاريةغيرأنالسياسةالماليةلم يكنلهاموقعقويةفيالفكرالإقتصاديإلابعدظهورالفكرالكينزينتيجةلظروفإقتصادية كانيعيشهاالعالم والمتمثلةفيالكسادالعظيملسنة 1929 ـ 1933 الذيمنخلالهتمإثباتفشلالفكرالكلاسيكيفيتفسير وعلاجالأزمة،هذاالفكركانمفادهأنالتوازنالإقتصاديهوظاهرةحتميهوتلقائيةتحكمهاقوىالسوقعلى أساسأنالعرضيخلقالطلبمكافئله،لذاأوضح **جونكينز** فيكتابه **النظريةالعامةللعمالةوسعرالفائدة والنقود** إنآليةالسوقتتميزبالعديدمنإخفاقاتفيتسييرالنشاطالإقتصاديوالمتمثلةخصوصافيعدم التخصيصالأمثللمواردواللاعدالةفيتوزيعالدخولوالآثارالخارجيةالسلبيةوأشاربضرورةتدخلالدولةبشكل كبيرفيالحياةالإقتصاديةلضمانتفعيلالأداءالإقتصاديمنخلالاستخدمهاللإنفاقالعامهذاالأخيراعتبره كينزجزءمهممنالسياسةالماليةوأنهاالأداةالأكثرفعاليةلتحقيقالإستقرارالإقتصاديوتحقيقالتوزانالاقتصادي والإجتماعي.

تسعىالجزائركباقيالدولالعالمللتحقيقجملةمنالأهدافالإقتصاديةوالإجتماعيةوالنهوضبالاقتصاد الوطني،مثلمحاربةالبطالةوالتضخمبالإضافةإلىتشجيعالإستثمارفيالمجالاتالحيويةوأيضاحمايةالصناعات الوطنيةمنالمنافسةالخارجيةورفعمعدلاتالنموالاقتصادي،حيثبعدالإصلاحاتالهيكليةالتيقامتبها الجزائرمعمؤسساتالنقدالدوليةتبنتالجزائربدايةمنسنة 2001 سياسةإقتصاديةذاتطابعإنفاقيتوسعي مستفيدةبذلكمنإرتفاعالعوائدالنفطيةبتطبيقسياسةالإنعاشالإقتصاديفكانتهذهالبرامجاستثماريةالمعروفة والمتضمنةبرنامجالانعاشالإقتصاديوبرنامجدعمالنموالاقتصاديوبرنامجالتنميةالخماسيإلىغاية 2014 وحاليابرنامجتوطيدالنموالاقتصاديالذييمتدإلىغاية 2019.

وجراءهذاالتوجهفيالسياسةالإقتصاديةفقدالعديدمنالمتغيراتومؤشراتالإقتصاديةالتيتعدبمثابةمدخل كلي لتقييمالسياسةالاقتصاديةالكليةوتتمثلهذهالمتغيراتبالمربعالسحريلكالدور.

ـ الإشكاليةالرئيسية:

يعداستخداماالنماذجالاقتصاديةالقياسيةالكليةأحدأهمالبحوثفيالإقتصادالكليوالتنمية،فقدرة النظريةالإقتصاديةفيضبطالمتغيراتالاقتصاديةوقياسهاوتنظيمالعلاقةبينهما،لايتمذلكإلامنخلالتبسيط العلاقاتوتنظيماتجاهاتهاوتفاعلهاوبالتاليالوصولإلىنتائجتبنىعليهاالكثيرمنالقراراتالاقتصادية.

ومماسبقتبرزملامحإشكاليةالبحثوالتييمكنصياغتهاكالتالي:

إلىأيمدىيمكنلمتغيراتالمربعالسحريكالدورأنتؤثرفيالإنفاقالعامفيالجزائر؟

2ـ التساؤلاتالفرعية:

فمنخلالالسؤالالمحوريمكنوضععددمنالأسئلةالفرعيةالأخربعلىالنحوالتالي:

- ☒ هلأنمتغيراتالمربعالسحريلكالدورلهانفسالتأثيرعلىالإنفاقالعام؟
- ☒ هليعدالإنفاقالعامالعنصرالأساسيلتحقيقالإستقرارالإقتصادي؟
- ☒ هلالعلاقةبينالإنفاقالعاموم تغيراتالمربعالسحريكالدوركلهاطرديةوقوية؟
- ☒ هلأنمعدلاتالبطالةللسنةالحاليةتأثيرعلىالإنفاقللسنةالحالية؟

3ـ فرضياتالدراسة:

إنمحاولةالإجابةعلىإشكاليةالدراسةومحاولةالوصولإلىنموذجالذييعبرعنأثرمتغيراتالمربع السحريعلىالإنفاقالعامفيالإقتصادالجزائريخلالالفترةمن 1990 ـ 2018.

فبالتاليسيؤديبناإلىطرحجملةمنالفرضياتوهيكالآتي:

إنمتغيراتالمربعالسحريليسلهانفسالتأثيرعلىالإنفاقالعام،لأنالمربعالسحريماهوإلارسم تخطيطيرباعيالرؤوسيحتوىالأهدافالأربعةالتييجبأنتصلهاليكونالإقتصادفيوضعأمثل،لذلكسمّي بالمربعالسحريلإستحالةتحقيقهفيآنواحدبسببالعلاقاتالتناقضيةبينمتغيراتالمربع.

- يعدالإنفاقالعامالعنصرالأساسيللتحقيقالإستقرارالإقتصادي.
- توجدعلاقةطرديةوسلبيةبينالإنفاقالعاموم تغيراتالمربعالسحري.
- لايمكنلمعدلاتالبطالةللسنةالحاليةأنتؤثرعلىالإنفاقالعاملل سنةالحالية.

4 ـ مبرراتاختيارالموضوع:

لكلعملوبحثعلميمبرراتهوممهداتهلقيامالباحثبه،ويرجعاختيارناللموضوعوأسبابالدراسةلعدة أسبابمنهاشخصيةوموضوعيةنختارمنهامايلي:

- الميولالشخصيلدراساتالسياساتالإقتصادية.
- معرفةالمؤشراتالإقتصاديةالأربعةالتييعتمدعليهامربعكالدورمنأجلتحقيقالمثلوية.
- محاولةمعرفةموقعشكلالمربعكالدورفيالإقتصادالجزائريخلالفترةالدراسة.
- الرغبةفيمعرفةوفهمالعلاقاتالتشابكيةبينمختلفالمتغيراتالإقتصاديةفيالإقتصادالوطني.
- نقصهذهنوعمنالدراسةفيالجامعاتوالهيئاتالرسمية.

5 ـ أهدافالدراسةوأهميتها:

- تتجلىأهميةالدراسةفيتناولهامجموعةمننقاطانشغلبهاالعديدمنالباحثين،و تأتيكإضافةإلى المجهوداتالمتعددةالسابقةفيمجالتأثيرمتغيراتالإقتصاديةللأهدافالكبرىللسياسةالإقتصاديةعلىالإنفاق العامفيالجزائرضمنمايعرفبالمربعالسحريلكالدور،وتستمدهذهالدراسةأهميتهامنالنقاطالتالية:
- إعطاءنظرةحولالإنفاقالعامفيالجزائر.
- التعريفبالمبادئالمختلفةللمربعالسحري.
- إستعمالالتقنياتالكميةفيالتحليلالإقتصاديالكلي،خاصةالقياسالإقتصاديفيشكلدوالرياضية تقيسمدىتأثيرالمتغيراتالإقتصاديةالمدروسةللإنفاقالعام.
- محاولةمعرفةالمكانةالكبيرةالتيتحتلهاالسياسةالماليةفيالإقتصادالجزائريمنخلالالإنفاقالعام.
- ويهدفهذاالبحثإلىتحقيقجملةمنالأهدافأهمها:
- تسليطالضوءعلىالسياسة
- الماليةوأهمأدواتهاوالتيتتجلىفيالإنفاقالعام.
- محاولةالتعريفبالمتغيراتالمربعالسحريوالتيتتجلىفيالأهدافالكبرىللسياسةالإقتصادية.
- معرفةأثرمتغيراتالاقتصاديةعلىالإنفاقالعامفيالجزائر.
- الإضافةالعلميةالتيتعتبرلبنةفيحقلالبحثالعلميبيضافإلىالجهودمنسبقونافيالبحثفيهذا الميدانوعمومايمكنالقولبأنالهدفالرئيسيلهذهالدراسةيتمثلفيالكشفعنالتدخلالأمثلللدولة للوصولإلىالوضعيةالمثلىالتييكونعليهاالإقتصادالجزائري،منخلالمتغيراتالمربعالسحريعلى الإنفاقالعام.

6 ـ حدود الدراسة (الاطار المكاني والزماني):

يمكننااتقسيمحدوددراستناإلى:

✓ **الحدالمكاني:** اقتصرهذاالبحثعلىدراسةدولةواحدةوهيالجزائرلمعرفةأثـرمتغيراتالمربعالسحري لكالدوروالمتمثلةفيأهدافالسياسةالإقتصادية (نموإقتصاديمرتفع،لابطالة،لاتضخموميزانالمدفوعات متوازن) علىالإنفاقالعام.

✓ **الحدالزماني:** حددتفترةالدراسةالتيتمتدوتشملالفترةالمحددةمن 1990 ـ 2018 أي حوالي 29 سنة، وقد إختيرتهذهالفترةلمافيهامنتطوراتهامةمنها:

- تحريرالتجارةالخارجية.
- الإصلاحاتالإقتصاديةالتيعرفتهاالجزائروانعكاساتهاعلىالإقتصادالوطني.

- تعديلوتوليدالسياساتالإقتصادية .
- الارتفاعاتالكبيرةفيالكمياتالماليةوالتجارية،أيفيكلمنالإيراداتالعامةوالنفقاتالعامة إضافةإلىالصادراتوالواردات.

7 ـ المنهجوالأدواتالمستخدمة:

✓ وفقللموضوعمحلالدراسة،ومنأجلالإجابةعلىالإشكاليةالمطروحةومعالجتهامعالجةعلميةوموضوعية، اقتضتطبيعةالدراسةوخصوصيتهاالتعاملمععدةمناهجمتكاملةومتناسقةوذلكمنأجلتحقيقأهدافهذا البحثسنستخدمالمناهجالتالية:

- **المنهجالوصفيالتحليلي**: يهدفإلىتحديدالإطارالنظريللموضوعبجانبهالفكريوالمفهومي،نظرا لملائمةالمنهجفيذلكوالذينستقيمنهالمعطياتالرقمية،وبماأنالمعطياتالكميةجامدةلاتفيبالمطلوب دونتحليلها.
- **المنهجالتحليليالكمي**: المشتملعلىالأساليبالقياسيةالحديثةلتحديددورالمتغيراتالإقتصاديةفي التأثيرعلىالإنفاقالعام،وذلكببناءنموذجقياسييتكونمنالإنفاقالعامكمتغيرتابعوالنموالإقتصادي، البطالة،التضخمكميزانالمدفوعاتكمتغيراتمستقلةوهذابالاعتمادعلىبرنامجEveiws .
- **المنهجالمتكاملفيالبحوثالتطبيقية**: يعتمدهذاالمنهجعلىحقيقةوجودارتباطوتلازمبينالإطار النظريللبحثوبينالواقعالتطبيقيله.

8 ـ وسائلجمعالمعلوماتوالبيانات:

- أماالأدواتالمستخدمةفيجمعالمعلوماتوالبياناتللموضوعمحلالدراسة،فقداعتمدناعلىالأدواتالأكثر استخدامونلخصهافيمايلي:
- المسحالمكتبيللوقوفعلىماتمتناولهفيإطاردراستنابهدفالدعمالنظري.
- الدراساتوالبحوثالسابقةالتيتحددلناحدودالتركيزلحداثةهذاالموضوع.
- المعطياتالدراسةقدمتمنطرفالمصادروالهيئاتالرسميةالجزائريةوالدوليةلمعالجتهاوعرضهابشكل يمكننامنالحصولإلىاستنتاجاتلهاعلاقةمباشرةبموضوعالدراسة.
- الاتصالبالأساتذةالجامعيينالمختصينفيهذاالمجالمنأجلالاستشارةوالتوجيه.

9 ـ صعوباتالدراسة:

- لاتخلوأيدراسةفيإنجازهامنالصعوباتأوالعراقيلنذكرمنها:
- شحالمراجعوالدراساتالسابقةلمثلهذاالموضوعبسببصعوبةقياسها.
- غلق جميع المرافق العلمية بسبب الجائحة مما أدى إلى عدم توفر العدد الممكن من المراجع.
- تباينوتعارضالإحصائياتوالبياناتووحداتالقياسالخاصةبموضوعالدراسةمماشكلليصعوبةفي انتقاءالمعلوماتالأنسب.
- صعوبةالربطبينالتحليلاتالنظريةحولمتغيراتالدراسةوواقعهافيالجزائر.
- صعوبةإسقاطالبياناتوالإحصائياتبواسطةالأدواتالرياضيةالمتاحةعلىالواقع.

10- محتوى الدراسة:

- لغرضالإجابةعلىالإشكاليةالمطروحةفيالبحثوالأسئلةالمتفرعةعنها، سوفيتمتقسيمهذهالدراسة إلىفصلين:

- **الفصل الأول:** يحتويهذاالفصلعلىأدبياتالدراسةحولالإنفاقالعاموم تغيراتالمربعالسحريلكالدور كخلفيةنظرية، ثمقسمناهذاالفصلإلىمبحثينالأولبعنوانالإطارالنظريللإنفاقالعاموم تغيراتالمربع السحريلكالدورحيثيتخللهالعديدمنالعناصرالرئيسيةوالثانوية، وتطرقنافيهإلىمفهومالسياسةالمالية وأدواتهاوتسليطالضوءعلىالإنفاقالعامبكلجوانبه، كماتناولنافيالمطلبالثانيمبادئومفاهيمم تغيرات مربعالسحريكالدور، حيثتطرقنا إلىمبادئومفهومالمربعالسحريومؤشراتهاالإقتصادية، أماالمطلبالثالث فقدشملعلىالعلاقةبينالإنفاقالعاموم تغيراتالمربعالسحري، حيثاحتويعلىأهمالدراساتوالنظريات والنماذجالتيتناولتهذهالعلاقة.

- والمبحثالثانيمنهذاالفصلفقداحتويعلىالدراساتالسابقةالمتعلقةبموضوعالدراسةفشملتالدراسات لاقتصاديةالمتعلقةبالاقتصادالجزائريوالعالميوعرضأهموأوجهالشبهوالاختلافبينهما.

❖ **الفصل الثاني:** والذياحتويعلىدراسةقياسيةللأثرم تغيراتالمربعالسحريلكالدورعلىالإنفاق العام، حيثتمالتطرقفيهإلىالمبحثالأولوالذييتضمنفيطياتهاالطريقةوالأدواتوالمعطياتالمستعملةفي هذهالدراسة، أماالمبحثالثانيفقدتمفيهتحليلوتفسيرومناقشةالنتائجمنخلالالمعادلاتالإحصائية ونموذجADF واختبارنتائجالنماذجفيمدىوجودالعلاقةالمسببةمنعدمها.

❖ وفيالأخيرتوجناهذهالدراسةبخاتمهتمالتطرقفيهاإلىأهمالنتائجوالتوصياتوصولاإلىآفاقالدراسة.

الفصل الأول

الإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري لكالدور

..... خلفية نظرية

تمهيد:

- يعتبرالإنفاقالعامأهمأدواتالسياسةالماليةتستخدمهاالدولةمنخلالتدخلهافيالاقتصادأوداةهامةذاتدوركبيرفيتحقيقأهدافالسياسةالاقتصادية التيغايتهاالرفاهيةالعامة،وهيمتعددةوقدجمعهانيكولاسكالدورفيمايسمىبالمربعالسحريوهيتعبرعنالأهدافالأربعةالكبرىللسياسةالاقتصادية،وفينفسالوقتفهيتمثلتنافسيةبينالدول،وتوضحالمشهدالعاملوضعيةتنميةالبلد،حيثتسعىكلالدولسواءمتقدمةمنهاأونامية لمحاولة تحقيقهذهالأهدافمنخلالسياستهاالمختلفة.
- حيثقسمناالفصلالأولإلىمبحثينوهما:
- المبحثالأول: الإطارالنظريللإنفاقالعاموم تغيراتالمربعالسحريلكالدور.
- المبحثالثاني: الدراساتالسابقة .

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام ومتغيرات المربع السحري

تحظى السياسة المالية بأهمية بالغة ومتزايدة من قبل البلدان النامية والمتقدمة على حدا سواء باعتبارها المحور الرئيسي للسياسات الاقتصادية بوصفها أداة فعالة لتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وبما أن الإنفاق العام يعتبر أداة رئيسية ضمن أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك من خلال المتغيرات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الأربعة لكالدور.

المطلب الأول : الإنفاق العام كمحور من محاور السياسة المالية

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى ماهية السياسة المالية وأدواتها وإلى ماهية الإنفاق العام ومبرراته آثاره الاقتصادية.

أولا: ماهية السياسة المالية أدواتها

1-مفهوم السياسة المالية :لقد تطور مفهوم السياسة المالية بتطور الفكر المالي وأيضا حسب الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، ولكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإرادات العامة والإنفاق العام لتحقيق الأهداف المالية الاقتصادية الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة، ويزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة نذكر منها ما يلي:

هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طرق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات.1

السياسة المالية هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة على المتغيرات الاقتصادية.

السياسة المالية هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.2

سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكومية التي تم وضعها لمواجهة التقلبات الاقتصادية وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعدلات التضخم أو القضاء عليها.

من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة المالية هي عبارة عن أداة أو برنامج مال تتبعها الدولة عن طرق استخدام الإيرادات والنفقات العامة التي تنظم في الموازنة العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

- **2-أهداف السياسة المالية**:ترمي السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:3
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية وذلك من خلال استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة.

1 عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الاحصائية، دار النهضة العربية، مصر، 1980، ص 323

2وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، مصر، 1988 ص431.

3 وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ص93.

- تحقيق العمالة الكاملة.
- تحقيق التقدم الاقتصادي وذلك من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج.

3-أدوات السياسة المالية: من أهم أدوات السياسة المالية مايلي:

3-1 الإنفاق العام

- **3-2 الإيرادات العامة:**[1]هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من أجل إنفاقها على المشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ، حيث تتحصل الدولة على هذه الأموال أساس من الدخل الوطني في حدود المقدرة المالية الوطنية أومن الخارج عند عدم كفاية هذه الأموال لمواجهة متطلبات الإنفاق العام.
- ولقد تعددت مصادر الإيرادات العامة في العصر الحديث واختلفت صيغتها لاختلاف أنواع الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة ومهما يكن من الأمر فإن الإيرادات العامة لاتخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية.

الشكل رقم (01-01): مصادر الإيرادات العامة

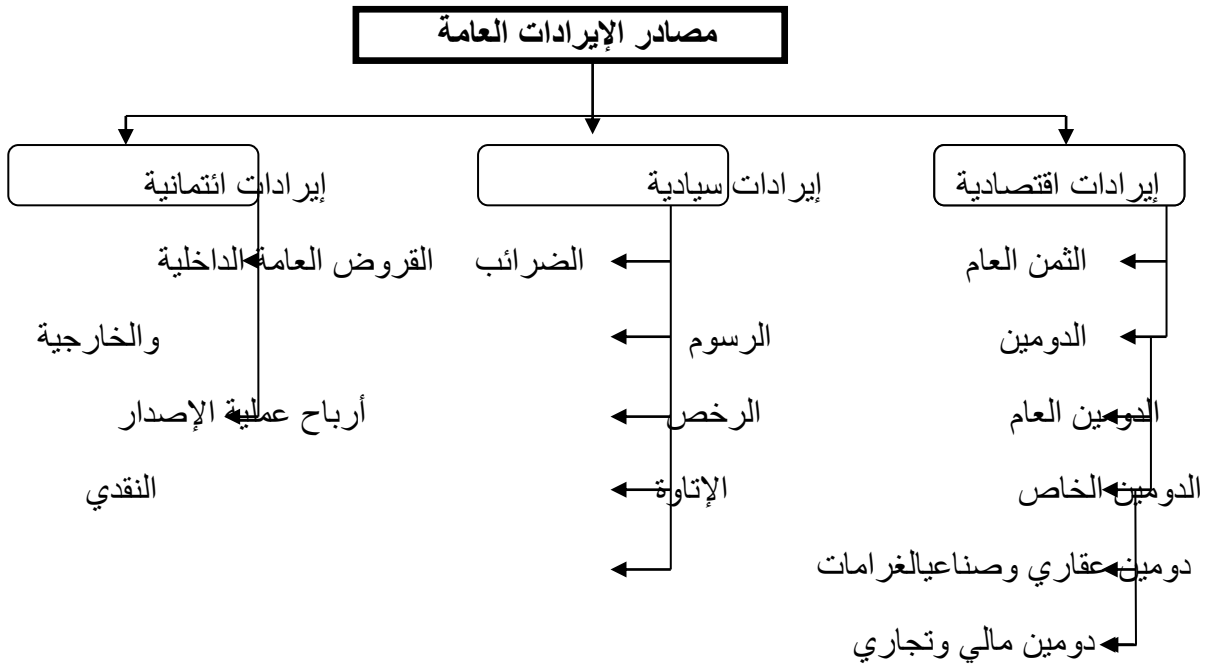

المصدر: لبزة هشام، محاضرات في السياسات الاقتصادية، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي سنة 2016، ص:18.

1مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار جامعية الجديدة الإسكندرية مصر، 2004، ص 255.

3-3 الموازنة العامة: تتمثل في الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام وكيفية توزيع مواردالدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق[1].

4- اتجاهات السياسة المالية: تكمن آلية عمل السياسة المالية في معالجة الاختلال في الاقتصاد الوطني وهناك اتجاهان للسياسة المالية وهما:[2]

4-1 الاتجاه التوسعي: ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية ويظهر هذا الاتجاه عندما يكون يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم من خلال التخفيض في الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو السياستين معا.

ثانيا: تعريف الإنفاق العام وعناصر ومبرراته

1-تعريف الإنفاق العام: للنفقة العامة عدة تعاريف ونذكر منها :

- النفقة العامة هي عبارة عن مبلغ من المال تستخدمه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها بقصد إشباع الحاجة العامة
- النفقة العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطات التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير السلع والخدمات العامة وتحقيق الاقتصادية والاجتماعية.
- النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة.[3]
- هي كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة.

2 عناصر الإنفاق العام: يشمل الإنفاق العام ثلاث عناصر أساسية وهي :

2-1 النفقة العامة مبلغ نقدي: تأخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمن لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها وكذلك منح المساعدات والإعانات المختلفة سوى كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية4، أن اشتراط أن تتخذ الإنفاق العام شكل مبلغ نقدي جاء نتيجة للأسباب التالية:[5]

- الانتقال من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي، أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات .
- تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد في الاستفادة من الإنفاق العام.
- تسهيل وتيرة عملية الرقابة على تنفيذ النفقات العامة.

1مجدى شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 261.

2رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2007 ص: 188 ـ 189

3حسن مصطفي حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص:11.

4عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للإقتصاد العام، أساسيات المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، للنشر الاسكندرية، ص:101

5وليد عايب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:101.

2-2 النفقة العامة يقوم بها شخص عام: ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات ذات الشخصية المعنوية وقد تشمل الولايات والفدراليات في الدول الاتحادية والفدرالية وعلى هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة نفقة من قبل أشخاص طبيعي أو المعنويين حتى لو هدفت لتحقيق المصلحة العامة وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة ويعتمد الفكر المالي على معيارين للتفرقة بين النفقة العامة والخاصة وهما المعيار الوظيفي والقانوني .

2-3تلبية حاجة عامة: تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة1 أي أنه لا تندرج ضمن النفقات العامة ، كل نفقة تهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة، يرجع تبرير هذا العنصر إلى مبدأ العدالة والمساواة بينالأفراد جميعا لأن تساوي وتحقيق العدالة بين جميع الأفراد في تحمل أعباء العامة كضرائب يقابل بتساويهم في الانتفاع من النفقة العامة أما غياب العدالة فيفقدها مشروعيتها.

3- مبررات الإنفاق العام

تختلف نسبة الإنفاق العام بين البلدان اختلاف كبير حيث يرى العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم **غالبيرث** أن تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام أمر أساسي في ظل سيادة عدم اليقين من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والفعالية الاقتصادية على عكس من ذلك فإن **فيردمان** من خلال كتابه *حر في الاختيار* وضح أن قيام الدولة بتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية يمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة2 ويمكن إيجاز بمبررات الحكومي فيما يلي:

1.3 إخفاق السوق: وهوالحالة التي تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلعة ما بحجم يتسم بكفاءة ونبرر هذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام، ويترتب على إخفاق السوق ثلاثة نتائج رئيسية وهي:3

1.1.3 السلعة العامة: تتميز السلعة العامة بخاصيتين رئيستين هما الاستهلاك التنافسي الذي يدل على أن استهلاك الفرد لا يؤدي إلى الحد منالكمية التي يستهلكها الآخرون، أما خاصية عمومية الاستهلاك فتعني استحالة قصر استفادة من سلعة ما على مجموعة معينة من الأفراد ومن أمثلة السلعة العامة خدمات الدفاع، الصحة ، التعليم ..... الخ.

2.1.3 التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي: هي تلك التأثيرات الجانبية الناتجة عن النشاط الاقتصادي سواء كانت ايجابية أو سلبية حيث يؤدي وجودها إلى خلق فاصل بين أسعار السوق وبين القيمة الاجتماعية التي يضيفها على المجتمع ويطلق على السلع التي يترتب على استهلاكها أو إنتاجها تأثيرات جانبية على المحيط الخارجي اسم السلع الجماعية.

3.1.3 الاحتكار الطبيعي: وهو حالة سيطرة مؤسسة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها يؤدي ترك الاحتكار للقطاع الخاص إلى ناتج يقل على المستوى الأمثل وبأسعار مرتفعة لكن التوسع في الانتاج إلى المستوى الأمثل يقود إلى خسائر للمنتج بدل من أن يحقق الأرباح التي تحقق عادة باحتكار في مثل هذه الظروف فإما أن يتم منح المحتكر إعانة أو أن يقوم القطاع العام بتأميم الصناعة وتحمل الخسائر المباشرة.

1 نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن،2005، ص:34.
2 وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص:103.
3 نفس المرجع، ص: 104.

2.3 مخاطرة أو حجم المشروع العام: قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة تدخلا حكوميا على الأقل في البداية وقد ترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومي في حالات معينة من الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن خصخصة تكاليفها.

ثالثا: تقسيمات الانفاق العام أثاره الاقتصادية

1. تقسيمات الانفاق العام: إن تطور مفهوم الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى إطار الدولة المتدخلة في حياة الاقتصادية والاجتماعية ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نتيجة لتعدد أوجه الانفاق العام وصوره واختلاف آثاره ، وعلى الرغم من تعدد تقسيمات الانفاق العام على مستوى كتب الاقتصاد والملية أو على مستوى التطبيقي (ميزانية الدولة) إلا أنها تستند في مجملها إلى معيارين رئيسين هما[1]:

1.1 المعيار الاقتصادي: وفق لهذا المعيار تصنف النفقات العامة باستناد إلى عدة معايير أهمها:

. معيار طبيعة النفقات العامة

. معيار دورية النفقات العامة

. معيار الغرض من النفقة العامة

الشكل رقم (02.01): تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي

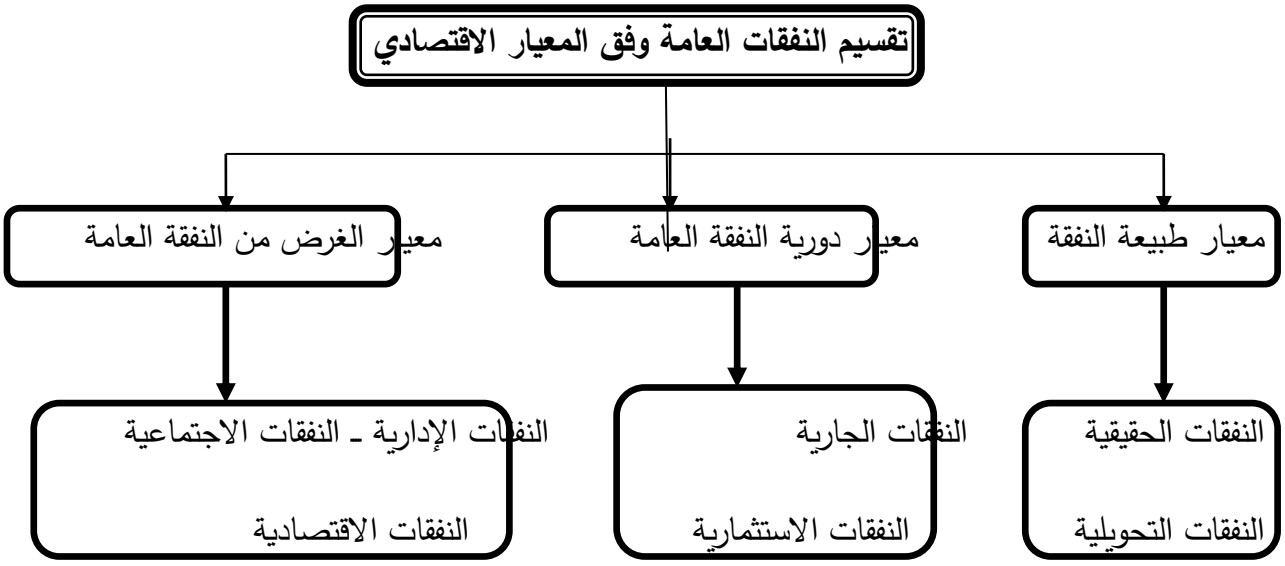

المصدر: نفس المرجع سبق ذكره، ص : 470.

1 سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار جامعية للنشر، بيروت، لبنان، 2008، ص: 469.

1.1.1 معيار طبيعة النفقة:تقسم طبية النفقة حسب هذا المعيار إلى قسمين وهما:

1.1.1.1 النفقات الحقيقية:هي كل النفقات التي تحصل من خلالها الدولة على مقابل السلع والخدمات مثل رواتب الموظفين و أجور موظفي الدولة ونفقات المشروعات الإنتاجية وهذ النوع يؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني فهذه النفقات وصفت بالحقيقة لكونها تؤدي بالفعل إلى زيادة الدخل القومي فالدولة تحصل من خلال هذه النفقات على السلع والخدمات ورؤوس الأموال اللازمة لسير المرافق العامة وتحقيق إشباع حاجات عامة.

2.1.1.1 النفقات التحويلية: وهي نفقات تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني1. أي أنها مجرد نقل القوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى فهي مجرد إعادة توزيع الدخل القومي من جهة إلى جهة.2

2.1.1 معيار دورية النفقة العامة:وفقا لهذا المعيا تصنف إلى نوعين هما:

1.2.1.1 النفقات الجارية:تسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي نفقات تتكرر بصورة منتظمة3 لتسيير شؤون الدولة وتشمل النفقات الجارية كل النفقات الحكومية4 التي يترتب على انفاقها زيادة في رأس المال الإجتماعيأو الزيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية ويتميز هذا الصنف من الإنفاق باستمرارية النمو.

2.2.1.1 النفقات الاستثمارية:وتسمى أيضا نفقات التجهيز وكذلك النفقات الرأسمالية ويعني هذا النوع من الإنفاق بتكوين وتحصيل رأسمال الثابت من مخزون الأراضي5، فهو بذلك يشمل الإنفاق على بنية الأساسية والمشروعات العامة وكذلك كل ما تدفعه الحكومة من شكل إعانات الاستثمار الخاص، وهي مرتبطة بفترة زمنية معنية ومحددة وهي فترة تشيد المرافق العامة.

3.1.1 معيار الغرض من النفقة العامة:وفق لهذا المعيار تصنف النفقة العامة إلى ثلاث مجموعات وهي:

1.3.1.1 النفقة العام الإدارية: وتتضمن كافة النفقات العامة الازمة الإدارة وتشغيل كافة المرافق العمومية كالمرتبات والأجور أي كل ما يشمل تكاليف قيام الدولة بوظيفتها.

2-3-1-1 النفقة العامة الاقتصادية:وهي نفقات عامة تنفقها الدولة تحقيقا لبعض الهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة الاستثمارات البنية السياسية وزيادة كفاءتها

3.3.1.1 النفقة العامة الاجتماعية: غلب على هذه النفقات الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة.

1المرجع السابق، ص:472.

2سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص:64، 65.

3بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001 ـ 2009)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، السنة الجامعية 2009 ـ 2010، ص:42.

4سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص:474.

5بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص:40.

2.2 المعيار الوضعي أو العملي: ويقصد بتصنيف النفقات العامة وفق لمعيار الوضعي أو العملي ذلك التنصيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة ومن أهم تلك التقسيمات هي:

1.2.1 التقسيم الإداري: تصنف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب حيث يخصص لكل باب جهة إدارية أو وزارية معينة.

2.2.1 التقسيم النوعي: وفق لهذا التقسيم يتم التصنيف النفقات العامة المدرجة في الميزانية العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية أو وزارية معينة.

3.2.1 التقسيم الوظيفي: تصنف النفقات العامة إلى مجموعات إنفاقية ترتبط بأداء وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الدولة وحتى يتم تحقيق هذا التقسيم بالميزانية العامة، فإن الأمر يستلزم تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة كوظيفة سيادية ووظيفة الخدمات العامة (التعليم،الصحة،السكن) ووظيفة الأمن والدفاع ..... الخ

2. الآثار الاقتصادية للإنفاق العام: إن من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بمستوى الانفاق العام هي الناتج الوطني والاستهلاك الكلي وتوزيع الدخل ومستوى الاسعار كما أن هناك أثار غير مباشرة تتمثل في أثر المضاعف أثر المعجل، ومن بين الآثار الاقتصادية المباشرة مايلي:

1.2 الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الناتج الوطني: تؤثر النفقات العامة على الانتاج الوطني من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ويقصد به مجموعة من السلع والخدمات المطلوبة والمعروضة في أي اقتصاد وكذلك يشمل جميع السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية بما في ذلك المخصصة للتصدير1.

ولبيان أثر الانفاق العام على الانتاج يتعين علينا التعرف على وسائل تمويله، وطريقة استخدامه ونوعيته.

1.1.2 أثر الانفاق العام على الناتج الوطني حسب وسائل تمويله: إن آثار الانفاق العام تختلف حسب وسائل تمويله فمثلا عن طريق الضرائب يعطي آثار مخالفة عن حالة تمويلهعن طريق القروض أو عن طريق الاصدار النقدي ذلك يؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل المكلف مما يؤثر على حجم استهلاكه ومدخراته فتنقص قوته الشرائية وعليه فإن الإنفاق العام الممول عن طريق الضرائب والرسوم لايؤثر كثيرا على مستوى الدخل القوميلأنه لا يساهم في خلق وسائل دفع جديدة.

أما في حالة تمويله عن طريق القروض أو الاصدار النقدي فإن ذلك سوف يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة تساهم في زيادة الانفاق الكلي ورفع مستوى الطلب ما ينجم عنه زيادة في الانتاج القومي أي ارتفاع في الدخل وينطبق هذا التحليلفي حالة وجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد القومي إذ يعمل الإنفاق على تشغيلها بينما في حالة وجود مثل هذه الطاقات فإن الانفاق العام الممول بهذه الوسيلة يساهم في رفع الأسعار وإحداث تضخم2.

1 نزار سعد الدين عيسى، الإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، طبعة الأولى، دار حامد، للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،ص:132

2سعيد علي لعبيدي، مرجع سبق ذكره،ص:93.

2.1.2 أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني حسب طريقة استخدامه: فكلما زادت الدولة خدماتها للطبقات الفقيرة كلما أدى ذلك لزيادة الإنفاق الكلي بقدر كبير نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقات لأنهم ينفقون كل ما يحصلون عليه من دخول إضافية، أما إذا استخدمت الأموال العامة لإشباع مطالب الفئات الغنية فذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي لأن الأغنياء يقومون باكتناز الدخول الإضافية وكنتيجة لذلك انخفاض الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الفئات.1

3.1.2 أثر الإنفاق العام على الإنتاج حسب نوعيته :فالنفقات الاستهلاكية حتى وإن كانت تساهم بشكل فعال في رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المتواضع إلا أنا تأثيرها على الدخل الوطني يبقى متواضع، أما النفقات الاستثمارية كتلك المخصصة لتكوين رؤوس الأموال العينية في الدولة فهي تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية وتحقيق وفرات للمشروعات إنتاجية مما يعكس مباشرة على نمو حجم إنتاج وزيادة الدخل القومي إلا أنه لا يتحقق وفرات للمشروعات إنتاجية مما يعكس مباشرة على نمو حجم إنتاج وزيادة الدخل القومي إلا أنه لا يتحقق إلا في المدى الطويل.

2.2 أثار الإنفاق العام على الإستهلاك: تؤثر النفقات العامة بصورة مباشرة من خلال مايلي:

- **نفقات الاستهلاك الحكومي:** هي تلك التي تقوم بها الدولة بصرفها لشراء السلع أو خدمات متنوعة وغيرها لسير المرافق العامة في هذه الحالة تعتبر أكبر مستهلك في الاقتصاد لذا يكون له اثر مباشر في رفع حجم الاستهلاك القومي.2

نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: هي دخول على شكل مرتبات وأجور أو معاشات تقدمها الدولة إلى عمالها وموظيفيها فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع حاجات استهلاكية الخاصة من السلع أو الخدمات كما تعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر ما يقدمه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي.3

3.2 آثار النفقات العامة على توزيع الدخل القومي: يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني إعادة توزيعه عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المتاحة لها وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل بين الذين شاركو في إنتاجه وذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الانتاج الوطني ومن ثم توزيع دخول جديدة على عناصر الانتاج وتتمثل في الأجور والفوائد والأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين، وتتدخل ثانيا من أجل إعادة التوزيع النهائي للدخل وفي هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول الناتجة عن التوزيع الأولي لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين حيث تعتمد علىأدوات مالية كالنفقات التحويلية لأنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل لصالح بعض الأفراد للحد من تفاوت بين الطبقات.

ولكي يحدث الإنفاق العام أثره في إعادة توزيع الدخل القومي فإنه يشترط أن يكون معظم إيرادات الممولة للإنفاق مستمدة من الضرائب المباشرة 4.

1مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره،ص:240.

2سعيد علي لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص:95.

3محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،ص:104

4عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص:86

4.2 آثار النفقات العامة على توزيع الدخل القومي: إذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع إلى قوى العرض والطلب إلا أن تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من حيث سياستها الإنفاقية من شأنه التأثير على مستوى الأسعار وهو الأمر الذي لم يعد مقتصر على الظروف الإستثنائية والطارئة فقط، وإنما أصبح وسيلةثانية للتنظيم الاقتصادي يترتب على الانفاق العام فيالمشروعات الإنتاجية زيادة السلع

ممايتجمعنهانخفاضالأسعارأماتوجيهالإنفاقالعاملمالمجالاتالاستهلاكيةفهويؤديإلىزيادةأسعارهانظرالزيادةالطلبعليهاكمايمكنتخفيضالأسعاربشراء بعضالسلع والمنتوجات حينما تكون متوفرة ومنخفضة السعر حفاظا على استقرار بعض المؤسسات الصناعية والإنتاجية1.

رابعا:

أسبابتزايدالنفقاتالعامة: منالظواهرالتيأصبحتمألوفةبالنسبةلماليةالدولةظاهرةازدياد النفقاتالعامةنتيجةلتطوردورالدولةودرجةزيادةتدخلهافيالحياةالاقتصاديةوالاجتماعية.

وتعود ظاهرة ازدياد الإنفاق العام إلى أسباب عديدة نجملها في مجموعتين هما:

1 الأسباب الحقيقية: يقصد بها تلك الزيادة التي تصحبها زيادة في كمية ونوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.

1.1 الأسباب الاقتصادية: ويمكن تلخيصها في بعض النقاط منها:

- زيادة الدخل الوطني والتوسع في إقامة المشاريع التنموية.
- محاربة الدولة الاقتصادي من خلال التوسع في الانفاق العام.
- تقديم إعانات الاقتصادية لأصحاب المشاريع لزيادة القدرة التنافسية عالميا.

2.1 الأسباب الاجتماعية: تتمثل في النقاط التالية:

- تزايد الهجرة للمدن وخلق أحياء فقيرة فيها بحاجة لبرامج حكومية
- زيادة الوعي الاجتماعي أدى حاجة إلى تطوير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية
- أدى تطور الفكر السياسي للدولة وانتشار الديمقراطية من خلال الأنظمة البرلمانية وتعدد الأحزاب السياسة وقيام كل حزب خلال فترة حكمه بزيادة الانفاق العام بغية كسب أصوات الجماهير وتأييدهم.

3.1 الأسباب السياسية :ومن أبرزها2:

1محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، باتنة الجزائر،2003، ص:42.

2محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2000،ص:127

- تزايد الإنفاق الحربي والعسكري
- اتساع نطاق العلاقات الدولية والمشاركة في كثير من المنظمات والهيئات الدولية.
- تطور الفكر السياسي للدولة وانتشار الديمقراطية من خلال الأنظمة البرلمانية وتعدد الأحزاب السياسية وقيام كل حزب خلال حكمه بزياد الانفاق العام بغية كسب أصواتالجماهير وتأييدهم.

4.1 الأسباب المالية: وتتمثل في :

- لجوء الدولة إلى القروض الداخلية أو الخارجية وذلك لسد العجز في إيرادات الدولة.
- وجود فائض في إيرادات الدولة خاصة الإيرادات الغير مخصصة لغرض معين مما دغع الحكومات للتوسع في الانفاق العام.

5.1 الأسباب الإدارية:لقد رأى تطور وظيفة الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى تضخم الجهاز الإداري بها وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاععدد الموظفين والعاملين الأمر الذي أدى إلى زيادة النفقات العامة لمواجهة تكاليفإقامة المؤسسات الإدارية الجديدة ودفع مرتبات وأجور الموظفين بها.

2 السباب الظاهرية:المقصود بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رفع الانفاق عدديا دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة وتحسين مستواها وهو يرجع إلى الأسباب التالية1:

1.2 تدهور قيمة النقود:عندما تنخفض قيمة العملة تتدهور قيمتها الشرائية مما يلتزم إنفاق مبالغ أكبر للحصول على نفس المستوى من السلع والخدمات العامة.

2.2 التوسع الحضري والنمو السكاني:زيادة عدد السكان وإنشاء مناطق جديدة تصاحبها زيادة في النفقات العامة فتكون الزيادة ظاهرية بالنسبة للسكان الصليين لأنه لايترتب عليها زيادة في النفقات العامة فتكون الزيادة ظاهرية بالنسبة للسكان الأصليين لأنه لايترتب عليها زيادة القيمة الحقيقية للمنفعة العامة.

3.2 اختلاف طرق المحاسبة المالية:كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب بعد إجراء المقاصة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

أما الآن فإن الميزانيات العامة تعد وتحضر طبقا لمبدأ الناتج الاجمالي الذي تدرج بمجبه كافة النفقات موافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أي مقاصة بينهما مما أدى إلى تضخم عددي أو رقمي في حجم النفقات العامة المعلنة عنها بصورة ظاهرية وليس زيادة حقيقية في حجم الانفاق العام.

4.2 اتساع إقليم الدولة:كما يؤدي اتساع إقليم الدولة وذلك يضم مناطق جديدة أو بفعل إتحاد مثل ألمانيا واليمن إلى إضافة أعباء جديدة لا تعود بمنافع حقيقية على ساكن الإقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة إليه.

خامسا: ضوابط الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه

1يسرى أبو العلا، محمد الصغير بعلي، مرجع سابق ذكره، ص:45.

1.ضوابط الإنفاق العام: يخضع تحديد النفقات العامة للدولة لمجموعة من الأسس والضوابط التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها ومن بين هذه الضوابط:

1.1 ضابط المنفعة: يعني تحقيق أكبر منفعة ممكنة ولذلك فإن تدخل الدولة بإنفاق عام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الانفاق لا مبرر له.

2.1 ضابط الاقتصاد في النفقة العامة: يقصد به إلتزام القائمين على عملية الانفاق بتجنب التبذير والإسراف حفاظ على عدم ضياع المال العام أي بعبارة موجزة استخدام أقل نفقة ممكنة الأداء نفس الخدمة1.

3.1 ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الانفاق العام (تقنين النشاط المالي والإنفاقي للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة):[2] يجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقاتالعامة في كامل مراحلها وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب إحكام الرقابة الإدارية والرقابة التشريعية (البرلمانية)وأخيرا الرقابة المحاسبية (المستقلة).

2. العوامل المؤثرة في الإنفاق العام: تعود أهمية النفقات العامة وأثارها الوسيلة الأساسية التي تتخذها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة أي أن النفقات العامة وأثارها الوسيلة الأساسية التي تتخذها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي واجتماعي لذلك فهي تتسع عندما يزيد دورالدولة في النشاط الاقتصادي وينقص عندما ينحصر هذا الدور وهناك اعتقاد يقول أنه لا يجب أن تخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال [5% . 25%] إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية3 وبالتالي هناك عدة عوامل على الانفاق العام للدول.

الشكل (03.01): العوامل المؤثرة في الإنفاق العام

العوامل المؤثرة في الانفاق العام

الفلسفة الاقتصادية	تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي	المقدرة المالية للدولة
. نمط الدولة الحارسة . نمط الدولة المتداخلة . نمط الدولة المنتجة	وعلاقته بالدورة الاقتصادية	ـ المقدرة التكليفية ـ المقدرة الافتراضية

المصدر: نوازد عبدالرحمان الهيتيء منجد عبد اللطيف المدخل الحديث في المالية العامة الطبعة الأولى دار المناهج، عمان الأردن ص43.

1 يسرى أبو العلا، محمد الصغير بعلي، مرجع سابق ذكره، ص:53.

2 عادلأحمدحشيش،مرجعسبقذكره،ص:50 ــ 51.

3 عبد المجيد قدي، المدخل السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،2005،ص:183.

1.2 الفلسفة السياسية للنظام الاقتصادي: يحدد حجم الانفاق حسب فلسفة السياسة لدولة وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط للإدارة الاقتصادية إلا أن جميعها تندرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (دول الحارسة،الدول المتدخلة، الدول المنتجة)

2.2 تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي و حركة الدورة الاقتصادية : يتعرض الاقتصاد الوطني إلي تقلبات مستمرة و متواصلة وذلك مايسمى بالدورة الاقتصادية (الرواج ← الانتعاش ← الركود ← الكساد) من خلال الدورة و تباين مستوى نشاط الاقتصادي بين فترات الرواج والكساد وبين الركود و الانتعاش له تأثير في رسم حدود النفقات العامة و يبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات العامة في درجة استجابة لتقلبات النشاط الاقتصادي .

3.2 المقدرة المالية للدولة : تعتبرالمقدرة الملية لدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه فهي بمثالة السيولة المالية المتاحة التى تحدد مبلغ الإعتمادات المالية الواجب تخصيصها لعملية الإنفاق العام و تعتمد القدرة المالية لدولة بشكل أساسي على المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية) وكذا قدرة الدولة على الاقتراض العام1.

- **المقدرة التكليفية:** يقصد بمقدرة التكليفية للاقتصاد القومي قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية (المستوى الكلي) .
- أما المقدرة التكليفية للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي (المستوى الجزئي) ويتوقف ذلك على دخله و طرق استخدامه2.
- المقدرة الإقتراضية : وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء للإقراض العام و هذا يرتبط بالقدرة التسديدية و سمعة على مستوى الاسواق المالية ، و عموما تزداد قدرة الدولة على الإقتراض كلما استطاعت تعبئة الإدخار و على مدى دوافع الاستثمار3.

المطلب الثاني: مبادئ ومفاهيم متغيرات المربع السحري لكالدور

أولا: مفهوم المربع السحري لكالدور

1. تعريف المربع السحري: يقصد بالمربع السحري هو تحقيق الأهداف الرئيسية الاقتصادية وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف أقتصادية رئيسية (النمو، البطالة، التضخم، واقتصادي خارجي متوازن) وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد ومتجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض تعطي لنا شكل مربعا،وسمي مربعا سحريا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة في نفس الوقت وقام بتصميمها الاقتصادي نيكولاس كالدور عام 1960.

ويلخص الشكل التالي الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري ذي الأربعة مؤشرات وهي معدل التضخم والبطالة والنمو ورصيد ميزان الحسابات الخارجية.

1محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء مرجع سبق ذكره، ص:183.

2ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار الهومة للنشر، الجزائر،2003، ص:147.

3عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص:185.

الشكل (04.01): المربع السحري لكالدور

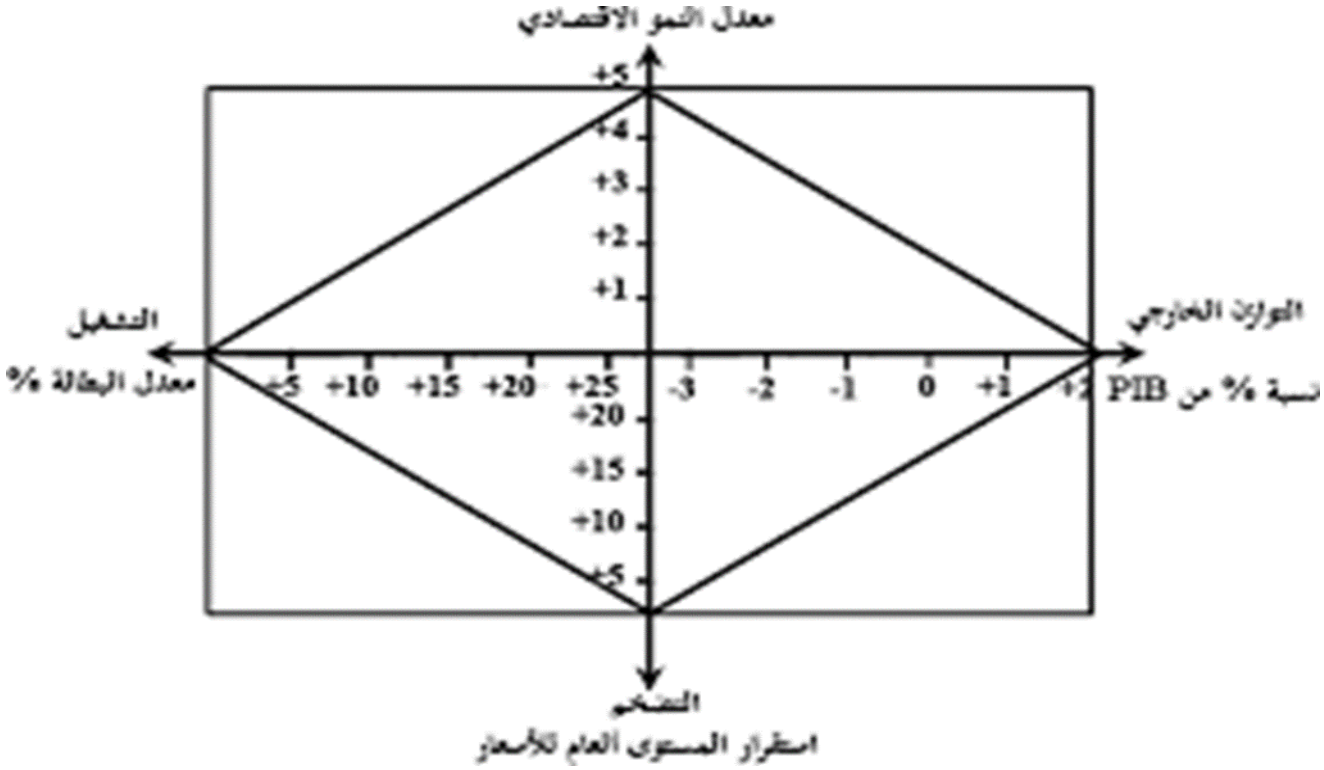

ونظرا لصعوبة الوصول إلى نتائج جيدة لمجموع هذه الأهداف مجتمعة نتيجة لتعارض الأهداف الموجود بينها فقد قام كالدور سنة 1966 بإقتراح قانون يعرف بقانون "كالدور فيردورن" الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بيانيا بين معدل النمو في الاقتصاد والمعدلات الثلاثة الأخرى الباقية وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات على النحو التالي:1

. النمو في الناتج الداخلي الخام (PIB) 5% إلى 7% سنويا.

. معدل التضخم معدوما أي 0.00% سنويا.

ـمعدل البطالة معدوما أي 0.00% سنويا.

ـرصيد ميزان المدفوعات كنسبة مئوية PIB% معدوما أو موجبا.

وعليه تبعا لخصائص المربع السحري يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية وهذا بربط المحاور المكونة له مع بعضها البعض فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا وكان هناك استقرار عام للأسعار وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجب فإن واجهة المربع مهمة جدا وتوحي بالأمثلية سير الاقتصاد وتبين مدى فعالية السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات.

ونجد في رؤوس محاور المربع السحري وضعية أمثلية التالية:

1للمزيد من التفاصيل، أنظر: البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي العربي، مفاهيم مالية، العدد02، مصر، 2004،ص:1. 5.
http:// www.ebi.eg/pages/contentpage.aspx?ID=133.

- معدل النمو الاقتصادي في حدود 5% . 7%
- قيمة الصادرات . الواردات على الناتج المحلي (PIB) تساوي 2%
- معدل البطالة يساوي 4% إلى 5%
- معدل التضخم يساوي 2% إلى 3%

ومن ثم الوصول بين القمم الأربعة يشكل المربع السحري كالدور بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع السحري على طول المحاور أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة وهو بالتالي يمثل لنا الوضعية الاقتصادية على امتداد سنوات مختلفة من خلال امتداد قممالمربع واتساع مساحته.

ثانيا: أساسيات حول النمو الاقتصادي

من أهم أهداف السياسات الاقتصادية لأي دولة في العالم يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط

الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان محل إهتمام العديد من الاقتصاديين خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي بإعتبار ذلك أنه السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية زمن ثم تحسين الأداء الاقتصادي ولهذا سوف نتطرق إلى تعريفه وعناصره وقياسه.

1. تعريف النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من التعاريف الخاصة به ونذكر منها:

. يعرفه فليب بيرو: هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة وفترات زمنية متلاحقة لمتغير توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي.

. عرفه الاقتصادي كوزنتس : النمو الاقتصادي هو أساسا ظاهرة كمية وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي.

. أما كوسوف عرفه: أن النمو الاقتصادي هو التغيير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي.

. أما تعريف JOHNARRO : الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط إقتصادي معين1.

مما سبق فالنمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

2. عناصر النمو الاقتصادي:

يختلف معدل النمو الناتج الداخلي الخام المستخدم كمعيار لقياس النمو الاقتصادي من بلد إلى آخر ويعود هذا الاختلاف إلى تباين في مستوى وكيفيات إستخدام العناصر التي يقوم عليها النمو الاقتصادي وهي2 :

1أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية والتوزيع، عمان الأردن، سنة 2013، ص:63.

2صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوية المتغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور**(دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، السنة الجامعية 2016.2015، ص:65.

1.2 عنصر العمل: ويقصد به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للانسان إستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية احتياجاته.

2.2 عنصر رأسمال :يتمثل في مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يملكها اقتصاد ما، ويشمل رأس المال معين عادة رأس المال التقني ورأس المال الثابت ويشير الأول إلى مجموع وسائل الإنتاج المستعملة لإنتاج السلع والخدمات، ويشمل مجموع رأس المال الثابت ورأس المال المتداول (مخزون،مواد) ويشير الثاني إلى مجموع وسائل الانتاج الدائمة (الآلات، إنجازات) والتي تساهم في عدت دورات إنتاجية.

3.2 التقدم التقني (التكنولوجي): هو عبارة عن النظم الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج والتي تضمن السرعة في التطوير تطبيق المعرفة الفنية وزيادة البحث مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج هذا ينعكس إيجابيا على تطور الاقتصاد وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

3. طرق قياس النمو الاقتصادي: يعتبر النمو مؤشر صريحا لأداء النشاط الاقتصادي، ومن هذا المنطق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عدة تتعلق بتوفير البيانات والإحصائيات وكذاكيفية بناء مؤشرات واساس المعتمدة في ذلك، ولتقدير وقياس النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وهناك ثلاث طرق لقياس الناتج وهي1:

1.3 طريقة الناتج: يتم تقييم الناتج الداخلي الخام بضرب الكميات النتجة في أثمانها وكذلك حساب الخدمات بمعرفة أسعارها، أي حساب قيمة جميع السلع والخدمات النهائية التي تم غنتاجها خلال سنة بإستخدام عناصر الإنتاج المتاحة أي يشمل فقط السلع والخدمات النهائية ويضم السلع والخدمات الوسطية وذلك لتفادي مشكلة ازدواجية الحساب وهناك طريقتين لحساب الناتج الداخلي الخام وهما:

1.1.3طريقة القيمة المضافة: هذه الطريقة تعتمد على حساب الفرق بين قيمة الانتاج عندكل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلعة عندكل مرحلة من المراحل الانتاجية للسلعةوقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلعة عندكل مرحلة تجمع هذه القيم المضافة لجميع القطاعات من أجل الحصول على الناتج الداخلي الخام المقدر عوامل الإنتاج.

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة الإجمالية.$GDP=\sum VA$

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع قيم الإنتاج . مستلزماته $GDP=\sum(PXQ)-CI$

2.1.3 طريقة النتج النهائي: في هذه الحالة تم حساب جميع أنواع المنتجات النهائية حيث تستبعد المنتجات الوسطية التي تستخدم في إنتاج المنتجات أخرى خلال فترة التقييم.

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع قيم المنتجات النهائية $GDP=\sum(PXQ)$

1بسام الحجاز، علم إقتصاد التحليل الاقتصادي، دار المنهل، بيروت، لبنان،2010، ص:65.

2.3 طريقة الدخل: يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الإقتصاد المحلي حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي.

PIB الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث: الناتج الداخلي الخام هو مقدار تكلفة عوامل الإنتاج.

الدخل الوطني = مجموع الأجور+ مجموع الفوائد + مجموع الأرباح+ مجموع الريوع

وبالتالي: فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد الانتاج تعادل بالضرورة مع الناتج الوطني وال>ي يحسب مجموع القيم المضافة المتولدة من المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة و للحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني سعر السوق نجد:

الناتج الوطني الخام سعر السوق= الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج+ ضرائب غير مباشرة+ قيمة الإهتلاك

3.3 طريقة الإنفاق:[1] يتم في هذه الطريقة احتساب كافة المبالغ التي تم إنفاقها من قبل الهيئات الخاصة والعامة على شراء السلع والخدمات المنتجة في الاقتصادخلال فترة معينة أي $PIB=C+I+G+(X+M)$

حيث:

C: النفقات الاستهلاكية وتشمل جميع المبالغ التي تنفق من قبل الأفراد لشراء مختلف المستلزمات الاستهلاكية

I: الإنفاق الاستثماري يتضمن كافة المحددات المالية التي تقوم المؤسسات الخاصة بصرفها من أجل زيادة رصيد المجتمع من أصول الرأسمالية.

G: الانفاق الحكومي يمثل كافة الإعتمادات الممنوحة للسلطات المركزية من أجل قيام بمهامها الرئيسية ويتمثل الإنفاق الجاري للحكومة (أجور رواتب الإنفاق على أصول ثابتة) بناء أو شراء مباني لتجهيزات الإنفاق الاستهلاكي مشتريات الحكومة من السلع والخدمات من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

(X-M): صافي تعامل (الإنفاق الخارجي) حيث تمثل الصادرات إنفاق الدول الأخرى على السلع و الخدمات المنتجة محليا و بالتالي تعتبر جزء من الناتج المحلي أو الواردات فهي لاتنتج محليا لذلك تطرح من الناتج المحلي .

ثالثا: عموميات حول التضخم

على الرغم من شيوع هذا المصطلح وشموله في معظم إقتصاديات العالم في الوقت الحاضر إلا أنه لا يوجد لحد الآن إتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم مما أفرز تضاربا في السياسات الرامية لاحتوائه أو للحد من تفاقمه وسنحاول التطرق إلى تعريفه وذكر أنواعه وأسبابه.

1. تعريف التضخم:

1محمود الوادي، إبراهيم خريس، مرجع سبق ذكره، ص:275.

هو يزادة كمية النقد المتداولة أكبر من المعروض السلعي، وما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

. التضخم قد ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذالك زيادة في الانتاج .

. هو زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و الخدمات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار .

. بأنه الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للاسعار، و هذا يعني انه ليس إرتفاع بعض السلع و الخدمات في وقت معين مع إنخفاض لأسعار سلع أخرى يعتبر تضخما كما أن الإرتفاع المفاجىء في الاسعار وفي وقت واحد لايعد تضخم ، حيث من الممكن أن تعود الاسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها .1

و التضخم هو عدة حالات وهي تضخم الاسعار .,تضخم الدخل , التضخم النقدي , تضخم التكاليف , تضخم الائتمان المصرفي

2. أنواع التضخم :يتم تحديد انواع التضخم إسنادا إلى عدة معايير نذكر منها :

2 ـ 1 : تحكم الدولة في جهاز الائتمان

يندرج تحت هذا المعيار ثلاث إتجاهات التضخمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحكم وتأثير الدولة في المستويات العامة للأسعار و تتمثل هذه الاتجاهات في مايلي :

2 ـ 1 ـ 1 . التضخم الطليق :يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الاسعار و الاجور و النفقات الاخرى , التى تتصف حركتها بالمرونة و تتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات2.

2 ـ 1 ـ 2. التضخم الكامن :يظهر هذا النوع من التضخم بشكل كبير خلال فترة الحروب حيث يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية و الغذائية بشكل كبير نتيجة ارتفاع الدخول النقدية للأفراد3.

2 ـ 2: تعدد القطاعات الاقتصادية

يختلف التضخم في قطاع السلع على ذلك الموجود في سوق عوامل الانتاج وفي هذا الصدد يقسم كينز هذه الانواع إلى :

2 ـ 2 ـ 1. التضخم السلعي: يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك و يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الإدخار.

2 ـ 2 ـ 2. التضخم الرأسمالي:وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستثمار, ويعبر عن إرتفاع قيمة سلع الإستثمار مقارنة مع نفقة إنتاجه فتتحقق أرباحا كبيرة في قطاعي الاستثمار و الاستهلاك .

1محمود حسين الوادي، أحمد العساف، الاقتصاد الكلي، جامعة الزرقاء الاهلية دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى 2009، ص:179

2غازي حسين عناية، **التضخم المالي**،مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية، ص: 57

3عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية،1999، ص:191

2 ـ 3: مدى حدة الضغط التضخمي

نميز بالنظر إلى هذا المعيار بين :

2 ـ 3 ـ 1. التضخم الجامح :يعد من أشد أنواع التضخم فهو نتيجة حتمية لإرتفاع شديد و مستمر في الاسعار يصعب على السلطات الحكومية التدخل للحد من تزايده و ينجم عنه إنهيار النضام النقدي و تنهار معه قيمة الوحدة النقدية .

2 ـ 3 ـ 2. التضخم الزاحف :يستخدم هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع المستوى العام للاسعار بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا, وتكمن خطورته في أثره النفسي و الذي يدفع الافراد لقبوله و التعايش معه لسبب الارتفاعات الصغيرة و المتتالية في الاسعار1 .

2 ـ 4: التوازن بين كمية النقود وكمية الانتاج

يندرج تحت هذا المعيار كل من:

2 ـ 4 ـ 1. تضخم جذب الطلب:يندرج هذا النوع من التضخم عن زيادة الطلب مقارنة بالطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة تؤدي إلى زيادة الانفاق الكلي إلى ارتفاع الاسعار بدلا من ارتفاع الناتج الحقيقي.

2 ـ 4 ـ 2. تضخم جذب التكلفة:يقصد به ارتفاع أسعار خدمات عناصر الانتاج بنسبة أكبر من ارتفاع انتاجيتهم الحدية.

2 ـ 4 ـ 3. التضخم المستورد:يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعر السلع والخدمات النهائية المستوردة، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا عن العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة2.

3. أسباب التضخم:نظرا لتعدد الأفكار حول مفهوم التضخم، هذا مما أدى إلى تعدد النظريات التي حاولت تفسير الأسباب التي تقف وراء بروز ظاهرة التضخم من تلك النظريات مايلي:

1.3 نظرية التضخم بسبب زيادة الطلب :يرى أصحاب هذه النظرية أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض، وهذا يعني أن زيادة الطلب على السلع والخدمات وما يترتب عليها من زيادة في الاتفاق سواء كان ذلك الاتفاق استهلاكيا أو استثماريا أو إنفاقا حكوميا وبشكل يفوق الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي، إن تلك الزيادة بالضرورة سوف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وفي هذا المجال يمكن القول معظم نظريات التضخم تغزو التضخم إلى فائض الطلب، حيث أن وجود فائض في الطلب على إحدى السلع قد يكون السبب المباشر في تغيرات اسعار السلع الأخرى3.

2.3 نظرية التضخم بسبب إرتفاع تكاليف الانتاج:إذا كانت النظرية السابقة تؤكد على جانب الطلب،فإن هذه النظرية تؤكد على جانب العرض،حيث يرى أصحاب هذه النظرية بأن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى ارتفاع تكاليف

1حربي محمد موسى عريقات، مبادئ **الاقتصاد"التحليل الكلي"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الأولى، 2006،ص:163.

2بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار منهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص:112.

3محمود حسين الوادي، أحمد العساف، مرجع سبق ذكره،ص:180

الانتاج وخاصة في الدول المتقدمة فقد يلجئ المنتجون على إتباع سياسة تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الأرباح – حالة الاحتكار- بينما يلجأ العمال من خلال نقابات العمال إلى المطالبة والضغط على المنتجين وأرباب العمل لزيادة الأجور، وما يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الانتاج، وهذا مايدفع المنتجين إلى زيادة الأسعر لتعويض الزيادة في تكاليف الانتاج،نتيجة لزيادة الأجور، من أجل المحافظة على المعدلات العاية والمستهدفة للأرباح.

وقد يعود تضخم التكاليف للأسباب التالية :

. إرتفاع اسعار مستلزمات الانتاج المحلية .

. إرتفاع اسعار مستلزمات الانتاج المستوردة .

. سيطرة الاحتكارات .

. إرتفاع الاجور بسبب ضغط النقابات العمالية1 .

3ـ 3 نظرية التضخم الهيكلي :يمكن القول أن هذا النوع من التضخم أكثر ما تتعرض له إقتصاديات الدول النامية نتيجة لسعيها في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث يرى أصحاب هذه النظرية بأن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار و حركة الاقتصاد القومي، ما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب و العرض الكلي ، تلك التغيرات التى تكون نتيجة طبيعية لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2.

4ـ طرق علاج مشكل التضخم :تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى أخر تبعا لاختلاف مسبباته و يمكننا في هذا الصدد أن نفرق بين نوعين من سياسات علاج التضخم :

4ـ1 السياسة النقدية : تهدف السلطات النقدية من خلال تطبيق أدوات هذه السياسة إلىالتحكم في عرض النقود و ضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي ، وتتمثل أدواتها في ما يلي :

4ـ1ـ1 التحكم في الاصدار النقدي :يمكن للسلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي التحكم في الاصدار النقدي من خلال وضع خطة نقدية تلائم عرض النقد و الطلب وعليه للقيام بالنشاطات الاقتصادية و توسيعها حتى يكون معدل نمو الناتج القومي الحقيقي أكبلر من معدل زيادة الاصدار .

4ـ 1ـ2 سعر الخصم :هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من اوراق التجارية واذونات الخزينة أو لقاء ما يقدم إليها من قروض مضمون بهذه الاوراق ، ففي حلات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصط التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الاقراض .

4ـ1ـ3 عمليات السوق المفتوحة : يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطاتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الاقرار و ينخفض أجر النقود في السوق .

1غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص:101.

2محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الطبعة الأولى،2007، ص: 127.

4ـ2ـالسياسة المالية :تتمثل أدوات السياسة المالية في مجموعة من الاجراءات التي تتخذها الدولة يهدف التأثير على النشاط الاقتصادي و ذلك بإستخدام أوعية الميزانية و نذكر منها :

4ـ 1.2 الرقابة على الضريبة :إن قيام السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي للأفراد ، وعليه يحدث انخفاض الطلب الكلي الذي قد ينجم أيضا عن رفع معدلات الظريبة الخاصة بأرباحالشركات و الرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية و المستوردة ، إذ تعتبر الضريبة أداة فعالة لتقليل من جهة ومن جهة ثانية يمكن تحويل محصلتها إلى استثمارات منتجة .

4ـ2.2 الرقابة على الانفاق العام :الضغط على الانفاق الحكومي يحد من الزيادة في الطلب الكلي حيث تسعى الحكومة من خلال انتهاج هذه السياسة إلى ترشيد الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري ومن الملاحظ أن التقليل من حجم الاستهلاك يكون أكثر فعالية من التأثير من حجم الاستثمار خاصة الاقتصاديات النامية .

رابعا: الاطار المفاهيمي حول البطالة

هناك عدة تعريفات للبطالة نظرا لأهمية هذا الموضوع بالنسبة لجميع الدول والمتمثلة في:

1ـ مفهوم البطالة:

- تعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل ، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج ، رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل .1
- وتعرف أيضا على أنها مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك خلال فترة زمنية معينة حيث أن :

القوة العاملة = العاملون+العاطلون عن العمل

2ـ معدل البطالة:

هو عبارة عن البطالة معبرا عنها كنسبة مئوية، من القوة العاملة حيث يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما، وأن السياسة الاقتصادية لكل بلد ترتكز على إبقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت قدر الإمكان.

3ـ أنواع البطالة:

هناك أنواع متعددة من البطالةتختلف من طرف لآخر وتبعا للسبب الذي يكون أساس بروز ظاهرة البطالة، وبشكل عام فإنه يمكن تحديد أنواع البطالة كما يلي:

1مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد ، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي** ، الطبعة الأولى دار الهدى للنشر ص 327

3ـ 1البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد والتي تنتج عن قصور الطلب على الانتاج وما يصاحب من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة، فينكمش الإنتاج وقد تتوقف بعض المشاريع مما يؤدي إلى تسريح العمال.1

3ـ 2 البطالة الهيكلية(التقنية):وتحدث هذه البطالة بسبب التغيرات التي تطرأ على التركيب الإنتاجي في الاقتصاد الوطني ويكون من نتيجتها انخفاض الطلب على أصحاب بعض المهن وزيادة الطلب على مهن أخرى، ويعاني قسم من أصحاب المهن التي انخفض الطلب عليها من هذا النوع من البطالة ويكون من الصعب التخلص من البطالة الهيكلية لأنه من الصعب إعادة تأهيل العمال الذين يتعرضون لهذا النوع من البطالة بعد ان قضوا في مهنتهم السابقة سنوات طويلة.

3ـ 3 البطالة السافرة (الظاهرة): تمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة انتشارا لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية، ويقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل، لكنهم لايجدون وظائف يعملون بها يعود ذلك لعدة أسباب منها النمو السكاني السريع، عدم التوسع في الأنشطة الإقتصادية القائمة، إحلال الماكنة مكان العامل. وتسمى أيضا بالبطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي، فقد تكون هذه البطالة احتكاكية، هيكلية أو دورية.2وتعرف الجزائر بطالة واسعة من هذا النوع في أوساط الشباب، بما فيهم خريجي المعاهد والجامعات ومراكز التكوين المهني.

3ـ 4 البطالة الموسمية:المقصود بها البطالة الوقتية، وهي بطالة تحدث خلال موسم معين، أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ، فهذه الأعمال العرضية أو الموسمية تدر دخلا على صاحبها، لكن الدخل متقطع، إذ ينقطع بانقطاع العمل أي انتهاء الموسم أو انتهاء العمل العرضي.3

3ـ 5 البطالة المقنعة:يقصد بها الحالة التي تكتظ بها المنشآت بعدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة لاتنتج، فنحن في حالة يوحى بأن هناك فئة من العمال في حالة عمل أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى أجرا. ولكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الانتاج، وكانت هذه البطالة منتشرة في القطاع الزراعي بالبلاد النامية وكذلك في قطاع الخدمات الحكومية وذلك بسبب انتهاك الحكومات لبعض السياسات الخاصة نحو الالتزام بتعيين الخريجين.4

3ـ 6 البطالة الاحتكاكية:وهي البطالة التي تحدث عندما يترك شخصما عمله، ليبحث عن أفضل منه بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من مكان لآخر داخل الدولة. وقد عرف هذا النوع من البطالة في الجزائر بالأماكن الصناعية بالجنوب، خاصة عندما العامل الجزائري يفضل العمل في الشركات الأجنبية الذي تمنحه أجرا أكبر من الذي يتحصل عليه في الوطنية، أو عند انتقال العمال الجزائريين لخارج الوطن لتحسين ظروفهم المادية. وعادة ما يستغرق هذا النوع من البطالة وقتا قصيرا لذا تصنف ضمن البطالة المؤقتة.5

---

1 بن طاجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر، مذكرةلاستكمال متطلبات شهادة الماجستير جامعة ورقلة، ص 13

2خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004 ، ص:20.

3مجدي عبد الفتاح سليمان،عمر بن الخطاب، المشكلات الاقتصادية المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2009، ص:27

4علي لطفي وشركاؤه، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1998، ص:115.

5ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل، الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص: 115.

3ـ 7البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية:الاختيارية هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، عن الاستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر، أو البحث عن منصب عمل بامتيازات أفضل من حيث الأجور وشروط العمل. أما الاجبارية فتحدث عن تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه، وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، وأيضا الوافدين إلى سوق العمل والذين لم يتمكنوا بعد بالظفر بفرصة عمل.

4 أسباب البطالة:

تعد مشكلة البطالةمن أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع الى آخر حتى أنها تختلف داخل مجتمع واحدمن منطقة الى أخرى فهناك أسباب اقتصادية، اجتماعية وأخرى سياسية ولكن كلا منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم المشكلة، ومن بين الأسباب نذكر مايلي:

4ـ1 التغير في هيكل الطلب:وهذا يعني أنا تطور الاقتصاد الذي يقود في بعض الاحيان الى الانتقال من قطاع الى قطاع آخر (الدول الزراعية تنتقل الى دولة نفطية مثل العراق، الجزائر)وهذا يعني أن الاقتصاد سيعتمد بشكل كبير على قطاع معين وإهمال باقي القطاعات الأخربمما يؤدي إلى انتشار البطالة.1

4ـ 2 التطور التكنولوجي:كلما زاد التطور التكنولوجي أدى إلى زيادة البطالة، مثال استخدام الربوت في بعض مجالات الاقتصاد وخاصة الصناعية.

4ـ 3 ارتفاع معدلات النمو السكاني:إن إرتفاع عدد السكان دون القدرة على استثماره في عملية الانتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

4ـ 4 إعانات البطالة:وهي من الأمر المشجعة للبطالة خاصة وغن بعض دول الرأسمالية كفرنسا قد وصلت إلى 75% من الأجور كإعانات للبطالة.

4ـ 5 الهجرة إلى مواطن الصناعة:إن الهجرة الداخلية من الريف الى المدن يترتب عليها إفقار المناطق الريفية من قطاع كبير القوة العاملة الشابة بها، وكذلك من تزايد أحجام المدن بشكل حاد، مما ينتج عنه أن أعدادالمهاجرين ستفوق كثيرا فرص العملالمتاحة فيالمدن، فالهجرة من الريف إلى المدن تزيد الطلب على فرص العمل في المدن وتؤدي للبطالة والشلل لطاقة إنتاج الريفيين.

5 أثار البطالة:

كما يمكن التفرقة بين نوعين من أثار البطالة، أثار إقتصادية واجتماعية:

5ـ1 الآثار الاقتصادية:إن للبطالة تأثير واضح على حجم الدخل وعلى توزيعه ويتمثل التأثير على حجم الدخل من التغيير في الناتج المحلي، أما تأثيره على توزيع الدخل فيتمثل في أن تغير مستوى التشغيل من شأنه أن يؤدي إلى تغيير مستوى الأجور في نفس الاتجاه.1

1طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2009، ص:300.

- للبطالة أثار غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الصادرات والواردات والتأثير بالتبعية على ميزان المدفوعات.
- تؤدي البطالة إلى عدم استغلال الامكانيات البشرية والمادية المتاحة بالمجتمع استغلالا كاملا .
- وتشمل أثار البطالة الاقتصاد ككل، في حالة وجود ركود للإنتاج وبيع وشراء، ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.2
- البطالة ترتبط بانخفاض مستوى دخل الفرد في المجتمع، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وكذا مستوى الخدمات التي تقدم للأفراد وهذه كلها من خصائص الدولة المتخلفة، وتشير بعض الدراسات الى انعكاسات البطالة المقنعة على العمل والإنتاج.

5ـ 2 الآثار الاجتماعية:

- يتنافى انتشار البطالة مع توحيد دعائم التقدم في المجتمع فالفرد الذي لا يشعر بالأمان على مستقبله سيفقد أكبر حافز له على التقدم وإظهار مواهبه وإبداء رأيه بشكل صريح.
- تؤدي البطالة الى التفكير في الجريمة والانحراف والعنف والتطرف والإرهاب بل إن البطالة تقود العاملين الى الانحراف.3
- تؤدي البطالة الى ضعف الانتماء وتفكك الأسرة.
- تؤدي البطالة للهجرة.
- تدفع البطالة الفرد الى تعاطي المخذرات والخمور وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب.
- للبطالة دور كبير في تغيير نسق القيم.
- لا تؤثر البطالة على جميع أفراد المجتمع بالتساوي وإنما عادة ما تتأثر الطبقات الفقيرة من العمال بدرجة أكبر، وهذا يعني أنا البطالة تعيد توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة.
- يترتب على ارتفاع نسبةالبطالة في المجتمع ضياع جزء كبير من الانتاج وهو ذلك الجزء الذي كان يمكن ان يتحقق في حالة استخدام هؤلاء المتعطلين، ولا شك أن هذا يقلل من رفاهية المجتمع ككل.

خامسا: ماهية ميزان المدفوعات

- يعتبرميزانالمدفوعاتمنأهمالمؤشراتوالأدواتالتيتستعينبهاالدولةفيرسمسياستهاالاقتصاديةالمستقبليةولميزانالمدفوعاتأهمية كبربلأنهيعكسدرجةالتقدمالاقتصاديللدولةومركزهاالماليولهذانحاولإبرازتعريفهوأهميتهوكذاهيكلهوعناصره.

1ـ تعريفميزانالمدفوعات:

هناكمجموعةمنتعاريفمختلفةنذكرمنهامايلي:

- ميزانالمدفوعاتعبارةعنسجللجلالمعاملاتالاقتصاديةبينالمقيمينفيدولةمعينةوغيرمقيمينفيهاوذلكلمدةمعينةغالباماتكونسنةواحدة.4

1مجدي عبد الفاتح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 40

2بن نادة ليلى، سليماني أمينة، علاقة نشاط البطالة بالتضخم، مذكرة لإستكمال متطلبات العلوم الاقتصادية،2010،ص:47.

3عبد القادر محمد عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، 2005، ص:250.

4Pomet antoince de paiement et poplitique ecomomique natlon frace 1996 p5

- هوبيانحسابييسجلقيمجميعالسلعوالخدماتوالهيئاتوالمساعداتوالأجنبيةوكلالمعاملاتالرأسماليةوجميعكمياتالرهنالنقديالداخليةوالخارجيةمنهذاالبلدلفترةمنالزمنعادةتكونسنة واحدة.1

2ـ أهمية ميزان المدفوعات: لميزانالمدفوعاتأهمية كبرفيالاقتصادوذلكمنخلال:2

- يعكسهيكلوتركيبةالاقتصادالقومي،ويتمثلالجسرالذيمنخلالهيتمتبادلالتأثيراتالخارجيةمعالعالم.
- يكشفالمركزالخارجيللدولةمنحيثالقوةوالضعف.
- بيانلعرضالعملةالوطنيةوالطلبعليهاتجاهالعملاتالأجنبية.
- يعكستغيراتالطلبالمحليعلىالسلعوالخدماتالخارجيةوتغيراتالطلبالأجنبيعلىالصادراتالدولة.

يوضحأثرالسياساتالاقتصاديةعلىهيكلالتجارةالخارجيةالأمرالذيمتابعةمدىتطورالبنيانالاقتصادي للدولةونتائجالسياساتالمتبعة.

3ـ مكوناتميزانالمدفوعات: قسممميزانالمدفوعاتأفقياإلىقسمينهما3:

1ـ3

الجانبالمدين: تسجلكلعمليةيترتبعنهاعمليةدفعأوالتزامبالدفعللدولالأخرىأيالوارداتوكلمامنشأهضروريللعملةالأجنبيةمنالدولةإلىدولأخرى.

2ـ3 الجانبالدائن: تسجلكلعمليةبترتيبعليهادخوللعملةالأجنبيةأيالصادراتكولمامنشأهخلقحقوقللدولةأودخولرأسمال.

أماعموديافلاتوجدتقسيماتموحدةلميزانالمدفوعاتتتبعهاجميعالدوللذاحاولصندوقالنقدالدوليتوحيدطريقةإعدادميزانالمدفوعاتفقسمهإلىمايلي:

3ـ3 الحسابالجاري: تعتبرأهممكوناتميزانالمدفوعاتويضمالميزانالتجاريوميزانالخدماتوميزانالتحويلاتمنجانبواحد.

4ـ3

الحسابرأسمال: يضمهذاالحسابجميعالمعاملاتالدوليةالتييترتبعليهاأشغالرأسمالسواءكانتأصولاحقيقيةأومالية منالدولةإلىأخرىفيمثلنوعيينهماحسابرأسمالطويلالأجلوحسابرأسمالقصيرالأجل.

5ـ3 حسابالتسوية :

يقيسهذاالحسابتغيرفيالتزاماتالدولةاتجاهالحائزينالرسميينالأجانبوالتغيرفيالأصولالاحتياطيةالرسميةللبلدخلالسنةوتشيرالأصولالاحتياطيةالرسميةللدولةإلىماتملكهمنذهبوعملاتقابلةللتحويلوحقوقالسحبخاصة.

6ـ3

حسابالسهووالخطاء: ويظهرهذاالحسابفيالجانبالأصغرللميزانالمدفوعاتويتماللجوءإليحسابالخطأوالسهوعندمالاتطابققيمالمحصلاتمعقيمالمدفوعاتنتيجةلعدمدقةالإحصائيات،وكذلكحدوثخطأفيتقييمالسلعوالخدماتالمتبادلةنتيجةلاختلافأسعارالعملاتأوتغيرقيمةالعملة.

1عبد الرحمان يسرى وآخرون، الإقتصاد الدولي، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2005، ص:323.

2هوشبار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص: 237.

3محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات تحويلية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 206 . 209.

4-

توازنواختلالميزانالمدفوعات: يقودناالتوازنإلىالفصلبينوعينلميزانالمدفوعاتإلىالتوازنالمحاسبيوالتوازنالاقتصادي1،فالأولتبعالطريقةالقيدالمزدوج فإنكلعمليةتقومبهاالدولةتسجلمرتينفيالميزانالمدفوعاتمرةفيالجانبالمدينومرةفيالجانبالدائنأوالعكسوحسبهذهالطريقةفيكونهناكتعادلمحاسبيلجانبيميزانالمدفوعات.

أماالتوازنالاقتصادي،يقصدبهالحالةالتيتكافئفيظلهاالإيراداتالتيتحصلعليهاالدولةمنمصادراتهامنالسلعوالخدماتوالتحويلاتالرأسماليةطويلةالأجلإلىالداخلمعالمديونياتالناشئةعنوارداتهامنالسلعوالخدماتوالتحويلاتالرأسماليةطويلةالأجلإلىالخارج.

أماالاختلالنقصدبهحالةعدمالتوازنبينالجانبينالدائنوالمدينفيالمعاملاتالتلقائيةفإذاتحققعجزأوفائضايكونميزانالمدفوعاتفيحالةاختلالوهذاالخللابدأنيتمالتخلصمنهكماأنهيسببمشكلةللدولةويتعلقذلكأساسابعلاجالعجزحيثأنالفائضمنالممكنأنيتمالتخلصمنهسريعامعالعلمأنكلدولةتسعىلخلقإختلالفائضممايعكسآثارإيجابيةوقوةللاقتصادالوطني.

المطلبالثالث :العلاقةبينالإنفاقالعاموم تغيراتالمربعالسحريلكالدور

منأجلمعرفةالعلاقةبينالإنفاقالعاموالمتغيراتالاقتصادية،سوفنقومبعرضأهمالنظرياتوالنماذجوالدراساتالتيتطرقتلذلكوهي:

أولا :علاقةالإنفاقالعامبالنموالاقتصادي

لقدأسهمالتحليلالكينزيبحظوافرفيتحليلدورالنفقاتالعامةفيإحداثالنموالاقتصادي،وهوماأصطلحعليهبالآثارالاقتصاديةغيرالمباشرةويرتبطبأثرالنفقةالعامةعلىالاستهلاكبالأثرالمترتبعلىالإنتاجنتيجةلتفاعلكلمنالمضاعفوالمعجلوبمعنىأوضحفإنالنفقةالعامةلاتؤثرعلىالاستهلاكبتأثيرعاملالمضاعفولكنهاتؤثرفيذاتالوقتعلىالإنتاجبصورةغيرمباشرةبتأثيرعاملالمعجل.

ويستنجالتحليلأنهناكعلاقةوطيدةتربطأثركلمنالمضاعفوالمعجل،يجبأنتؤخذبعينالاعتبارفيدراسةالآثارالتراكميةفيكلمنالدخل،الاستهلاكوالاستثمار،التييحدثهاالإنفاقالعاماالأولوكذلكمصدرتمويلالإنفاقالعاموالمتتبعلهذاالموضوعيتفقمعالرأيالقائلأنمبدأالمضاعفوالمعجليتلاءممعالظروفالاقتصاديةالسائدةفيالدولالمتقدمةبخلافالدولالناميةوذلكنظرالتطورالجهازالإنتاجيبهاوسرعةتحفيزه.

ولقدقدمكذلكفانغرمنخلالقانونفانغر *أثبتصحةالعلاقةبينالإنفاقالعاموالنموالاقتصادي2 على نطاق واسعفيالمساهماتالاقتصاديةالتجريبيةفيالمدىالقصيروالطويلوأظهرالعلاقةأنالناتجالمحليالإجماليلهتأثيرإيجابيكبيرومعنويعلىحجمالإنفاقالعام،لذايمكنا ستخلاصنتيجةمهمةمفادها،أنقانونفانغرصالحلتفسيرعلاقةالنموالاقتصاديبحجمالإنفاقالعامباستعمالتقنيةحديثةوالتيعرضها pesaran وآخرون (2001) والمتمثلةفينماذجالانحدارالذاتيذاتالفجواتالزمنيةالمتباطئة ARDL)
(وباستخدامنهجالحدود،وكذااختبارتوديايامواموتوالموسعوجدنأنهناكعلاقةالتكاملالمشتركبينالنموالاقتصاديوحجمالإنفاقالحكوميفيأربعإصداراتوا لتيتعكسوتدعمالإطارالنظريلقانونفانغر.

---

1 عقبةخضير،(سلسلةمحاضرات)
الاستيرادوالتصدير،مقدمةلطلبةسنةأولىماستر تخصصإقتصادوتسييرمؤسسات،معهدعلومالإقتصاديةوتجاريةوعلومالتسيير،جامعةالشهيدحمهلخضربالوادي،الجزائر،ص11 12 :.

2 دحمانيأدريوش،ناصورعبدالقادر،النموالإقتصاديإتجاهالإنفاقالحكوميفيالجزائر،مجلةالإقتصادوالمناجمنت،منشوراتكليةالعلومالإقتصاديةوالتسيير،جامعةأبوبكربلقايد،العدد 11 ،تلمسانالجزائر، ص: 1

أمانموذجبارو(1990)منالناحيةالنظريةوهوأولمنتطرقإلىالنفقاتالعامةالإنتاجيةمنخلالإعطاءدورمهمونشطللدولةفيإحداثالنموالاقتصادي،واعتبر أنالنفقاتالعامةيمكنأنتسلكاتجاهينالأوللفائدةالمستهلكينوالثانيفيوظيفةالإنتاج،وأكدمنخلالذلكأنالنشاطاتالحكوميةهيمصدرللنموالداخلي،وأنال نفقاتالعامةهيمكملةللإنتاجالخاصولهاطابعإنتاجي،حيثأنهيفترضأنالحكومةتشتريجزءمنالإنتاجالخاصوتستعملمشترياتهامنأجلعرضالخدماتالعموم يةمجاناإلىالمنتجينالخواص،الأمرالذييساعدالمؤسساتعلىالإستثمارأكثرلتحقيقالنمو .قدمكلمن Barro (1989)، Armey et al (1995)، Rahn et al (1996)،Scully (1998ـ 2003)

مجموعةمنالدراساتالنظريةوالتطبيقيةوعرفتهذهالدراساتبتحديدالحدالأمثلللتدخلالحكوميمنخلالتصويرالعلاقةبينحجمالتدخلالحكوميوالنموالاق تصاديبمنحنىعلىشكلمقلوبالحرفU وعرف

هذاالمنحنىبمنحنى"BARS"الشكلالبيانييوضحهذهالعلاقة،حيثأنالمحورالأفقييعبرعنحجمالتدخلالحكوميفيحينالمحورالعموديبقدممعدلاتالنمو الاقتصاديإذاكانتالحكوماتتتعهدالقيامبالأنشطةالمناسبةمنخلالترتيبهاحسبإنتاجية كلنشاطفإنالإنفاقالأوليسيعملعلىتعزيزالنموالاقتصاديينتقلالى حنمن (A إلى B)، ولكنالنفقاتالإضافيةفينهايةالمطافستأخّرالنموالاقتصاديبتحركالمنحنىبالانخفاضعلىيمينالنقطةB.

المنحنىالبيانيرقم (01ـ 05):منحنى BARS

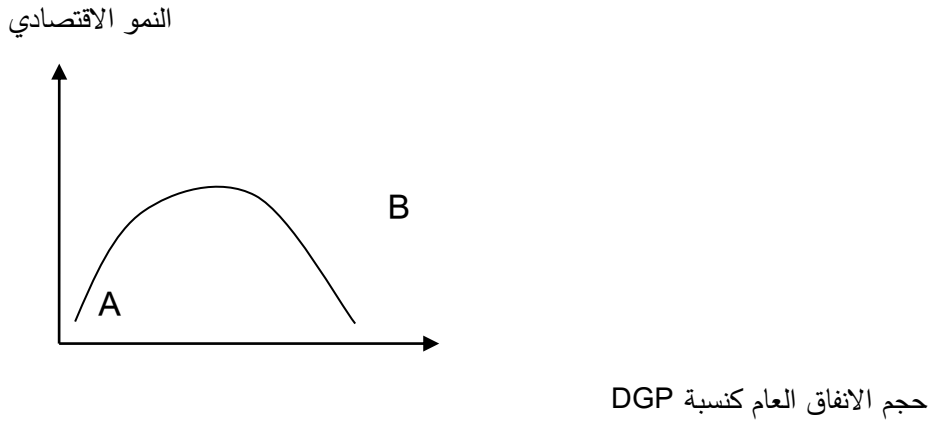

Source: musa foudeh, libéralisation financiére, efficacité du systéme financier et performance

Macroéconomique -Enseignements pour l'Egypte la Jordanie et le Liban Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques , université de limoges, 2007, p14.

ويلخص توجه "Barro" حولدورالإنفاقعلىالبنيةالتحتيةفيإحداثالنموالاقتصاديمنخلالالشكل البياني الموالي

الشكلالبياني رقم (01 ـ 06):النفقات العامة والنمو الاقتصادي

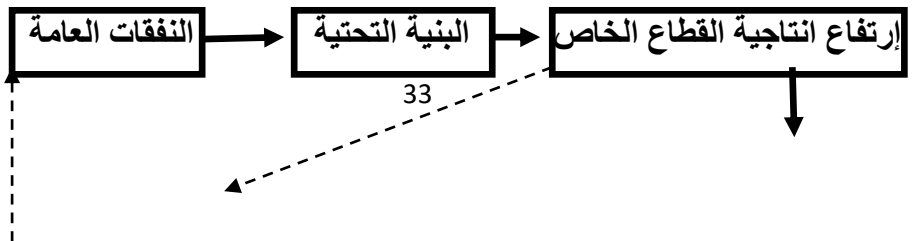

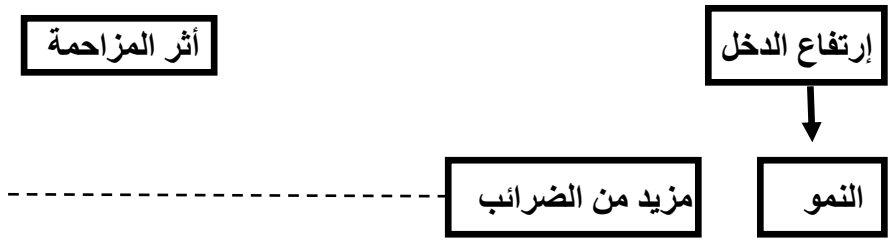

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نظرية **Barro**

بحيثيلاحظأنالاستثمارفيالبنيةالتحتيةمنخلالتخصيصاعتماداتماليةلها،وهذهالاستثماراتفهيتعطيدورمهمفيإعطاءالفرصةللقطاعالخاصالذييساهمب دورهفيخلقمناصبشغلودعمالدولةفيهذاالمسعىمنخلالقسطالضرائبالمدفوعة.

ثانيا :علاقةالإنفاقالعامبالتضخم

إنعلاقةالنقودبالمستوىالعاملالأسعاروكذلكالتضخممنالناحيةالنظريةوحتىمنوجهةنظرالنقديينلاتوضحهامعادلةالكميةالنقودلوحدهاعلىفرضأنهام عادلةالطلبعلىالنقودفالعبرةليستبالطلبلوحدهبليعزلالتضخممنوجهةنظرهمإلىالعرضالزائدمنالنقودوالذييصعبقياسهأماعنالعلاقةفيكلاالحالتينفهيك ما يلي:

فيحالةالتضخم: تحاولالحكومةتخفيضمعدلاتالتضخممنطريقتقليصالنفقاتالعامةومنهانخفاضالعرضالنقديالمتداولفيالمجتمعومنهيقلالطلبعلىهذها لسلعممايؤديفيالأخيرإلىانخفاضأسعارها.

فيحالةالانكماش: تعالجالحكومةحالةالانكماشعنطريقزيادةالإنفاقالحكوميوذلكعنطريقالنفقاتالتحويليةممايؤديإلىارتفاعالدخللدىالأفرادوبالتا لىارتفاعالطلبالكليممايؤديارتفاعالأسعاروإعادةالتوازن.

إنازدياد النفقاتلاًيبلدتزيدمنسنةإلىأخروذلكبالاعتمادعلىالإحصائياتالمتعلقةبهذهالنفقة،مماقدجعلالاقتصاديونهذهالظاهرةقانوناًمنقوانينالتطورالا قتصاديوالاجتماعيوكاناًولألفتالنظرلهذهالظاهرةهوالاقتصاديالألماني(فاجنر)بتحديدنموذجمنأجلقياسأثرالانفاقالعاملىالتضخم. =

$$Inf\,lt = f(m2t, gt, ut)$$

حيثt:تمثلالزمن

$Inf\,lt$: معدلالتضخممثلاًبالرقمالقياسيلأسعارالاستهلاك

$m2t$:معدلعرضالنقود

Gt :معدلالإنفاق

Ut : بواقيتقديرالمعادلة

ثالثا :علاقةالإنفاقالعامبالبطالة

تتعرضنظرية كينزمشاكلالدولفيمجالمكافحةالبطالةوير بأنالدخلالكلييعتبردالةفيمستوىالتشغيلفيأيدولةفكلمازاد حجمالتشغيلزاد حجمالدخلال كلي،لكنهذهالمقاربةتعتمدعلىالأدواتالتالية حسبكينز :

- **الطلبالفعال** :البطالةتحدثبسببنقصالطلبالفعال،وللتخلصمنهايقترحكينرحدوثزيادةفيالإنفاقسواءعلىالإستهلاكأوالإستثمار.

- **الكفايةالحديةلرأسالمال:** تمثلأحدالمحدداتالرئيسيةلمعدلالإستثمار،حيثتوجدعلاقةعكسيةبينالإستثماروالكفايةالحديةلرأسمال
- **سعرالفائدة :**

يمثلسعرالفائدةالعنصرالثانيالمحددللإستثماربجانبالكفايةالحديةلرأسمالفيالنموذجالكينزي،ويتحددسعرالفائدةلمؤشرعرضالنقود.

- **المضاعف** :

إنالمضاعفالكينزييقومعلىأربعةفروضوهيوجودبطالةلاإرادية،اقتصادصناعي،وجودفائضفيالطاقةالإنتاجيةللسلعالاستهلاكية،توفرسلعرأسماليةلازمةلزيادةالإنتاج،إضافةإلىماسبقفانالمناخالاستثماريفيأيبلديتأثربالإختلالاتالاقتصاديةالكلية،خاصةماتعلقبالتضخمو تقلباتسعرالصرفإذأنمنشأهذهالمتغيراتأنتؤثرعكسياعلىالإستثماراتوانطلاقامنهذهالنظرية،يمكنالإعتمادعلىزيادةالإنفاقالحكوميلتحفيزالطلبالداخليبغرضالوصولإلىزيادةمعدلاتالتشغيل،كماهوموضحفيالشكلالموالي:

الشكلرقم (01 ـ 07): سياسةالنموعندطريقالطلب(نظريةكينز).

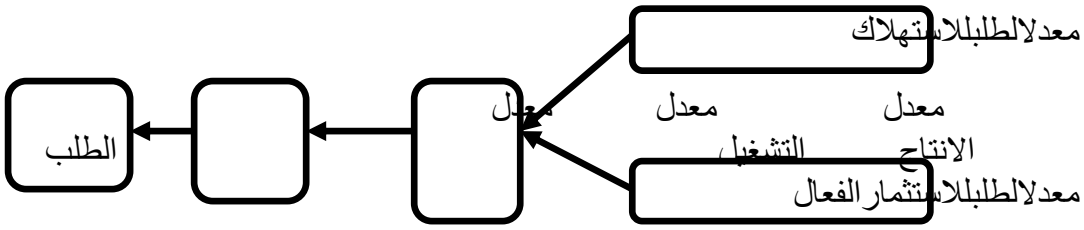

المصدر : كمالعايشي،سليمبوهيدل،مداخلةبعنوان :الإنفاقالحكوميكأداةلتوسيعآفاقالتشغيلفيالجزائرخلالالفترة 2111 2111 ،جامعةباتنة،الجزائر،ص:5.

اعتمادعلىالشكلأعلاه،فانالاقتصاديضمنبشكلتلقائيتوفيرمعدلاتتشغيلمعينةاعتبارمنأنأياقتصاديجبانيتوفرعلىمعدلطلبللإستهلاكيخلقهاالمجتمع،ن تيجةضروريةالحياةإضافةإلىمعدلطلبللإستثمارتوفرهاالنشاطاتالاقتصاديةداخلالبلادلكنوإنحدثهناكخللفيتوازنسوقالتشغيل،بسببعجزالإستهلاك والإستثمارعنتوفيرمعدلاتالتشغيلالكافية.

وحسبنظريةالموازينالريكاردي(ricardienne equivalence)التيأعادطرحها (1974) R.Barroفإنالإنفاقالعاملايستطيعأنيؤثربشكلكبيرعلىالإنتاجالكليلوجودظاهرةالمزاحمةللإنفاقالخاص،وعليهيركلمنalestnوآخرون (2002)،

أنهكلماازدادحجمالقطاعالعاممعلىحسابالقطاعالخاصفإنذلكسيكونلهقدرةعلىجذبواستمالةالأفرادللعملبحيويةفيالقطاعالعاموهذاسينتجعليهت

غيراتهيكليةفيسوقالعمل،ومعظهورنظريةالنموالداخليالنشأةظهرترؤيةجديدةلدورالنفقاتالعامة،أينأصبحإنتاجالسلعالجماعيةيخلقنوعامنالآثارالإيجابيةلصالحالإنتاجيةالحديةلرأسمالالخاص،منجهةأخرىنفقاتالإستثمارالعموميةالموجهةلرأسمالالبشريتؤديإلىرفعفعاليةعنصرالعملمماأدىبدورهإلىرفع فعاليةعنصرالعملوبتاليإلىرفعالإنتاجيةالحديةلرأسمالالخاصوبالتاليارتفاعمستوياتالإنتاجاولتشغيل،كمابينتعدةدراساتوأبحاثكلمن (1989) D.A.Aschauer و A.H.Mannell (1992) و (1999) Abrams بالدورالإيجابيلنفقاتالإستثمارفيالتقليلمنارتفاعمعدلاتالبطالة

.1وحسبالتجاربالواقعيةلزيادةفرصطريقتفعيلدورسياسةالإنفاقالعام،تتبعبعضالدولسياسةالمشروعاتالعامةمنأجلتوفيرمناصبشغلوالتقليلمنوطأةالبطالة،كماأنتقديمالدولةللإعاناتالاقتصاديةلفائدةالمستثمرينالخواصمقابلإلزامهمبتشغيلعددمعينمنالعماليكونلهدوركبيرفيالتقليلمنالبطالة.

رابعا :علاقةالإنفاقالعامبميزانالمدفوعات

تهدفبرامجالإنفاقالعاممالمسطرةضمنميزانيةالدولةإلىتحقيقالتوازنالميزانالمدفوعاتوخاصةميزانالتجاريومعالجةالخللالذيقديطرأعليهمنفائضأوعجزوذلك منخلالالتأثيرعلىالدخلحتىتأثيرمضاعفالإنفاقويعتبراختلالميزانالمدفوعاتالذييعبرعنحالةعجزمايؤديإلىزيادةمديونيةالبلادمايجعلهاتعيشفوقإمكانياتها،وإلىتدهورقيمةعملتهاوعلىالعكسمنذلكفإنتوازنميزانالمدفوعاتيسمحبالحصولعلىالاستقرارالعملةوتنميةالمبادلاتالاقتصادية .

طبقاللنظريةالكينزيةيمكنأنتقومالسياسةالماليةبدورهامفيهذاالمجال،وذلكمنخلالالتغيراتفيالإنفاقكإستخداممالضرائبمثلا،ففيحالةوجودعجزفيالميزانيمكنإجراءتخفيضفيالإنفاقالعامبفرضضرائبعلىالدخولمثلاوتحتتأثيرالمضاعفسيؤديذلكإلىانخفاضأكبرفيالدخلوبالتاليفيالطلبالكليبمافيذلكالطلبعلىالإستيرادات،وهذايعنيانخفاضالطلبعلىالصرفالأجنبي.

كمايرىالكثيرمنالاقتصاديينأنسياسةالإنفاقالعاملهادوركبيرفيمعالجةاختلالاتميزانالمدفوعاتوذلكمنخلالمايلي:

1 ـ ترقيةالصادراتعنطريقالإنفاقالجبائيوالإعاناتالموجهةللمستثمرينالأجانبوالمحليين.

إنالنفقاتالعامةوخاصةالاستثماريةمنهاوالمتعلقةبالمنشآتالقاعدية،والنفقاتالموجهةلإنعاشالاستثمارالعمومي،خاصةأوأجنبيعلىغرارالإنفاقالجبائيالذيقدمهالدولةللمؤسساتفيشكلنفقاتعامةغيرمباشرةمنأجلالتحفيزعلىالاستثماروبالتاليدفععجلةالتصدير،بالإضافةإلىالإعاناتالمباشرةالمقدمةمنطرفالدولةللمستثمرينفيسبيلدفععجلةالإنتاجتساهمبدرجةكبيرةفيرفعالإنتاج،وبتاليارتفاعمعدلاتالتصديرمايزيدمنمستوىالاستخدامفيتلكالصناعاتالتصديريةفتواكبهازيادةفيمعدلاتالأجوروبالتاليزيادةالدخولالموزعةوسيترتبعلىزيادةالدخولتناميالطلبعلىالسلعوالخدماتبنسبةأكبرنتيجةلعملالمضاعففترتفعالإستيراداتمايؤديإلىالعودةالتوازنفيالميزانالتجاريوبتاليميزانالمدفوعات.

2 ـ زيادةرؤوسالأموالالأجنبيةعنطريقتشجيعالاستثمارالأجنبيبتقديمالإعاناتمنطرفالدولةوالنفقاتالجبائيةفيسبيلالتحفيزعلىالاستثمار.

3 ـ تخفيضالطلبالداخلي(للتقليلمنالاستيراد)عنطريقتحقيقالاكتفاءالذاتي

المبحثالثاني :الدراساتالسابقة

سنتطرقفيهذاالمبحثإلىمراجعةبعضالأبحاثوالدراساتالسابقةالمتعلقةبعلاقةأثرتغيرالمربعالسحريكالدورفيالجزائر، حيثسيتمالتعرضإلىجملةمنالدراساتال سالفةومقارنتهابالدراسةالحالية.

المطلبالأول :دراساتعلىمستوىالاقتصادالجزائري

وفقلماتمالإطلاععليهكانتأهمالدراساتالسابقةفيهذاالموضوعوذلكبشكلجزئيفقطوالمتمثلةفيمايلي:

1ـ دراسة(ضيفاحمد)، 2015[1]: أثرالسياسةالماليةعلىالنموالاقتصاديالمستديمفيالجزائر (1989 – 2012): وتطرقللإشكاليةالتاليةمامدىتأثيرالسياسةالماليةعلىالنموالاقتصاديفيالجزائر ؟وكيفيمكنتفعيلهذهالسياسةمنأجلتحقيقنموا قتصاديمستد يم؟مامدىتأثيرالسياسةالماليةعلىالنموالاقتصاديفيالجزائر ؟حيثتهدفهذهالدراسةإلىمدىتأثيرالسياسةالماليةعلىالنموالاقتصاديفيالجزائرللفترة (1989 – 2012)، وما

هيالجوانبالرئيسيةمنالميزانيةالمؤثرةعلىالنمووكذااقتراحبعضالآلياتالتيتفعلمنهذهالسياسةاتجاهتحقيقالنموالاقتصاديبالإضافةإلىذلكهناكأهدافرعية أخرىيمكنإدراجهافيمايلي:

- دراسةأهمالنظرياتالاقتصاديةالمفسرةللنموالاقتصاديومدىملاءمتهاللاقتصادالجزائري.
- معرفةالعواملالرئيسيةالمحددةللنموالاقتصاديفيالجزائر.
- دراسةتطوراتالماليةالعامةللجزائرومدىتأثيرهاعلىالنموالاقتصادي.
- إعطاءبعضالآراءفيكيفيةاستعمالالسياسةالماليةللتمكنمنحفزالنموالاقتصاديبناءعلىالتجاربالسابقة.

توصلتالدراسةإلىالنتائجالتالية:

- يعتبرالنموالاقتصاديمنأهمالمؤشراتالاقتصاديةالتيتعكستطوراقتصادياتالدولباعتبارهاالمحركالرئيسيللتنميةالاقتصادية.
- تعتبرمنأهمالسياساتالاقتصاديةالمعتمدةفيالتأثيرعلىالنشاطالاقتصاديوخاصةفيالدولالنامية.
- يمكنلهاأنتؤثرعلىالنموالاقتصاديمنخلالأدواتهاوالمتمثلةفيالسياسةالضريبيةوالسياسةالإنفاقية.

2– دراسة(صلاحالدينكروش)،[2]2016 : البحثعنمثلويةمتغيراتالاقتصادالكليحسبالمربعالسحري لكالدور(محاولةتطبيقيةعلىالاقتصادالجزائري) :تطرقتالدراسةللإشكاليةالتالية :ماهيحدوداومكانيةتحقيق

مثوليةالمتغيراتالاقتصاديةالكليةحسبالمربعالسحريلكالدورمنخلالاعتمادنموذجاقتصاديكليفيالجزائر ؟

---

1 ضيفأحمد، اثرالسياسةالماليةعلىالنموالإقتصاديالمستديمفيالجزائر -2012

1989 ،مذكرةمقدمةضمنمتطلباتالحصولعلىالشهادةالدكتوراه، تخصصنقودومالية، كليةالعلومالإقتصاديةوعلومالتسيير، جامعةالجزائر 13 ،الجزائر، 2014- 2015.

2صلاحالدينكروش، مرجعسبقذكره.

الهدفمنهذهالدراسةإجراءتشخيصللاقتصادالجزائريمنذالسنواتالأوللللاستقلالحتىعام 2010 وذلكمنخلالتقييمفعاليةالسياساتالاقتصاديةالتيتنتهجهاالسلطاتمنأجلتحقيقأهدافالسياسةالاقتصاديةلمايسمىبالسحريكالدور (النموالاقتصادي،التوازنالخارجي،استقرارالمستوىالعاملللأسعار،التشغيل)،و تأتيهذهالدراسةلتعبرعنعمليةانتقالالاقتصادالجزائريمننمطالتسييرالإدا ريإلىنمطاقتصادالسوقومدىتأثيرتلكالإصلاحاتالمختلفةعلىتحقيقأهدافالسياسةالاقتصادية .وتوصلتالدراسةإلىجملةمنالنتائجأهمها:

لمتحققأهدافالسياسةالاقتصاديةأيمنأهدافهافيظلنظامالاقتصادالموجهالذياتبعتهاالجزائرقبل 1989.

كانمنالصعبجدامتابعةالتطورالمسجلفيكلعناصرأداءالاقتصادالوطنيعلىالمستوىالكلي.

إنسوقالشغلفيالجزائرغيرمرنمادامتالوظائفالمنشأةلاتتناسبمعحجمالاستثماراتالكبرىخلالالعشرية 2000-2010 والتيقاربت 400 مليارد ولارأمريكي

نتائجالسياسةالتشغيليةفيالجزائرخاصةمنذبدأتنفيذالمخططالإنمائيالأولسنة 2001 لمتكنفيمستوىحجمالإنفاقالعموميبسببالطابعالاجتماعي.

خلصتالدراسةأنالجزائروبعدأناقتربتمنالمؤسساتالنقديةالدوليةشرعتفيتنفيذبرنامجينللاستقرارالاقتصادي (1989و1991).

3- دراسة(بودخدخكريم) 2010: أثرسياسةالإنفاقالعامعلىالنموالاقتصاديدراسةحالةالجزائر 2001 – 2009: حيثتطرقللإشكاليةكيفتؤثرسياسةالإنفاقالعامعلىالنموالاقتصادي؟وماأثرتطبيقهافيالجزائرعلىالنموالاقتصاديخلالالفترة 2001-2009؟ تتجلىأهدافالدراسةفي:

- التأكيدأهميةالدورالذيتلعبهالدولةفيتحسينالنشاطالاقتصادي
- إبرازأهميةالنموالاقتصاديكمؤشرعاميعكسالوضعيةالاقتصاديةالسائدة.
- توضيحمدىفعاليةسياسةالإنفاقالعامفيتحقيقالنموالاقتصادي.
- إبرازأثركلمنمخططدعمالإنعاشالاقتصادي 2001-2004 والبرنامجالتكميليلدعمالنمو 2005-2009 علىكلمنالاستهلاكالخاصوالاستثمارالخاصوثمعلىالنموالاقتصادي.

وقدتوصلتالدراسةإلىالنتائجالتالية:

- غيابإستراتجياتقطاعيةواضحةوفقأولوياتقطاعيةوغيابالرشادةفيالإنفاقالعاممحيثعدمكفاءةالجهازالإنتاجيوانخفاضمرونتهلتغيراتالطلبال كلي.
- امتصاصالوارداتللطلبالمتزايدالمتولدعنالسياسةالتوسعيةللإنفاق.
- مساهمةسياسةالإنفاقالعاملسياسةالتوسعيةفيالجزائر 2001-2009 فيعودةالانتعاشللنشاطالاقتصاديمقارنةبالفترةالتيسبقتتطبيقهذهالبرامج.

4 – دراسة(ماصيأسماء)، 1[1]2014: أثرالإنفاقالعامعلىالنموالاقتصاديدراسةقياسيةلحالةالجزائر (1971–2011):

وتطرقللإشكاليةالتالية:هليؤثرالإنفاقالعامعلىالنموالاقتصادي (PIB real) فيالاقتصادالجزائريخلالالفترة (1971-2011) ؟

تهدفهذهالدراسةإلىالبحثإبرازالإطارالنظريللإنفاقالعاموالنموالاقتصاديوتبيانأثرالإنفاقالعامعلىمعدلاتالنموالاقتصاديفيالجزائر.

وقدتوصلتالدراسةإلىالنتائجالتالية :

تعدسياسةالإنفاقالعامأداةفعالةفيتحقيقأهدافالسياسةالاقتصاديةومعالجةالإختلالاتالناتجةعنالدورةالاقتصاديةمنخلالتحفيزالطلبالكلي، كماتؤثر رفيحجمالتشغيلوالدخل.

–

إنالنفقاتالجاريةتستحوذعلىنسبةأكبرمنإجماليالنفقاتالعامةمقارنةبالنفقاتالاستثمارية،بالرغممنكونهاغيرمنتجةإنتاجامباشراإذاحسبميزانيةالتسييرفإ نالجزائرتقومبإنفاقمبالغكبيرةجداعلىالنفقاتالاستهلاكية.

–

مشكلةالاقتصادالجزائريهيمشكلةضعفجانبالعرضأكبرمماهيمشكلةضعفالطلب، حيثأنتطبيقسياسةالإنفاقالعامالتوسعيةمنخلالمخططالإنعاشا لاقتصاديوالبرنامجالتكميليكانلهاتأثيرمتواضععلىالنموالاقتصاديفيكلاالبرنامجين.

–وتوصلتالدراسةإلىأنالدورالمباشرللإنفاقالاستثماريظهرمنخلالالتعويضعنالنقصالذييحصلفياستثماراتالقطاعالخاص.

–حققتالجزائرتطوراتملحوظةفيشتىالمجالات.

المطلبالثاني :دراساتعلىمستوىالاقتصادالعالمي

هناكالعديدمنالدراساتعلىالمستوىالعالمي،لكنالقليلمنهاتناولأثرالإنفاقالعامعلىالمتغيراتالاقتصاديةالأربعة.

أمادراسةالغالبي[2] هدفتإلىتحليلالعلاقةبينالإنفاقالحكوميوالناتجالمحليالإجماليفيالعراقفيالأجلينالقصيروالطويلواختبارالأطروحاتالنظريةالمفسرةللعلا قةبينهذينالمتغيرينفقانونفاغنرير أنالسببيةتتجهمنالناتجالمحليالإجماليإلىالإنفاقالحكومي، بينماهناكعلاقةسببيةموجبةتتجهمنالإنفاقالحكوميإلىالنا تجالإجماليحسبالمقترحالكينزيأووضحتنتائجالدراسةوجودلائلعلىأنهناكعلاقةسببيةقصيرةوطويلةالأجلتتجهمنالناتجالمحلىالإجماليإلىالإنفاقالحكو ميخلالفترةالدراسة.

1- **دراسةبايديغنوتشتناتش**[3]**:** تهدف الدراسةإلىفحصالعلاقةبينالإنفاقالعاموالناتجالمحليالإجمالي (GDP) في المدىالطويلفيتركياوفقاللقانونفاغنرللفترة 1975-2000

وفترضتالدراسةأنالإنفاقالعامهونتيجةوليسا سببالنموفيالناتجالمحلالإجماليوباستخداماختبارالتكاملالمشتركواختبارسببيةجرانجرلاحظنا لدراسةعدموجودسببيةفيكلاالإتجاهينأيعدمانطباققانون "فانغر"،وكذلكعدمانطباقفرضية" كينز"علىالحالةالتركية.

1ماصيأسماء،أثرالإنفاقالعامعلىالنموالإقتصاديدراسةقياسيةلحالةالجزائر 1970-2011

،مذكرةمقدمةضمنمتطلباتالحصولعلىالشهادةالماجستير،تخصصإقتصادكمي،كليةالعلومالإقتصاديةوعلومالتسيير،جامعةأبيبكربلقايدتلمسان،الجزائر،2113 -2114 .

2الغالبي ، الانفق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة 1975-2010 تحليل قياسي للعراق.

3Muhlis Bağdigen and Hakan Çetintaş «Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Turkish cas " Journal of Economic and Social Research ,Vol , 6 ,No 1 (2004), pp 53 72

2- دراسة(Oliver Picek)1 The Magic Square of Economic Policy measured by a

3- """Macroecomic Performance Indexالترجمة" المربعالسحريمؤشرالأداءالاقتصادالكليلسياسة الاقتصادية :"

ملخصالدراسةيرتكزالمربعالسحريعلىالأهدافالأربعةويمكناستخدامؤشرالأداءالاقتصادالكليواستخدمهلإحدىعشردولةفيمنطقةاليورو وبالنسبةلمؤشرالإجماليجمعبينالمتغيراتالأربعةفيالمربعالسحريوقياسالمتغيراتواختبارالمعدلالمستهدفويحددالأهميةبالنسبةللمتغيراتوقياسالا نحرافاتالأهميةالنسبيةبينالمتغيراتالأربعةوقياسهاواختبارالمعدلالمستهدفمنالمتغيراتفهويحددالأهميةالنسبيةبينالمتغيراتويريإنالنظامالترجيحا لموحدالبسيطيعطيوزنامتساويالجميعالعناصرالأربعةوهوالأكثرالطرققابليةللتوسعوأكثرهافائدةلمقارنةأداءالاقتصادالكليمعمرورالوقتوعبر المناطقلسببينأولايتمالتأكيدعلىأوزانمتساويةلجميعأهدافالسياسةالأربعةفيالمفهومالأصليالمربعالسحري،وثانياحتىعندالتحققمننظامالتر جيحالبسيطضدأحدثالأدبياتالتيتحاولاستخلاصأوتقديرمجموعةمنالأوزانالذاتيةوبتطبيقالمؤشرعلىبياناتالاقتصادالكلي،تظهربعضالنتائجالرئيسيةأولا،تدهورالأداءالكليلجميعالبلدانالإحدىعشرةتفاقماكبيراعلىمرالعقود .

وفيحينأنمعدلاتالبطالةالمتزايدةتلعبدوراًكبرلمعظمالبلدان،إنارتفاعمعدلاتالتضخمفيالثمانينياتإلىجانباختلالاتالحسابالجاريأكثرأهميةبا لنسبةلقيمالمؤشرالإجماليةمنبلدانأخرىويساهمفيانخفاضمعدلاتنموالفردالمرتفعةفيالستينياتأيضابحصته،ولاسيمافيالجزءالأولمنالعينة،هذا يحولالقيممؤشرسلبيةبشكلدائمبعد

1960 ،ممايدلعلىنهايةالعصرالذهبيمنفترةمابعدالحربثانيا،لميتمالتغلبعلىالأزمةالماليةالكبرى،فبالنسبةلجميعالبلدانكانأداءهاالكليللاقتصادالكليخلالالسنواتالأخيرةهوالأسوأمنذعام1961 أوعلىالأقليقتربمنالسجلاتالسابقة(السلبية)

لفترةالثمانيناتالعالية،وفيمعظمالبلدانيرجعذلكإلىارتفاعمعدلاتالبطالةوبالنسبةلأقليةمنالبلدان،مثلألمانياوهولندايلعبفائضالحسابالجاري دوراًأكثرهيمنةويرجعذلكإلىحقيقةأنالانحرافاتعنالأهداف.

4- دراسة (Santiago Herrera 2007)2 بعنوان Public expenditure and growth

توصلتهذهالدراسةإلىالأثرالإيجابيلسياسةالإنفاقالحكوميعلىالنموالذييتوقفعلىماإذاكانتالفائدةالحديةللإنفاقالحكوميتتجاوزالتكلفةالحديةلرأسالما لالعام،حيثقامتالدراسةبتحليلتكاليفومنافعالإنفاقالحكومي، كماقامتالدراسةبتحليلالعلاقةالمرجودةبينحساسيةالاستهلاكالكلي.

أماأهمماميزهذهالدراسةعنبقيةالدراساتالسابقةفيتمثلفيمايلي:

- توسيعفترةالدراسةالتيإلىغاية 2117 حيثأنهذهالفترةعرفتعدةتحولاتفيالاقتصادالجزائري.
- تختلفهذهالدراسةعنالدراساتالسابقةفيمنهجيةالبحثالعلميحيثركزتعلىنقصأسبابزيادةالإنفاقالحكوميفيالجزائرومدىتأثيرهاعلىالاستقرارالاقتصاديالكليكجزءمنالسياسةالاقتصادية.
- ركزتعلىتحليلأثرالإنفاقالحكوميبشقيهاالجاريوالإستثماريعلىالاستقرارالاقتصاديالكلي.
- أخذتالدراسةبعينالإعتبارتأثيرطريقةالتمويلعلىأداءسياسةالإنفاقالحكومي.
- تطرقتالدراسةإلىبعضالآثارالسلبيةلسياسةالإنفاقالحكوميكأثرالمزاحمة.
- حاولتالدراسةإلىإبرازأثرالإنفاقالحكوميعلىالاستقرارالاقتصاديككل.

1Oliver Picek ،The Magic Square of Economic Policy measured by a Macroecomic Performance Index ،Department of economics ،the new school of social research ،January 2017

2Santiago Herrera ،public expenditure and growth ،policy research working paper ،N° 4372 ،world bank ،2007.

5- المطلبالثالث :تقييمالدراساتالسابقة:

سنتطرقإلىأوجهالشبهاوالإختلافبينالدراساتالسابقةكوذلكموقعدراستنامنهذهالدراسات.

أولا :أوجهالشبهللدراساتفيمابينها

تناولتهذهالدراسةموضوعأثرتغيراتالمربعالسحريلكالدورعلىالإنفاقالعامدراسةحالةالجزائرللفترةمابين 1990 و 2018 حيثتتضمنمكوناتالدراسةالإنفاقالعامكمتغيرتابعومربعالسحريلكالدوركمتغيرمستقلوتختلفهذهالدراسةعنباقيالدراساتالسابقةلكونهاتتضمنمدىتأثيرالإنفاقالعامعلىجميعالمتغيراتالأربعةللأهدافالسياسةالاقتصادية،ومنأهميةالدراسةستنطرقلأهمنقاطالتشابهوالاختلافبينالدراساتالسابقةو هذهالدراسة.

ثانيا :أوجهالإختلاف

تناولتالدراساتالسابقةمواضيعمتعددةواعتمدتعلىمتغيراتبعضهاذاتصلةبهذهالدراسةوالبعضالأخرلايشملجميعالمتغيراتالاقتصادية،هذهالأخيرةتعتبرمتغيراتمستقلةوالإنفاقالعاممتغيرتابع.

أماأوجهاختلافهذهالدراسةعنباقيالدراساتالسابقةتختلففيكونهااعتمدتعلىالمربعالسحريلكالدورأي(عدموجودبطالة،عدموجودتضخم،نمواقتصاد يمرتفع،توازنميزانالمدفوعات)
وإمكانيةتأثيرهأوتغييرهعلىالإنفاقالعام،وجميعهاتهالدراساتالسابقةلمتتطرقإلىالإنفاقالعامو تأثيرهبالمتغيراتالاقتصاديةالأربعةكاملة،أيكلالدراساتالسابقةالذكرتطرقتإلىالإنفاقوعلاقتهمعمتغيرواحدأومتغيرينولميتمتناولهالجميعالمتغيراتالاقتصاديةمجتمعةكاملةفيأيدراسةمنالدراساتالسابقة.

أمادراستنافيموضوعبحثنافيهامختلفةوفريدةمننوعهاشاملةلجميعالمتغيراتالاقتصادية،فهيتهدفإلىالرؤيةوقراءةمثلويةهذاالمربعالسحريلمتغيراتهاالأربعةفي الاقتصادالجزائريطيلةالسنواتمن 1990 الى غاية 2018.

خلاصة

حاولنافيهذاالفصلعرضمختصرحولمفهومالسياسةالماليةوأدواتهاواتجاهاتهاحيثركزناعلىالإنفاقالعام،الذييعتبرمنأهمأدواتالسياسةالماليةوكذلكباعتبارهأداةفييدالدولةالتيترمىمنخلالهاإلىتحقيقالأهدافالاقتصاديةوالاجتماعيةإذتهدفلتلبيةالحاجاتالعامةوتحسينالمستوىالمعيشيهذامنجهة،ومنجهةأخرى ،يسعىالتأثيرفيمسارالنشاطالاقتصاديومعالجةالتقلباتالاقتصاديةبشكليضمنالاستقرارالاقتصادي.

كماتطرقنأيضاإلىمبادئالمربعالسحريلكالدورومتغيراتهالتيتمثلالأهدافالأساسيةالأربعةلسياسةالاقتصادية.

إنالدورالذيتلعبهالسياسةالماليةمنخلالأداتهاوهوالإنفاقالعامفيتحقيقالاستقرارالاقتصاديللاقتصادالجزائريالمنشودوعلىضوءالمتغيراتالمقترحة يتطلبمناتتبعمسارالمتغيراتخلالفترةالدراسة، حيثهذاالموضوعسيكونمحوراهتمامنافيهذهالدراسة، مماسبقسنحاولفيالفصلالثانيتوضيحالعلاقةبينالإنفاقالعاموم تغيراتالمربعالسحري.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر متغيرات المربع السحري

لكالدور على الإنفاق العام

تمهيد:

بعدالتطرقفيالفصلالأولإلىالإطارالنظريللإنفاقالعاموم تغيراتالمربعالسحريلكالدور،حيثتناولنافيهأهمجوانبهبالتفاصيلكلعلىحدى،أماالفصلالثانيسنحاولالقيامبدراسةتحليليةوقياسيةللأثرالمتغيراتالاقتصاديةللمربعالسحريعلىالإنفاقالعامفيالجزائرللفترةالممتدة من 1990 ـ 2018 معتوضيحأسبابهذاالأثروإنعاكسهعلىالإنفاقالعام.

إنالتقديراتالاقتصاديةوقياسهاهوالتكاملالنظريةالاقتصاديةمعالرياضياتوالأساليبالإحصائيةوالهدفمنهاهواختبارالفرضياتلظواهرالاقتصاديةوتقديرا لمعاملاتالاقتصاديةوالتنبؤبالقيمالمستقبليةللمتغيراتهذهالظواهرالاقتصادية،لكنمنأجلصياغةالعلاقةسوفنعتمدعلىمجموعةمنالوسائلأهمهاالنظريةا لاقتصادية،البرامجالإحصائيةوطرقالتقديرمنأجلقياسها.

يهدفالفصلالثانيإلىدراسةالمتغيراتالاقتصاديةالأربعة(النموالاقتصادي،البطالة،التضخم،ميزانالمدفوعات)علىالإنفاقالعامفيالجزائرللفترة 1990 ـ 2018 ،

حيثسنحاولفيبدايةالأمرالتطرقإلىمعرفةالاستقرارالاقتصاديومجتمعالدراسةفيالجزائرللفترةمحلالدراسة،ثمسوفنقومبتحليلتطورمتغيراتالدراسةوفيالأخير قمنابالتقديرالمعدلاتالإحصائيةاولاقتصاديةمنخلالالأدواتالمبرمجةفيهذهالدراسة.

ومنخلالذلكقمنابتقسمالفصلالثانيإلىمبحثينوهما:

المبحثالأول :الطريقةوالأدوات

المبحثالثاني :تحليلومناقشةالنتائج.

المبحثالأول :الطريقةوالأدوات

تهدفالجزائركغيرهامنسياسةالإنفاقالعامإلىتحقيقالاستقرارالاقتصادي،وذلكعنطريقمحاربةومعالجةالاختلالاتالتيتصيبالاقتصادالجزائريسواءفيحالة الركودأوالتضخم،فعندمايسودالاقتصادحالةمنالانكماش
(الركود)1التييغلبهاطابعالبطالة،فإنسياسةالإنفاقالعامتعملعلىمحاربتهاوذلكمنخلالالعملعلىزيادةالإنفاق،حيثيعتبرالإنفاقالعامالمحركالأساسيالذ يمنخلالهيمكنللحكومةأنتخلقمناصبشغلمنأجلامتصاصجزءمنالبطالةوتخففمنحدتها،فالعلاقةبينالبطالةوالإنفاقعكسية.

أمافيحالةالتضخم،فإنهاتعملعلىمعالجتهمنخلالتخفيضحجمالإنفاقالعامالمخاصةالإنفاقالغيرمنتجوكذلكالتأثيرعلىالأسعارعنطريقدعمبعضالسلعأو عنطريقتوجيهالإنفاقالعامنحوالقطاعاتالمنتجةلزيادةالإنتاجومنثمامواكبةوإستعابةفيالفائضالطلبالكلي.

المطلبالأول :واقعالاستقرارالاقتصاديفيالجزائرللفترة 1990ـ2018.

سيتممنخلالهذاالمطلبعرضمفهومالاستقرارالاقتصاديأوهممراحلهالإنتقاليةوالإصلاحاتوالبرامجالتيطبقتهاالجزائرلهذهالفترة.

أولا :مفهومالاستقرارالاقتصادي

إنتحقيقالكفاءةالاقتصاديةفيإدارةالاقتصادالوطنييتطلبالبيئةالمستقرةاقتصاديا،لذلكنجدأنسياساتالاستقرارالاقتصاديتستهدفإلىتحقيقمعدلمرتفعو مستقرلنموالوناتجالوطنيالحقيقي،اولتشغيلالكاملللمواردالإنتاجيةالمتاحةللمجتمع،وكذااستقرارمستوىالأسعار. 2

غيرأنهوعلىمرّالزمنفإنمعدلالنموالاقتصاديلايتسمبالاستقرار،ويشيرالفكرالاقتصاديإلىأنفترةالتوسعالاقتصادي(وانخفاضمعدلاتالبطالة) تتبعهافتراتبطءالنمووانكماشالنشاطالاقتصاديوهذاالتقلبفيالنشاطالاقتصاديهومايعبرعنهبالدورةالاقتصادية.

فحسبكينزيحدثعدمالاستقرارالاقتصاديناتجةالتقلباتالشاذةفيالطلبالكلي،ففيحالةقصورالطلب

الكليتحدثبطالةغيرعاديةومنناحيةأخرى،فإنهعندمايعملالاقتصادعندطاقتهالقصونفإنحدوثفائضفيالطلبالكلييؤديإلىالتضخم،وإذاأمكنإدارةالطل بالكليعلىنحوصحيحفإنهيمكنتحقيقالتوظيفالكاملوالاستقرارالاقتصادي.3

ثانيا :الاقتصادالجزائريخلالالمرحلةالإنتقاليةوالتعاونمعالمؤسساتالماليةالدولي:

فالبرغممنالمجهوداتالمعتبرةالتيبذلتهاالدولةالجزائريةخلالفترةالستنياتوالسبعينات،منأجلتحقيقالتنميةالاقتصاديةوبناءاقتصادقومنخلالاتباعأسلوبا لتنميةالمخططةوإنشاءقطاعصناعيعموميقوى،إلاأنهلوحظأنالاقتصادالوطنيبدأيعانيجملةمنالمشاكلاولصعوباتابتداءمنفترةالثمانيات،كانأبرزهام شكلةالمديونيةالتيتفاقمتأعباؤهانتيجةإتباعالحكومةلسياسةالتمويلالخارجيلمخططاتالتنميةالمتعاقبة،وكذاالركودالذيأصابكلمنالقطاعالصناعيالع مومينتيجةللخللالهيكليالذيعانتمنهالمؤسساتالعموميةوالقطاعالزراعيبسببعواملطبيعيةكالجفافوعدمالإستغلالالأمثلللمستثمراتالفلاحيةالتابعةلل

1 أحمدركانورابحبلعباس،علاقةالإنفاقالعاموالبطالة :دراسةقياسيةلحالةالجزائرمن 1973 ـ 2008 مداخلةضمنالملتقىالدولي " استراتيجيةالحكومةفيالقضاء علىالبطالةوتحقيقالتنميةالمستدمية "جامعةالمسيلة،الجزائر،نوفمبر 2011 ، ص: 05.

2 عبدالفتاحعبدالرحمانعبدالمجيد،اقتصادياتالنقود،جامعةصنعاء،اليمن، 1990، ص:395.

3 جيمسجوارتني،الإقتصادالكليالإختيارالعاموالخاص،ترجمةعبدالفتاحعبدالرحمان،دارالمريخالسعودية، 1999 ،ص :299

دولة .

وكانت أبرز مشكلة عانى منها الاقتصاد الوطني اعتماده شبه المطلق على أداء قطاع المحروقات سواء من حيث مدى مساهمة هذا القطاع في صادرات البلد أو من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كل ذلك جعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية التي تحدث نتيجة تقلب أسعار المحروقات باعتبار أن أسعارها تحدد خارجيا، وهو ما حدث خلال سنة 1986 إذ أدى الانخفاض الحاد للأسعار المحروقات إلى أقل من 13 دولار أمريكي للبرميل الواحد، مما أدى إلى التعرض الاقتصاد الوطني لأزمة خطيرة أدت بها إلى اختلال التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني.[1]

حيث خلفت هذه الأزمة سلبيات في الإنتاج، الاستثمار ،الاستهلاك ،التشغيل والأسعار....الخ، كما بلغت الديون الخارجية 26.8 مليار دولار سنة 1989،

هذه الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات التي كانت نتيجة تشوّهات هيكلية عميقة وبالإضافة إلى التوترات الشديدة التي شهدها الاقتصاد العالمي والذي تميّز بفشل النظام الاشتراكي بين تو أبرز تا الحاجة الماسة إلى سياسة تصحيحيه.

1. المرحلة الانتقالية ذاتية للاقتصاد الجزائري:

اعتمدت الجزائر على سياسة تصحيحية ذاتية تعمل على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية، ولإنتقال من الاقتصاد الموجه الذي أثبت فشله ليس في الجزائر فقط بل حتى في الدول العظمى إلى الاقتصاد الحرّ أي اقتصاد السوق بهدف إعادة التوازن الداخلي والخارجي وتحسين الأداء للاقتصاد الكلي.

وفي بداية سنة 1988

اعتمدت الجزائر برنامج اتصحيحي ذاتي بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق وهذا من جهة ومن جهة أخرى، إزالة الإختلالات التي تعاني منها مالية الدولة اولى نتيجة عن تطور الفترة السابقة في ظل النظام الاقتصادي الموجه.

2 ـ برنامج الاستقرار الاقتصادي المطبق خلال الفترة 1989ـ 1994

بما أن النتائج هذه الإصلاحات الذاتية التي قامت بها الجزائر كانت محدودة، وما ساعد على تكريس ذلك هو تدهور الوضع السياسي والأمني، وهذا ما جعل اللجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية في نهاية 1989

أمر حتمي، مستنجدة بسياستها وتوجيهاتها في إطار الإصلاح حكاونتأول بدايات هذا الإصلاح تمت بعقد اتفاقيتين هما على التوالي:

1.2 برنامج الاستعداد الائتماني الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990:

في ضوء الأزمة الاقتصادية التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصيل لإتفاق مع الهيئات المالية الدولي.

أدى ذلك بالجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية الراضخ للمبادئ العامة للصندوق، حيث تمعقد هذا الإتفاق الذي ارتكز محتواه على ما يلي:[2]

1 نبيل بوفليح، آثار برامج التنمية الإقتصادية على موازنات الدول النامية، دراسة حالة برنامج الإنعاش الإقتصادي، الجزائر 2001 ـ 2004، رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص:84.

2 عبد اللطيف بلوناس، الإقتصاد الجزائري، الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر، 2005، ص:168.

- ضرورة تخلي الدولة على السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر للتضخم والعجز الخارجي ورمز لاقتصاد المديونية، ويتمذلك من خلال الضغط على عجز الميزانية العامة وتقليل النفقات وتحرير الأسعار تدريجيا ورفع الدعم عنها.
- تبني سياسة نقدية صارمة (بخصوص تسيير الكتلة النقدية وأسعار الفائدة)
- مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وقتصاره على دور المعدل والمنظم للنشاط الاقتصادي خلال فترة التحول، أي العمل على ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وإنجاز هذا الإتفاق تمثلت فيما يلي: 1
- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم تدريجيا على المواد المدعمة، ومن خلال القانون المالية 1990 تراجعت الجزائر عند عم بعض القروض الموجهة للمؤسسات العمومية، بإدخال بعض التعديلات وخاصة فيما يخص السجل التجاري، وكذلك إصلاح المنظومة الضريبية والجمروكية بإصدار بعض الأحكام الجباية، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص تمهيد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- إجراء تغيرات هيكلية فيما يخص السياسة النقدية وذلك بإصدار قانون رقم 90/10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض الذي يعتبر المحور الذي تدور حوله مجموع البرامج، والذي أعطى استقلالية للبنك المركزي وحرر الدائرة الاقتصادية من التدخلات السياسية ووضع حد لآلية تمويل العجز الميزاني، بحيث جاء في المادة 78 من نفس القانون أن قيمة التسبيقات الممنوحة للخزينة من طرف البنك المركزي نسبة لا تتعدى 10% من الايرادات العادية للموازنة التي تعود للسنة المالية الفارطة، والهدف من هذا الإجراء هو وضع حدّ للجوء الخزينة إلى البنك المركزي بهدف تمويل النفقات العامة.
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

2 ـ 2 برنامج الإستعداد الإئتماني الثاني من 3 جوان 1991 إلى مارس 1992:

✓ لجأت الجزائر مجددا إلى صندوق النقد الدولي من أجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، بغية إيجاد التوازنات على المستوى الكلي عليها تفقت الجزائر مع الصندوق على بعض الإجراءات التي يمكن تلخيصها فيما يلي: 2

✓ إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والإستقلالية المالية للبنك المركزي، حيث قامت الجزائر بإدخال بعض التغيرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.

✓ تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الإعتبار للدينار الجزائري.

✓ تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية وعلى رفع الصادرات النفط

✓ تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع واسعة الإستهلاك، بتقليل الإعانات، حيث قامت الجزائر بتحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي خاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية.

3 ـ برنامج التصحيح الهيكلي خلال الفترة 1994 ـ 1998:

1 مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار الهومة، الجزائر، 2008، ص: 110. 111

2 مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 112،113.

بعد فشل الإتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وذلك تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية من ناحية ولأزمة الأمنية والسياسية من ناحية أخرى، جعلت السلطات الجزائرية تلجأ مرغمة إلى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الإنفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد على مرحلتين:

3 ـ 1 مرحلة التثبيت الهيكلي 1994 ـ 1995:

من خلالها عملت الجزائر على تحقيق الأهداف التالية: 1

- القضاء على العجز الموازنة العمومية أو على الأقل تخفيضها عن طريق ترشيد الإنفاق العام.
- تخفيض الدعم الموجه للأسعار وتثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي، إصلاح هيكلة الإيرادات العمومية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين قتحصيل الضرائب.
- إصلاح السياسة النقدية ومراجعة سعر صرف الدينار الجزائري للوصول إلى القيمة الحقيقية، حيث تم تخفيض قيمته 40.17% في سنة 1994، وكذا الحد من التضخم النقدي عن طريق التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية وتحرير أسعار الفائدة الإسمية.
- تحرير التجارة الخارجية وإلغاء كل المعوقات التي تحول دون قيام الخواص بعملية التصدير أو الإستيراد.

3 ـ 2 مرحلة التعديل الهيكلي 1995 ـ 1998:

جاء هذا البرنامج إثراء البرنامج الأول ومباشرة، وكان البرنامج المشروط المسمى برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي يحتوي على إجراءات تتمم وتعمق أسس الاستقرار الاقتصادي، كذا تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمومية عموما ومواصلة وتعميق التحرير الاقتصادي وفي الوقت نفسه العمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة منه هذه الإصلاحات وتمثلت المحاور الكبرى للبرنامج فيما يلي: 2

- ✓ إنشاء سوق ما بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء مكاتب الصرف.
- ✓ تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى.
- ✓ تحرير الأسعار وإعادة إصلاح نظام دعم الأسعار الزراعية.
- ✓ ترشيد الإنفاق العام والتركيز على تقليص الأجور.
- ✓ إعادة هيكلة نظام الحماية الإجتماعية بالنسبة للطبقات المحرومة.

نتج عن هذا البرنامج الإصلاحي الموسع المعروف ببرنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى بعض مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي ومن المفيد أن نشير إلى أن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية لم يعتمد فقط على حسن تنفيذ برنامج التعديل وإنما يعود أيضا إلى تحسين أسعار النفط ولتحسين في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى.

---

1 بلحروز بنعلي، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

2 عبد السلام مخلوفي، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول " الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية" ، أفريل، 2004 ، جامعة بشار الجزائر، ص: 16.

ثالثا :الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي:

وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 ـ 2004 ولبرنامج التكميلي للدعم النمو للفترة 2005 ـ 2009.

1 ـ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 ـ 2004:

أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001 ـ 2004 بنسب متفاوتة، بلغت قيمتها الإجمالية 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، حيث خصصت معظمها للهياكل القاعدية والتشغيل والتنمية الريفية.

2 ـ برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 ـ 2009 :

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرعفي تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة، واعتبر هذا البرنامج مخطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصاد الجزائري وذلك من حيث قيمتها المرتفعة، اولتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 77 مليار دولار.1

مع العلم أن هذا البرنامج بعد إقراره فإنه تدعم برنامجين خاصين، أحدهما رصد بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج2،

وبصفة عامة كانيهدف هذا البرنامج الموجه للقطاعات التحسين الظروف المعيشية للسكان، تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير تكنولوجيات الاتصال.

رابعا :برنامج التنمية الخماسي وتوطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010 ـ 2019:

1 ـ الاقتصاد الجزائري خلال المخطط الخماسي للفترة 2010 ـ 2014:

هو برنامج إرساء النمو الاقتصادي، حيث خصص له غلاف مالي لم يسبق للبلد سائر في طريق النمو أن خصص له حتى الآن والمقدر بحوالي 21214 مليار دج ما يعادل حوالي 286 مليار دولار أمريكي ويشمل شقين:3

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق **والمياه بمبلغ 9700** مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

1 محمد سلامنة، كريم بودخدخ، أثر التوسع في النفقات العامة على معدلات البطالة في الجزائر 2001 2009 ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة ـ الجزائر ـ نوفمبر 2011، ص:11.

2Word bank: a puplic expenditure review ،report N°36270 vol1 ،2007، p: 2.

3 بيان اجتماع مجلس الوزراء الصدر 24 ماى 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010 2014.

- كماركزهذاالبرنامجعلىقطاعاتالتنميةالبشرية،بحيثخصصأكثرمن40 %

منمواردهلتحسينالتنميةالبشريةبالإضافةيسعىهذاالبرنامجالقضاءعلىالبطالةوتحسينإطارالإستثماروتحسينالتجديدالفلاحيو تحسينالأمنالغذائيوتثمينالقدراتالسياحيةوالصناعةالتقليديةوتحسينالعيشفيالمناطقالريفيةوتثمينالمواردالطاقويةو المنجمية.

2 ـ الاقتصادالجزائريخلالبرنامجتوطيدالنموالاقتصادي 2015 ـ 2019:

- يعتبرهذاالبرنامجمكملللبرامجالسابقةوقدبدأتنفيذهبداية 2015، وتم فتح حساب 302.143 والذي عنوانه صندوقتسييرعملياتالإستثماراتالعمومية المسجلةبعنوانبرنامجتوطيدالنمو 2015 ـ 2019 وتتمثلأهدافهذالبرنامجفيمايلي:[1]

✓ الحفاظعلىالمكاسبالإجتماعيةمنخلالمنحالأولويةلتحسينالظروفالمعيشيةللسكانفيقطاعاتالسكنالتربية،التكوينالصحةالعمومية،وربطالبيوتبشب كاتالماءوالغازاولكهرباء.....إلخ،وترشيدالتحويلاتالإجتماعيةودعمالطبقاتالمحرومةالعاملة.

✓ بلوغنموقوبللناتجالمحليالخامبمستوىنموسنويقدره 7% معحلولسنة 2019.

✓ إيلاءالإهتمامأكثربالتنويعالاقتصاديوتحقيقنموالصادراتخارجالمحروقاتاولإهتمامبالتنميةالفلاحيةبسببمساهمتهافيالأمنالغذائيوتنويعه.

✓ إستحداثمناصبالشغلومواصلةجهدمكافحةالبطالةوتشجيعالإستثمارالذييتبثقعنهالثروةومناصب الشغل.

منخلالالبرامجالسابقةنستخلصأنهناكهشاشةفيمؤشراتالإستقرارالإقتصاديالكليالمحققةخلال 2001 إلىغاية 2017 بالرغممنالوفرةالمالية،بدليلتراجعهذهالمؤشراتكانعكاسمباشرلتراجعسعرالبترولفيالأسواقالدولية

المطلبالثاني :تحليلتطورمتغيراتالدراسةفيالجزائرللفترة 1990 ـ 2017:

يستدعيدراسةتحليلمتغيراتالمربعالسحريلكالدورعلىالإنفاقالعام،وذلكبتعريفالمتغيراتأوالمؤشراتالاقتصاديةالمستقلة (النموالاقتصادي،التضخم،البطالةوميزانالمدفوعات)اوالمتغيرالتابعوهوالإنفاقالعام.

جدولرقم : (02-01) تحديدوتعريفمتغيراتالدراسة

المتغيرات	الرمز	الاسم	التعريف
المتغير	Cro	النموالاقتصادي	وهوحدوثزيادةالمستمرةفيإجماليالناتجالمحليأوإجماليالناتجالوطني،بمايحققزيادةفيمتوسطنصيبالفردم نالدخلالوطنيالحقيقي[2]
	Inf	التضخم	هو حالةعدمالتوازنفيالاقتصادتتجهفيهالأسعارإلىالارتفاعبصورةمتواصلة[3]

1 مسعوديزكريا،تقييمأداءبرامجتعميقالإصلاحاتالإقتصاديةبالجزائرمنخلالمربعكالدورالسحريدراسةللفترة 2001.2016، المجلةالجزائريةللتنميةالإقتصادية،العدد06 ، جوان2017، ص: 221.

2 محمدعبدالعزيزعجمية،إيمانعطيةناصف،عليعبدالوهابنجا،التنميةالإقتصاديةبينالنظريةوالتطبيق،الدارالجامعية، 2007، مصر، ص:73.

3 أحمدالأشقر،الإقتصادالكلي،الدارالعلميةالدولية،الأردن،2002 ، ص:312.

المستقل	Cho	البطالة	يعنىالتعطل(التوقف) الجبريأواولإختياريفيبعضالأحيانلجزءمنالقوةالعاملةفيمجتمعما،علىالرغممنقدرةالقوةالعاملةور غبتهافيالعملوالإنتاج1
	Bip	ميزانالمدفوعات	وهوعبارةعنسجللجلالمعاملاتالاقتصاديةبينالمقيمينفيدولةمعينةوغيرمقيمينفيهاوذلكلمدةمعينةغالباماتكونسنةواحدة2
المتغيرالتابع	DEPENSE	الإنفاقالعام	النفقةالعامةهيمبلغنقديينخرجمنالذمةالماليةللدولةأوأحدتنظيماتهابقصدإشباعحاجةعامة3

المصدر :منإعدادالطالب

أولا :تحليلتطورالنفقاتالعامةفيالجزائر

1 ـ تقسيمالنفقاتالعامةفيالجزائر

قسمالمشرعالجزائريالنفقاتالعامةللدولةاستنادا إلىالقانونرقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 بقوانين الماليةالمعدلوالمتممإلى:

1-1 **نفقاتالتسييرونفقات**الإستثمار: تمثلنفقاتالتسييرفيشكلإعتماداتضمنميزانيةالدولةبهدفالتكفلبالنفقاتالعاديةالضروريةلتسييرالمصالحالعمومية4، وهيتمثلمجموعالمبالغالماليةالموجهةلكلالدوائرالوزاريةطبقالقانونالماليةلسنة5معينة ولتكونةمنالنفقاتضروريةلسيرأجهزةالدولةالإداريةوتشملرواتبوأجورالموظفينونفقاتصيانة.

2-1 **نفقاتالمصالحوالنفقاتالتحويلية:** تهدفنفقاتالمصالحإلىمكافأةالمنافعوالخدماتوالأدواتالمقدمة للإدارة،أماالنفقاتالتحويليةفهيتؤديبدونمقابلمباشر،وتمثلنوعامنالعدالةفيتوزيعالدخلاالقوميفقدأقرالمفهومالحديثللدولةبالوظيفةالإجتماعيةللهيئاتالعمومية كمنحللأشخاصالمسنينوالمنحالعائليةوتعويضاتالضمانالإجتماعي.

2 ـ تحليلتطورالإنفاقالعاموهيكلتهفيالجزائر 1990 ـ 2018:

يعكستطورالإنفاقالعامفيالجزائرمختلفبنودهلتطورمسؤوليةالدولةمنتحقيقالاستقرارالاقتصاديوتوفرهمنشروطصحيةللتنميةالاقتصاديةاولعدالةالإجتماعية.

جدولرقم :(02-02)تطورالإنفاقالعامفيالجزائرللفترةالممتدةمن 1990 الى 2018

1 الوزانيخالدوالرفاعيأحمد،مبادئالإقتصادالكليبينالنظريةوالتطبيق،داروائللنشر،عمان،الأردن، 2006، ص:162.

2 محمدعيسىعبدالله،موسىابراهيم،العلاقاتالإقتصاديةالدولية،دارالمهل،لبنان،الطبعةالأولى، 1988، ص:85.

3 عبدالكريمصادقبركات،الإقتصادالعالمي،منشوراتالدارالجامعية،دمشق، 1987، ص:243.

4 المادة05منالقانونرقم 90. 21 الموافق 15 أوت 1990.

5 عمربحياوي،مساهمةفيدراسةالماليةالعامةوفقالتطوراتالراهنة،داراهومةللنشربوزريعةالجزائر، 2005، ص:46.

الوحدة مليار دينار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الإنفاقالعام	136.5	212.1	420.1	476.6	566.3	971.6
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الإنفاقالعام	921.6	845.1	875.7	961.7	1178.1	1321
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإنفاقالعام	1770.6	1966.2	1891.8	2052	2453	3108.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإنفاقالعام	4191	4246.3	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	
الإنفاقالعام	6995.7	7656.3	7984.2	6883.2	6545.3	

المصدر : منإعدادالطالباعتمادعلىإحصائياتالديوانالوطنيللإحصاء،قانونالماليةلسنواتمن2010 الى 2014

الشكلرقم (02-01): تطورالإنفاقالعامفيالجزائرللفترةالممتدةمن 1990 الى 2018

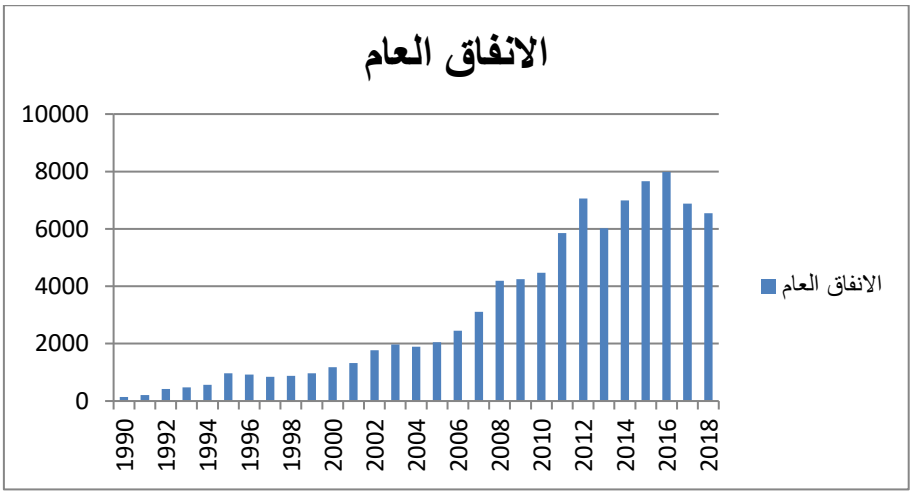

المصدر : مناعدادالطالبتينبناءعلىمعطياتالجدولرقم (02 ـ 02)

قمتبتقسيممرحلةتحليلتطورالإنفاقالعامإلى:

- **المرحلةالأولىالممتدةمن 1990 الى**

1995:وهيمرحلةإتفاقاتالإستعدادالإنمائي،حيثأنتزايدالإنفاقالحكوميكونبشكلكبيرحيثتضاعفثلاثمراتفيهذهالفترةبلغأقصىحدلهسنة 1990 سجلمايقارب 769.6 مليارديناروجويرجعإلىتزايدنسبالإنفاقعلىالرواتبوالأجوروإلىتسديدالمديونية العمومية.

- **المرحلةالثانيةالممتدةمن 1996 الى 2000**

: نلاحظفيهذهالمرحلةإنخفاضتزايدالإنفاقالحكوميمنالشكلالسابقهذاراجعأساساإلىالبرنامجالإصلاحالهيكليالمدعوممنقبلالصندوقال نقدالدوليالذيفرضشروطتهدفإلىتقليصدورالدولةالاقتصاديوفتحالمجالأماماالقطاعالخاص.

- **المرحلةالثالثةالممتدةمن 2001 الى 2009**: شهدتهذهالمرحلةارتفاعاملحوظافيزيادةالإنفاقالعاموير جعذلكإلىتنفيذبرنامجينلدعمالنموالاقتصادي،عرفابإعتمادهماعلىم يزانيةماليةكبيرةفيظلسياسةماليةتوسعيةهدفمنخلالهاإلىتحسينمعدلالنموالاقتصاديوالحدمنالبطالة.

- **المرحلةالرابعةالممتدةمن 2010 الى 2017**: نلاحظفيسنوات 2010، 2011 و 2012 الجزائر كانت تعيشفيالبحبوحةاولرفاهالاقتصاديناتجةارتفاعاسعارالمحروقاتمماانعكسعلىتزايدحجمالنفقاتالعامةمماأدىبذلكإلىالكسبمقاعدومكانةل دىصندوقالنقدالدولي،اوستمرتالنفقاتفيالارتفاعوهذهالنسبالمتزايدةفيعمومهاتتناسبمعتبنيالحكومةللمخططالخماسيلتنميةالإستثما راتالعمومية،وقداستمرالمنحنىالتصاعديللإنفاقخلال 2015 وهذابالرغممنبوادرالأزمةفيأسعارالبترولبدأمنالسداسيالثانيلسنة 2014.

- أمافيمايخصنفقات 2016 و 2017 فَقَدعرفتتراجعوهذانتيجةلإجراءاتتقشفيةالمتضمنةفيقانونالماليةلهذهالسنوات.

تحليلهيكليةتطورالإنفاقالعامفيالجزائر(نفقاتالتجهيزوالتسيير) خلالالفترة 1990 ـ 2017

الشكلرقم(02-02): تطورنفقاتالتجهيزوالتسييرفيالجزائرللفترةمن 1990 الى 2017

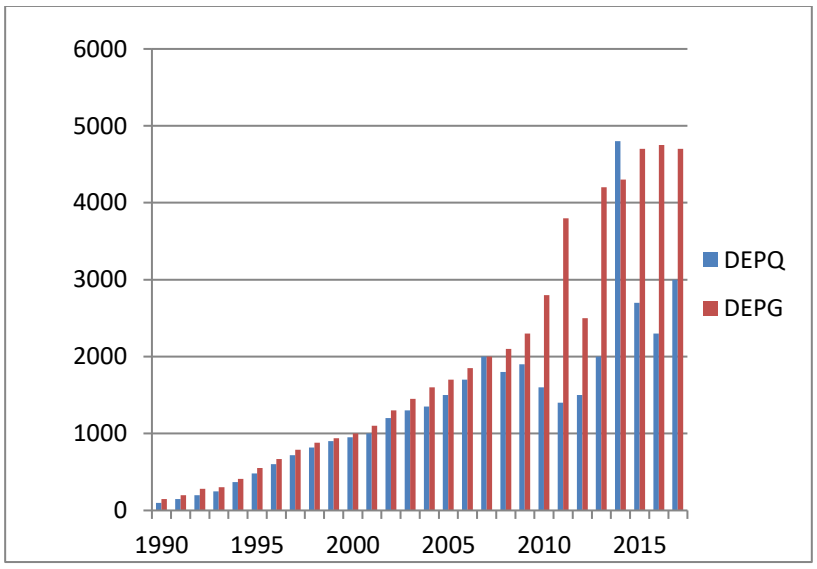

المصدر : مناعدادالطالببناءعلىمعطياتالملحقرقم2

يتضح لنا من خلال المنحنى البياني السابق أنه خلال الفترة الإصلاحات الهيكلية زاد تحصة نفقات التسيير كنسبة من الإنفاق الحكومي الكلي، حيث نلاحظ أنها كزيادة من سنة 1994 الى 1999

وفي المقابل فقد انخفضت حصة نفقات التجهيز وهذا راجع أساسا إلى برنامج الإصلاحات الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي الذي فرض شروط هو تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر، او بتداء من سنة 2000 الى غاية 2014 عرف هذا الأخير تغيرا ملحوظ لصالح نفقات التجهيز وهذا مع ارتفاع معدل النمو الإنفاق الحكومي، وبمقابل انخفضت نفقات التسيير أي تم استهلاكها كليا على عكس نفقات التجهيز، ويرجع ذلك إلى المحدودية الطاقة الإستعابية، وبعد فترة الإصلاحات الهيكلية التي عرفت انخفاضا "

فينفقات التجهيز عاد الارتفاع بمعدل أكثر من نفقات التسيير وذلك بسبب تنفيذ المشاريع البنية التحتية والمشاريع الأخرى التي تم تفيإطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، نلاحظ أنها كارتفاع لنفقات التجهيز في السنوات 2005 الى 2009

وهو ما يصادف تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، إلا أنها عاد تللإنخفاض بداء من 2010 لتستقر عند مستوي 35%

في المتوسط مجموع نفقات العامة وفي المقال اتجاه تصاعدي لمنحى نفقات التجهيز، وفيما يتعلق بالنفقات التسيير فقد شكلت دوما الحصة الأكبر في مجموع النفقات كونها تشمل أساسا التحويلات الأجور التي عرفت زيادات معتبرة في سنوات 2011 ـ 2012 و بأثر رجعي منذ 2008

أدت الزيادات في النفقات الجارية إلى رفع نسبتها في الناتج الداخلي الخام عموما أدى إلى إنفاق العام إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الجهة فئات من خلال ارتفاع الأجور التي فاق معدل تها نمو الإنتاج، كما حققت حسنا في المستوى المعيشي لسكان استمرت النفقات في الارتفاع وهذا النسب المتزايدة في عموم هات تناسب مع تبني الحكومة للمخطط الخماسي للتنمية الإستثمارات العمومية، وقد استمر المنحنى التصاعدي للإنفاق خلال 2015

وهذا بالرغم من بوادر الأزمة في أسعار البترول بدأ من السداسي الثاني لسنة 2014، أما في ما يخص نفقات 2016 ـ 2017 فقد عرفت تراجعو هذا نتيجة لإجراءات التقشفية المتضمنة في قانون المالية لهذه السنوات.

ثانيا: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

يمثل النمو الاقتصادي في العالم هدف مهم تسعى جميع الدول للتحقيق هو البحث عن الوسائل والطرق والعوامل التي منشأ أنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، ويعتبر من المؤشرات الأساسية التي تدل على الاستقرار الاقتصادي والجدول التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 ـ 2018.

جدول رقم (02-03): تطور المعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990 ـ 2018

الوحدة %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل النمو	0.8	1.2-	1.6	1.2-	0.9-	3.8
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل النمو	3.8	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	4.7	6.9	5.2	5.1	3.6	4.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو	2.4	2.1	2.1	2.8	2.3	2.8

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
معدلالنمو	2.4	0.8	3.4	1.4	1.1

من إعداد الطالب : الديوان الوطني للاحصاء.

الشكلرقم (02-03): تطورالمعدلاتالنموالاقتصاديفيالجزائر 1990 ـ2018

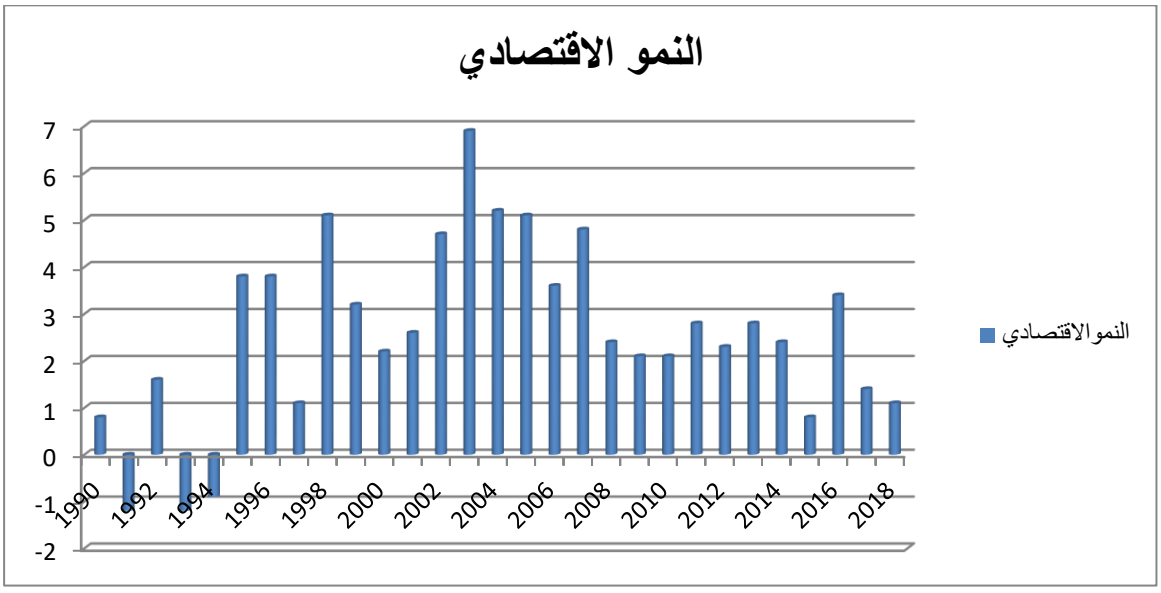

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (02-03)

المرحلةالأوليالممتدة من 1990 الى سنة

1994:لقدعرفتالجزائرفيهذهالفترةمعدلاتسالبةوذلكراجعإلىالمخلفاتالأزمةالتيخصصتبالاقتصادالجزائريلسنة 1986، كمأنهذهالمرحلةتمثلانتقالالاقتصادالجزائريإلىالاقتصادالسوقوترجمهذاالإنتقالبتدهورمعدلاتالنموالاقتصادي.

- **المرحلةالثانيةالممتدةمن 1995 الى 2001**:

شهدتهذهالمرحلةنموااقتصاديامتذبذباحيثمعبداية 1995 ليشهد قفزة بمعدل 5.1% سنة 1998 وهذا نتيجة انطلاق الصناعةوالموسمالفلاحيالجيدفيتلكالسنةليعاودالإنخفاضبعدهاوهيمعدلاتنمومتذبذبةوهذاراجعأساسالىالبرنامجالتعديلاالهيكليلصندوقالنقدالدوليونقصالإستثماراتالجزائرفيهذهالفترة.1

- **المرحلةالثالثةالممتدةمن 2002 الى 2007:**

معبدايةسنة 2002 عرفمعدلالنموالاقتصاديتحسناملحوظثمإنتقالإلى 6.9% سنة 2003 وهو أكبرمعدلنموو صلتلهاالجزائرخلالهذهالفترةتطبيقبرنامجالإنعاشالاقتصادي،وهذاراجعإلىارتفاعالمتواصللأسعارالبترولفيالأسواقالعالمية،حيثظلقطاعالنفطمهيمناعلىاقتصادالجزائري.

- **ثالثا :تحليلتطورالبطالةفيالجزائرالممتدة 1990 الى 2018:**

شهدتالجزائرفيفترةالسبعينات،الثمانيناتاولتسعيناتتزايدحجمالقوىالعاملةأيتضاعفخلال 20 سنة والسبب يعودإلىارتفاعمعدلالنموالسكانيممانتجعنهارتفاععددالعاطلينعنالعملنتيجةالوضعيةالاقتصاديةالصعبةالتيعاشهاالاقتصادالجزائري ،بالإضافةإلىالآثارالسلبيةعلىسوقالعملالتيخلفهابرنامجالإصلاحالاقتصاديالمبرمعصندوقالنقدالدولي،وتميز تأيضاهذهالمرحلةبتعزيز لوضعيةالماليةالخارجيةبفضلارتفاعمداخيلالجزائرمنعائداتصادراتنتيجةارتفاعأسعارالنفطفيالسوقالعالمية،هذاالتحسنفيالوضعيةالمالية الخارجيةسمحبتحسينمؤشراتسوقالعملوخاصةمعدلات البطالة.

جدولرقم (02-04):تطورمعدلاتالبطالةفيالجزائرخلال 1990 ـ2018

الوحدة%

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل البطالة	24.4	24.1	23	23.5	24.8	28.1
السنوات	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
معدل البطالة	28	28.3	28.6	29.3	29.3	27.3
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
معدل البطالة	27.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
معدل البطالة	11.3	10.2	10	10	11	9.8
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	
معدل البطالة	10.8	11.3	11.6	12.1	12.8	

المصدر: من اعداد الطالب

شكل رقم(02-04):تطورمعدلاتالبطالةفيالجزائرخلال 1990.2018

1 عدةأسماء،مرجعسبقذكره، ص: 154.

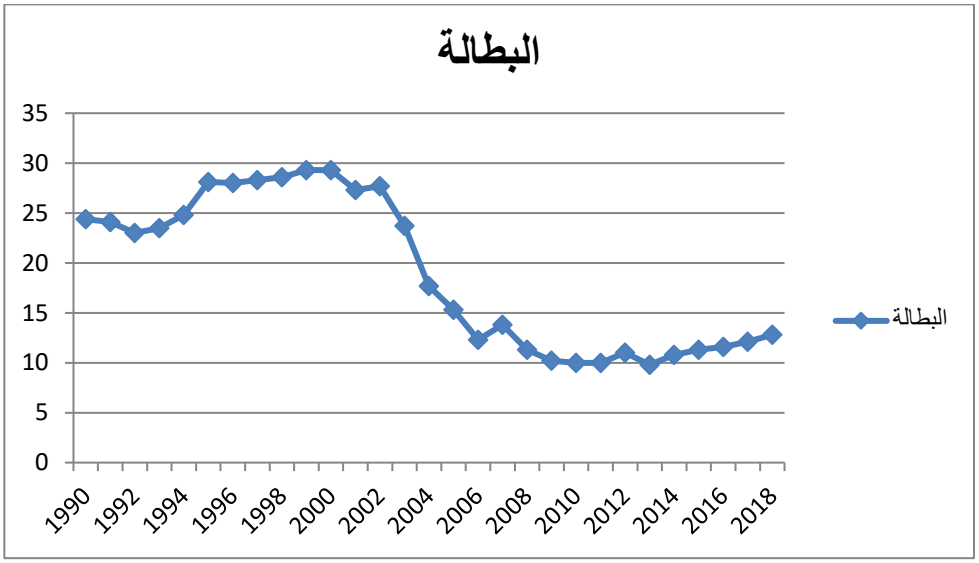

المصدر : منإعدادالطالببناءعلىمعطياتالجدولرقم(02-04)

نلاحظمنخلالالمنحنىالبيانيتراجعتمن 27.3 في سنة 2001 الى 10% سنة 2011 إلا أن معدلات البطالةفيالجزائرتبقىعندمستوياتمرتفعةوخاصةبينفئةالشبابوفئةحامليالشهاداتالجامعية.

إلاأنالجزائرشهدتخلالالفترة 2001 الى غاية 2014 تطورفيمعدلالبطالةوفقلبرامجالمسطرةوالمتمثلةفيالإنعاشالاقتصاديودعمالنموالاقتصاديمنأجلالقضاءعلىظاهرةالبطالةوذلكعنطريقخلقمناصبشغل جديدةفقدسجلتالجزائرخلالهذهالفترةإنخفاضمحسوسافيمعدلالبطالةوالذيقدر بـ 27.3 سنة 2001 مقابل 10.8 سنة 2014 ويعودسببهذاالإنخفاضإلىبرنامجالإنعاشالاقتصاديوقسمتهذهالبرامجإلىفتراتالتالية:

- **برنامجدعمالإنعاشالاقتصادي 2001 ـ 2004**: وكانلهذاالبرنامجأثرايجابياعلىسوقالعملمماأدىإلىتقليصحجمالبطالةفيسوقالعملوكانهذاالتراجعبسببالزيادةالهامةفيفرصالتشغيل.
- **برنامجالتكميليلدعمالنموالاقتصادي 2005 ـ 2006**: نلاحظفيهذهالفترةتراجعمعدلاتالبطالةبنسبكبيرةوهذاراجعلظهورالأزمةالعالميةليعودمعدلفيالتناقصخلالفترتي 2008 ـ 2009 وهذاالتناقصنتيجةعلاجمشاكلالأزمةوتوفرمناصبجديدة.
- **برنامجالتنميةالخماسي 2010 ـ 2014**: هذهالفترةيتخللهاثباتنسبيفيمعدلاتالبطالةخلال 2010 و 2011 حيثبلغمعدلالبطالةإلى 10%، أما سنة 2012 فقد وصل إلى نسبة 11%، ثم تراجع سنة 2013 ليصل الى 9.8%، كمانلاحظأنهفيسنة 2014 ارتفعبنسبةطفيفةليبلغ 10.8%، في فترة
- 2016 ـ 2017، بمعنيخارجهذاالبرنامجنلاحظارتفاعمعدلالبطالةمن 11.3% ليصل الى نسبة 12.1% وهذاراجعلإنخفاضأسعارالبترولمماأثرعلىالمداخيلوالعوائدالبترولية والذيينعكسبدورهعلىالرفاهالاقتصاديمماجعلالاقتصادالجزائريفيحالةتقشفية.

رابعا :تحليلتطورمعدلالتضخم

لقدكانتمعدلاتالتضخممكبوتهخلالمرحلةالاقتصادالمخططوذلكبسببالقيودالمفروضةعلىالأسعارالتيتحددبطريقةإداريةحفاظاعلىال
قدرةالشرائيةللمواطنينومعنهايةعقدالثمانينياتأصبحتأغلبالنشاطاتلاتشغلبالكفاءةالمتعارفعليهادوليا،وهوماإنعكسعلىالتوازناتالماليةال
داخليةللاقتصادالجزائريكما
أنالعرضالكليلميكنقادرّعلىمسايرةالزياداتالمتتاليةفيالطلبالكليمماتولدعنهضغوطتضخميةوالجدولالتاليبوضحتطورالتضخمفيالجزائ
رللفترة 1990 ـ 2018

جدولرقم (02-05):تطورمعدلاتالتضخمفيالجزائرللفترة 1990 ـ2018

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل التضخم	17.8	25.9	31.7	20.5	29	29.8
السنوات	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
معدلالتضخم	18.7	5.7	5	2.8	0.3	4.2
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
معدلالتضخم	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	4.5
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
معدلالتضخم	4.4	5.7	3.9	4.5	8.9	3.26
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	
معدلالتضخم	2.9	4.7	6.4	4.8	3.8	

المصدر :منإعدادالطالبإعتمادعلى

ـ الديوانالوطنيللإحصاءONS

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مؤشر ضمان، ضمان لجاذبية الإستثمار 2018

الشكل البياني رقم (02-05): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990 - 2018

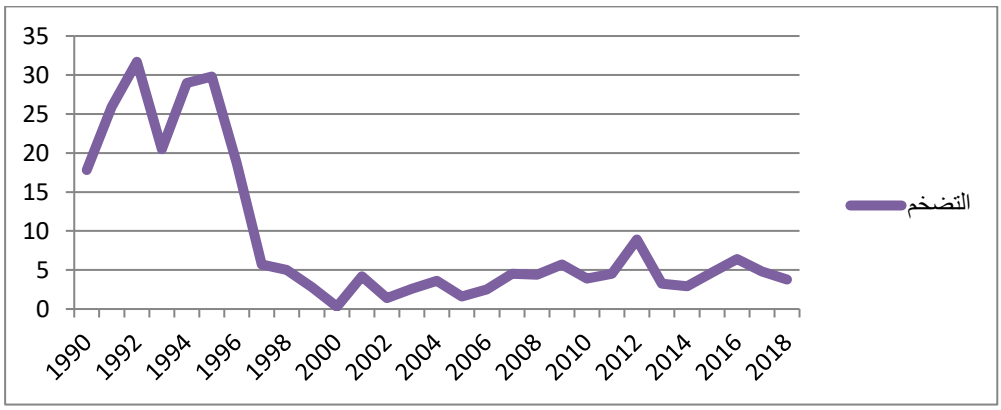

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (02-04)

- **المرحلة الأولى من سنة 1990 الى 1995:**

حيث تم في هذه المرحلة تنفيذ ثلاثي برامج للاستقرار، ولتثبيت الاقتصادي، وشهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة مستويات مرتفعة جدا حيث انتقلت من 17.8 سنة 90 الة 31.7 سنة 92 ثم وصلت الى 29.8

وسبب في ذلك يعود إلى أن البرنامج الاستقرار المطبقة إنطوت على سياسات صارمة للإدارة الطلب الكلي وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة وقيام الحكومة بـ تحرير الجزائر للأسعار لا سيما منذ إتخاذ التدابير حذف الدعم المالي للمعظم المواد الأساسية التي كانت تنفذ من دعم الخزينة وصدور قانون تحرير الأسعار سنة 1989.

- **المرحلة الثانية من 1996 لغاية 2000:** انخفض معدل التضخم في هذه الفترة من 29.8 الى سنة 1995 الى 0.3% في سنة 2000

وهذا راجع إلى سياسات المالية والنقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، مما يعني أن برنامج الإصلاح الهيكلي يبدأ يؤتي ثماره حيث نالهدف الأساسي من هذا الإصلاح الهيكلي هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري 1 عن طريق تخفيض حجم الطلب الكلي.

- **المرحلة الثالثة من 2001 الى غاية 2009:** شهدت هذه الفترة ارتفاع محسوس في معدلات التضخم حيث بلغ 4.2% سنة 2001 جراء نمو احتياطات ورتفاع كتلة الأجور انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي مسجل سنة 2002 معدل 1.4%

ويعود ذلك لكل من باطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ثم تراوحما بين الفترة 2003 و 2008 بين 1.6% و 4.5%

كحد أقصى ليرتفع سنة 2009 الى 5.7% بفعل توسع في سياسة الإنفاق العام وإنطلاقا لبرنامج دعم النمو الاقتصادي.2

- **المرحلة الرابعة ما بين 2010 - 2018:** كانت معدلات التضخم متذبذبة في هذه المرحلة حيث عرف معدل التضخم إنخفاضا إلى 3.9% في سنة 2010 نتيجة لتباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار المسجلة لا سيما أسعار المنتجات الفلاحية وما لبث أن عاود الارتفاع سنة 2012 ليصل المعدل لـ 8.9% وهو أعلى معدل على مدار 15 سنة

1 وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

2 أحمد نصير، أثر السياسات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2012، ص: 299.

وهذاالمؤشرخطيرجداعلىالاستقرارالنقدي، كماأندلالةعلىضعفالتنميةالاقتصاديةمنمنظورالقوةالشرائيةولكنماعرفمعدلالتضخمتبا
طؤسنة 2014 مسجلامعدل 2.9%
وهومايمثلمكسبللدفعنحوالاستقرارالنقديخاصةفيهذاالظرفالمتميز بإنخفاضفيإيراداتالميزانيةالمتزامنمعانخفاضأسعارالبترولوهومايجعلا
صعوباتالماليةللجزائرأصعبليعاودالارتفاعسنة 2016 مسجلا 6.4% ويبدو هذا
الارتفاعفيالتضخمراجعإلىالمحدداتالكلاسيكيةللتضخم(تطوركتلةالنقديةM2،
تدهورمعدلالصرف، ارتفاعالمنتجاتالأساسيةالمستوردة، بلهوراجعإلىالنقائصفيضبطالأسواقوإلىالوضعياتالمهنيةفيمعظمأسواقالسلعا
لإستهلاكية)

خامسا :تطوروضعيةميزانالمدفوعاتفيالجزائر 1990 الى 2018:

لقدعرفتالجزائرانظمامإلىالمنظمةالعالميةللتجارةفيسلسلةالإصلاحاتالتيباشرتهاالجزائرمنذمنتصفالثمانينياتمنالقرنالعشرينوعزمهاالإنتهاجنظاماقتصادال
سوقاولإنفتاحعلىالاقتصادالعالميإلىتغيراتفيالأداءالاقتصاديالجزائريمنشأنهاالتأثيرعلىوضعيةميزانالمدفوعاتوالجدولالتاليبيوضحتطوروضعيةميزانالمدفوع
اتفيالجزائر 1990 ـ 2018.

جدولرقم (02-06): تطوروضعيةميزانالمدفوعاتفيالجزائرللفترة 1990ـ 2018

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
رصيد ميزان المدفوعات	0.084	0.529	0.067	0.302	4.3-	6.2-
السنوات	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
رصيد ميزان المدفوعات	2.08-	1.16	1.74-	2.38-	7.57	6.19
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
رصيد ميزان المدفوعات	3.65	7.44	9.25	16.95	17.93	20.55
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.58	20.14	12.01	0.13
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	
رصيد ميزان المدفوعات	5.88-	27.54-	26.03-	21.04-	20.08-	

المصدر :مناعدادالطالباستنادالى:

ـ الديوانالوطنيلإحصاءONS

المنحنى البيانيرقم(02-06): تطوروضعيةميزانالمدفوعاتفيالجزائرللفترة 1990 ـ 2018

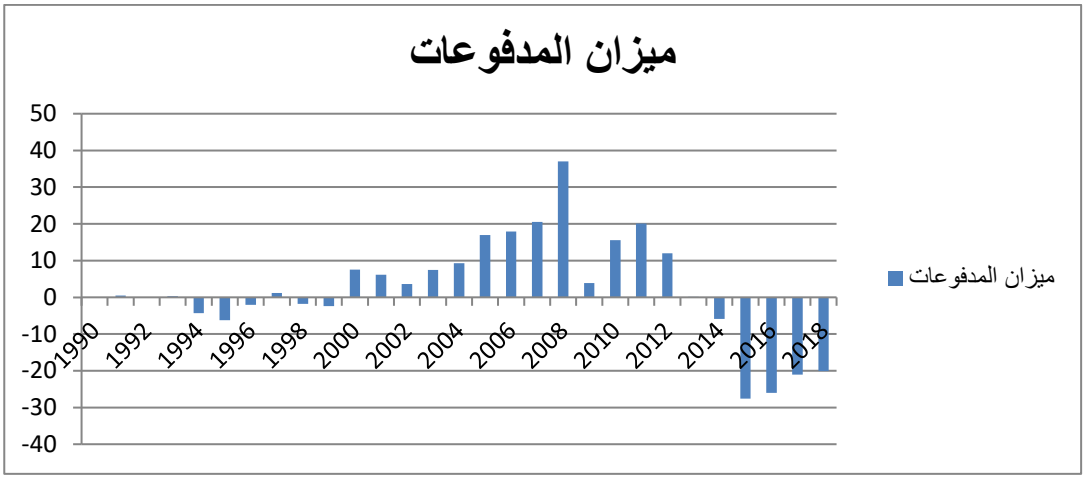

المصدر : مناعدادالطالبتينبناءعلىمعطياتالجدولرقم (02 ـ 06)

منخلالالمنحنىالبيانييمكنتقسيمتطوروضعيةميزانالمدفوعاتالىثلاثمراحلوهي:

- **المرحلةالاولىوالممتدةمن 1990 الى 1999**: حيثعرفميزانالمدفوعاتعجزامزمنافيأغلبالسنواتويرجعذلكأساسالىالعجزحسابرأسالمالالمشكلالسابق،وقدشهدتسنة 1995 أكبرسنةعجزفيميزانالمدفوعاتوذلكراجعإلىارتفاعأقساطالمديونيةوشللالاقتصادالوطنيبعدالخوصصةالتيتهددفهاتلك المرحلة.1
- **المرحلةالثانيةالممتدةمن 2000 الى 2011** :هناكتحسنمستمرلوضعيةميزانالمدفوعاتالجزائريمنسنة 2000 وتراجعهذهالنتائجالجيدةإلىتحسنأسعارالمحروقاتفيالأسواقالدولية،الذيأنجرعنهارتفاعحصيلةالصادراتالبترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 الى 77.19 مليار دولار سنة 2008 وفي سنة 2009 بنظرإلىتقليصالقويفيإيراداتالمحروقاتالذييعودإلىانخفاضسعرالبترولبنسبة 37.73 مليار دولار مقارنة بسنة 2008 بصفتهممثلالقناةالرئيسيةلإنتقالالأزمةالماليةالعالميةإلىالجزائروتفهقررصيدميزانالمدفوعاتإلى 3.86 مليار دولار سنة 2008 وتترجموضعيةميزانالمدفوعات لسنة 2010 إلىحدمانتائجتستيرحذرأمامحيطدوليلايزالمريبا.2
- **المرحلةالثالثةالممتدةمن 2012 الى 2018**:نلاحظتدهورلميزانالمدفوعاتمحققاعجزاهخلالفترةالدراسةمقدرا بـ 27.54 مليار دولار سنة 2015، ويرجعالسببفيذلكإلىالأسعارالمحروقاتفيالأسواقالعالميةمماانعكسعلىالعوائدالبترولية للاقتصادالجزائري،والذييمثلأكثرمن 95% فيهمنصادراتالمحروقاتوزيادةالطلبالمحلي،وهذايفسرعلىالسلعالخارجيةنتيجةلعجزالجهازالإنتاجيالمحليوهنايفسرزيادةحجمالواردات،تر اجعقيمةالدولارمماأدىإلىتحملالاقتصادالجزائريفاتورةتراجععوائدالصادرات.3

المطلبالثالث :الأدواتالإحصائية

1 أحمدنصير،مرجعسبقذكره،ص: 302.

2 جميلةالجوزي،اسسالإقتصادالدولي :النظريةوالممارساتمنشورات،داراسامهللنشروالطباعة،الطبعةالأولى،الجزائر، 2013 ص: 232.

3 جميلةالجوزي،اسسالإقتصادالدولي :النظريةوالممارساتمنشورات،داراسامهللنشروالطباعة،الطبعةالأولى،الجزائر، 2010،2014، بالمسيلة،الجزائر،مجلةالكليةللعلومالإقتصاديةوالتسييروالعلومالتجارية،جامعةمحمدبوضياف،العدد 06، 2016 ص: 277 ـ 278.

إن علم الاقتصاد القياسي يقوم على أربعة علوم اقتصادية ورياضية أساسية تأتي في مقدمتها النظرية الاقتصادية سواء في جانبها الجزئي أو الكلي ومنه مالرياضيات فالأساليب الإحصائية، إذ يقوم الاقتصاد القياسي بترجمة الظواهر الاقتصادية إعتمادا على النظرية الاقتصادية في شكل صيغ رياضية قابلة للقياس، ليتم بعدها دراسة هذه النماذج الإحصائية(والتأكد من صحة فرضياتها باستخدام الأساليب الإحصائية1)

أولا :مفهوم الاقتصاد القياسي ومنهجا لبحث في الاقتصاد القياسي

1 ـ مفهوم الاقتصاد القياسي:إن أصل مصطلح الاقتصاد القياسي econometrics)

(يوناني وهي كلمة مكونة من جزئين Economic أي اقتصادي و

Metrics بمعنى قياس أي القياس الاقتصادي الذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية، وقد عرف الاقتصاد القياسي العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كم يستخدم النظرية الاقتصادية، الحقائق المعبر عنها بإحصائيات والأسلوب الإحصائي2 وبعبارة أدق فهو

"أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية، الرياضيات والإحصاء للوصول لهدفها الخاص بإختبار الفروض، التقدير ومنه التنبؤ بالظاهرة الاقتصادية"3 .

كما يمكن اعتبار الاقتصاد القياسي وسيلة عرض أو دراسة في الاقتصاد يتسم بتحليله بتأكيد أو نفي صحة الفرضيات النظرية للنماذج النظرية التي تصف الظواهر الاقتصادية. 4

ومما سبق نلاحظ أن كل التعاريف السابقة متشابهة ومتفقة على أن الاقتصاد القياسي هو ذلك العلم الذي يجمع بين النظرية الاقتصادية واستخدام الطرق الإحصائية والرياضيات للوصول لتقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية، أي أنها أداة احصائية رياضية تسمح بمقابلة أو مواجهة النظرية الاقتصادية بالواقع الاقتصادي، اختبار الفرضيات، إجراء تنبؤات والعمل على قياس أثر الأحداث والواقع على المتغيرات الاقتصادية.

2 **ـ منهج البحث في الاقتصاد القياسي**:يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل هي:

2 **ـ 1 تعيين**

النموذج: يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقة محل الدراسة في صورة رياضية، حتى يمكن قياسها ملاءمتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، وتنطوي هذه المرحلة على الخطوات التالية:5

3 **تحديد متغيرات النموذج :**

يمكن تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج عند دراسة ظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر عديدة، منها النظرية الاقتصادية، الدراسات القياسية في نفس المجال، المعلومات المتعلقة بالظاهرة.

- **تحديد الشكل الرياضي للنموذج** :

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج ودرجة خطية النموذج، ودرجة تجانس كل معادلة

- **تحديد التوقعات القبلية** :إنتحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل

القياس، أمر جد مهم لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.

1Ben Vogelvang: econometrics theroy and application s with eviews: Addison Wesley: 2005: p: 05

2 محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الإقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004، ص:13.

3 حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الإقتصاد القياسي، دار البازوري العلمية للنشر التوزيع، 2009، ص:18.

4Régies bourbonnais: économétrie: 5 eme Edition: dunod: paris: 2004: p: 06.

5Hamilton.D.j. "time series analysis" ،united kingdom: Princton university press ،1994 ،p: 258.

2 ـ 2

تقدير معلمات النموذج: بعد صياغة العلاقة محل البحث في شكلها الرياضي خلال المرحلة التعيين، نقوم بتقدير معلمات النموذج، وذلك بالاعتماد على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وعلى تقنيات قياسية تستخدم في عملية القياس، وأثناء هذه المرحلة نقوم بما يلي: 1

* تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج.

* اختيار طريقة القياس الملائمة، من بين الطرق الممكنة استخدامها في عملية التقدير منها:

✓ طريقة المعادلة الواحدة.

✓ طريقة المعادلات الآنية.

2 ـ 3 تقييم معلمات النموذج.

بعد الانتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج، نقوم بتقييم المعلمات المقدرة، أي تحديد ما إذا كانت تقيم هذه المعلمات لها مدلولا أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية وهذا بالاعتماد على المعايير التالية:

المعايير الاقتصادية :

تتعلق بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، لأن النظرية الاقتصادية تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات، فإذا ما جاءت تلك المعلمات تعلو عكس ما تقرره النظرية مسبقا فإنه ذا يمكن أن يكون مبررا كافيا لرفض هذه المعلمات.

المعايير الإحصائية : تهدف هذه المعايير إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، منها : اختبار Student، اختبار Fischer

المعايير القياسية :

تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة مع الواقع، فإذا كانت هذه الافتراضات متوفرة في الواقع، فالمعلمات ستكتسب صفات معينة أهمها :

عدم التحيز، الاتساق، أما إذا المتحققة هذه الافتراضات فالمعلمات المقدرة ستفقد بعض الصفات السابقة، بل ويؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها القيام بالثقة في المعلمات المقدرة، منها : اختبارات الارتباط الذاتي، اختبارات الامتداد الخطي المتعدد، اختبارات ثبات التباين.

2 ـ 4 تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ.

من أهم أهداف القياس الاقتصادي التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل، ولذا يتعين اختبار قدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض، فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة ولكن لا يكون صالحا للتنبؤ، فالتنبؤ قائم على أساس افتراض أن المستقبل لا يقيا متداد للماضي القريب، ولكن إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية، فمن الممكن أن لا يكون النموذج جيدا قادرا على التنبؤ بهذه التغيرات، ولاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لا بد من اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن، واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة.

1 Philippe Deschamps ،« Cours D'économétrie » ،Université de Fribourg séminaire d'économétrie ،Suisse ،2004-2005 ،P: 189-194

ثانيا :الانحدار الخطي المتعدد.

يوضح الانحدار الخطي المتعدد العلاقة بين متغير تابع ومجموعة من المتغيرات التفسيرية، هذا ما يعني أنه أي تغير في المتغيرات التفسيرية يتبعها تغير في المتغير التابع.

وتشير خطية العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع إلى أن أثر المتغير التفسيري على المتغير التابع لا يختلف عن أثر متغير آخر، فيفترض أن جميع الأفراد يتصرفون بنفس الطريقة، أو أن تفضيلات الأفراد متماثلة، ونظرا لهذا الافتراض لا يمثل الحقيقة فإنا ستخدام الانحدار الخطي المتعدد ينطوي على وجود نوع من الخطأ في التقدير، ولذا فإننا ندخل في علاقة الانحدار حدا يعرف بالحد العشوائي ε_t.

تقديم النموذج

- **شكل النموذج:**

تأخذ علاقة الانحدار الخطي المتعدد الشكل التالي: $Y_t = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + ... + \beta_\kappa x_{kt} + \varepsilon_1$

حيث: Y: شعاع مشاهدات المتغير التابع $(nx1)$

X: مصفوفة مشاهدات المتغيرات التفسيرية $(nx(k+1))$

β: شعاع المعاملات $(kx1)$

ε: شعاع الحد العشوائي $(nx1)$

فرضيات النموذج

- **الفرضيات الاحتمالية**

إن الطريقة المستعملة في تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي طريقة المربعات الصغرى العادية "MCO" ولهذا فإن هذه الفرضيات تتعلق بهذه الطريقة وكلها تدور حول طبيعة وشكل المتغير العشوائي، وهي:[2]

$$E(\varepsilon_\tau)=0$$

$$E(\varepsilon_i \varepsilon_j)=0 \qquad \forall_\iota \neq j$$

$$V(\varepsilon_\tau) = E(\varepsilon' \varepsilon) = \delta^2 I_n$$

1 تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد

[1] نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود.

[2] Clement.E ،Germain. J.M."VAR et Prévisions conjoncturelles "annales d'economie et de statistique N.32,1993

يتمتقديرنموذجالانحدارالخطيالمتعددبطريقةالمربعاتالصغرىالعادية،التيتهدفإلىالحصولعلىمقدرات $\hat{\beta}_2 ... \hat{\beta}_k$ و $\hat{\beta}_1$.تعطيمجموعمربعاتانحرافالقيمالمقدرةعنالقيمالحقيقيةفيأدنىقيمةله.

ليكنالنموذج: $Y = X\beta + \varepsilon$ وتحتفرضياتطريقةالمربعاتالصغرىالعاديةنجد:1

- النموذجالمقدر $\hat{Y} = X\hat{\beta}$:

انحرافالقيمالمقدرةعنالقيمالحقيقية: $e = Y - \hat{Y} = Y - X\hat{\beta}$

مجموعمربعاتالبواقي: $e'e = (Y - X\hat{\beta})'(Y - X\hat{\beta})$

وكماهو معلومأنطريقةالمربعاتالصغرىالعاديةتهدفإلىجعل $e'e$ فيأدنىقيمةلهاأيإيجاد Mine'e

فنقومبحسابالمشتقاتالجزئية لـ : $e'e$ بالنسبةإلى $\hat{\beta}_1$. $\hat{\beta}_2 ... \hat{\beta}_k$ ونجعلهامساويةللصفر.

- لدينا: $e'e = (Y - X\hat{\beta})'(Y - X\hat{\beta}) = Y'Y - Y'X\hat{\beta} - \hat{\beta}'X'Y + \hat{\beta}'X'X\hat{\beta}$

- ولدينا القيمتين : $Y'X\hat{\beta}$ و $\hat{\beta}'X'Y$ متساويين فنجد: $e'e = Y'Y - 2\hat{\beta}'X'Y + \hat{\beta}'X'X\hat{\beta}$ –

$$\frac{de'e}{d\hat{\beta}} = -2X'Y + 2X'X\hat{\beta} = 0 = -X'Y + X'X = 0$$

—نقومبإيجاد $\frac{de'e}{d\beta} = 0$

ومنه: $\hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$

2 تقييمنموذجالانحدارالخطي:

يتمتقييمنموذجالانحدارالخطيباستعمالالمعاييرالثلاثةالسابقة:

➢ المعاييرالاقتصادية

: تتعلقبحجموإشارةالمعلماتالمقدرة،لأنالنظريةالاقتصاديةتضعقيوداًمسبقةعلىحجموإشارةالمعلمات،فإذاماجاءتهذهالمعلماتعلىعكسماتقررهالنظريةمسبقاًفإنهذايمكنأنيكونمبرراًكافياًلرفضهذهالمعلمات.

➢ **المعاييرالإحصائية** :تتمثلهذهالمعاييرفيمايلي:2

* معاملالتحديدالمتعدد :

يشيرهذاالمعاملإلىالنسبةالتييمكنتفسيرهامنالتغيرالكليفيالمتغيرالتابعبدلالةالمتغيراتالتفسيريةالمدرجةفيدالةالانحدارالمتعدد،ويمكنحسابهانطلاقامنمعادلةتحليلالتباينالتيتعطىبالشكلالتالي:

1وليدلسماعيلالسينوواحمدمحمدمشعل،الاقتصادالقياسيالتحليلي،دارمجدلاويللنشروالتوزيع،عمانالأردن، 2003.

2حسينمجيد،سعيدعفاف،الاقتصادالقياسيالنظريةوالتطبيق،داروائلللنشر،عمان،الأردن،1998.

$$(Y-\bar{Y})'(Y-\bar{Y}) = (\hat{Y}-\bar{Y})'(\hat{Y}-\bar{Y}) + (e-\bar{e})'(e-\bar{e})$$

$$y'y = \hat{y}'\hat{y} + e'e$$

$$TSS = ESS + RSS$$

ومنهفمعاملالتحديديعطىبالشكلالتالي: $R^2 = \frac{\hat{y}'\hat{y}}{y'y} = 1 - \frac{e'e}{y'y}$

إن مقياس معامل التحديد يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية، ولهذا يمكن أن نصحح قيمة معامل التحديد عن طريقأخذ درجات الحرية في الحسبان عند حساب معامل التحديد، حيث أن درجة الحرية$(n-k)$ تقل مع زيادة عددالمتغيرات التفسيرية وثبات حجم العينة.

وتصبح قيمة معامل التحديد المعدل$\bar{R}^2$كما يلي: $\bar{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k}(1-R^2)$

تتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر والواحد، فإذا كان يساوي الواحد فهذا يعني المقدرة التفسيرية جيدة، وأنجودة التوفيق عند حدها الأقصى، أما إذا كان يساوي الصفر فهذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة، وأنجودة التوفيق عند حدها الأدنى.

- **اختباراتالمعنوية** :تتمثلهذهالاختباراتفيمايلي:1
- **اختبارستيودنت:**

ليكن النموذج: $Y_1 = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \cdots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$

ولتكن$\hat{\beta}_1 . \hat{\beta}_2 \ldots \hat{\beta}_k$المعلماتالمقدرةللنموذج.

لاختبارالعلاقةالموجودةبينالمتغيرالتابع Yوالمتغيرالتفسيريxi(معنويةكلمعاملعلىحدا)، نقومبإجراءالاختبارالتالي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

نقوم بحساب ستودنت التي تعطى بالعلاقة التالية:

$$T^{\bullet} = \left| \frac{\hat{\beta}_i}{\hat{\delta}_{\hat{\beta}_i}} \right| .$$

حيث: $\hat{\beta}_i$ تمثل β_i .

الانحراف المعياري لـ : $\hat{\beta}_i$.

الاحصائية$T^{\bullet}$تتبعتوزيعستودنتبدرجةحريةتساوي $(n-k)$.

ويكونقرارالاختباركمايلي:

ـ نرفضالفرضيةH0إذاكانت $T^{\bullet} > T_{tab}$ ومنه β_i تختلف عن الصفر.

ـ نفرض الفرضية إذا كانت $T < T_{tab}$ ومنه β_i يساوي الصفر.

1 دومينيكسلفاتور،ملخصاتشومنظرياتومسائلفيالإحصاءوالاقتصادالقياسي،ترجمةسعديةحافظمنتصر،مراجعةعبدالعظيمأنيس،الدارالدوليةللنشروالتوزيع، نيويورك1982.

الارتباطات الجزئية:

يقيس معامل الارتباط الجزئي صافي العلاقة بين المتغير التابع ومتغير مستقل بعد استبعاد التأثير المشترك للمتغيراتالأخرى في النموذجما يلي:1 $r_{yx_1.x_2} = \frac{r_{yx_1} - r_{yx_2} r_{x_1x_2}}{\sqrt{1-r^2_{x_1x_2}}\sqrt{1-r^2_{yx_2}}}$ $r_{yx_2.x_1} = \frac{r_{yx_2} - r_{yx_2} r_{x_1x_2}}{\sqrt{1-r^2_{x_1x_2}}\sqrt{1-r^2_{yx1}}}$

بما أن ryx1معاملالارتباطبين y و x1 و ryx1 و rx1x2يعرفان بالقياس على ما سبق، ويقع نطاق معاملاتالارتباط الجزئي بين 1-إلى1 + (كمعاملات ارتباط بسيطة) كعلامة المعلمة المقدرة المناظرة، وتستخدم لتحديدلأهمية النسبية للمتغيرات التفسيرية المختلفة في الانحدار المتعدد

ثالثا: النماذج الانحدارية

عتبر الانحدار الخطي أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة الاقتصادية، بين متغير تابع ومتغيرومجموعة من المتغيرات المستقلة، وهناك العديد من النماذج الانحدارية .

1 الانحدار الخطي البسيط

يستخدم نموذج الانحدار البسيط لتكوين العلاقة بين متغير تابع (Y)ومتغير مستقل (X) حيث يسمح هذاالنموذج بشرح قيم Yبواسطة قيم مأخوذة من طرف ،Xهذه العلاقة ليست لها طبيعة رياضية مؤكدة، بل ذاتطبيعة عشوائية (أي تحتوي على خطأ عشوائي2) .

وتعرف العلاقة العامة للانحدار البسيط بـــ: $Yi=\alpha+Bxi+\varepsilon i$

حيث:

Yiمتغير تابع، αالحد الثابت، xiمتغير مستقل، الخطأ في التفسير.

فإذا كان: $\sum(\varepsilon i)=0$يعني أن الأخطاء لا تدخل في تفسيرYi ، اذ أنها تعبر عن حدود عشوائية لا يمكن قياسهاأوتحديدها بدقة.

نماذج الانحدار غير الخطي

تعددت الصيغ الغير خطية في القياس الاقتصادي، حيث يمكن دوما ابتداع صيغ جديدة، ومن أمثلة ذلك هما:

2_1 نموذج كوب دوغلاس

2_2 نموذج كثير الحدود.

1خالدمحمدالسواعي،eviews والقياسالاقتصادي،دارالكتابالثقافي،ط 01، عمان الاردن، 2012 ص: 139.

2 Guy Melard ،Methodes de Prevision a court TERME ،EDITION ELLIPSES ،BRUXELLES ،Belgique 1990 P38.

رابعا: مفهوم السببية بين الظواهر الاقتصادية وأنواعها

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر العلمية، للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها مبينا نوعها.

1_ مفهوم السببية بين الظواهر الاقتصادية

شكل مفهوم السببيةلذي عرضه قرنجر سنة 1969 المفهوم الأساسي لدراسة العلاقة الديناميكيةالموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كان Xt و Yt سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتينمختلفتين عبر الزمنt.وكانت السلسلة Yt تحتوي على معلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبةللسلسلة Xt، في هذه الحالة نقول أنYt يُسبّب Xt ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي علىمعلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.1

2ـ أنواع السببية:تمثلأنواعالسببيةفيمايلي:2

السببية في اتجاه واحد:نقول أن Ytتسبب Xt إذا كان استعمال كل المعلومات المتوفرة يؤدي إلىتحسين توقعXt.
ونكتب: (xi ⟵ yi)

$$y_i \dot{\Rightarrow} x_i : si \sigma^2\left(\frac{x}{\overline{u}}\right) < \sigma^2\left(\frac{x}{u-y}\right)$$

و$\overline{u}$تمثل كل المعلومات المتوفرة $\overline{(u-y)}$ هي جزء من المعلومات الكلية، σ^2 هو التباين.

- **وجود ما يسمى بحلقة رجعية (تغذية استرجاعية) بين yt و xt:**

وهذا في حالة إذا كانyt تسبب xt، و xt تسبب yt:

$$Y_i \Leftrightarrow x_i \quad s_i\ \sigma^2\left(\frac{x}{\overline{u}}\right) < \sigma^2\left(\frac{x}{u-y}\right)$$

$$et \sigma^2\left(\frac{x}{\overline{u}}\right) < \sigma^2\left(\frac{x}{u-y}\right)$$

- **السببية اللحظية بين xt و Causalité instantanéeyt:**

نقول أن هناك سببية لحظية(yi⇔ xi) إذا كان توقع القيمة الجارية لxtهوأفضل توقع عندما تدخل القيمة الحالية $(\bar{\bar{y}})$ لـ yt في هذا التوقع.

$$Yi \underset{\Longleftrightarrow}{} xi \qquad si\ \ \sigma^2\left(\frac{x}{\overline{u}}\right) < \sigma^2\left(\frac{x}{u-y}\right)$$

[1]Bernard Paulre ،La Causalité en éconmie ،signification et portée de la modélisation structurelle ،Lyon: Presse universitaire , 1985, P,118.

[2] سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2005_ 2006 ص، ص:93،94

السببية بالتأخر Causalité avec retqed: نقول أن yt تسبب xtبتأخر mإذا كان mهي أصغر قيمة لـk حيث :

$$Yi\dot{\Rightarrow} xi \text{ (avec retard)} \quad si\sigma^2\left(\frac{x}{u-y(k)}\right) < \sigma^2\left(\frac{x}{u-y(k+1)}\right)$$

ـ منهجية اختبار السببية بين الظواهر الاقتصادية

إذا كانتxt و ytعبارة عن سلسلتين زمنيتين مستقرتين تملكان متوسطات معدومة فإن اختبار وجود علاقةسببيةحسب مفهوم (Granger) من x نحو y أو من y نحو x يمكن أن يتم ببساطة عن طريق اختبار معنويةمعلمات القيم المؤخرة لـ x (لـ y) في انحدار yعلى القيم المؤخرة لكل من x و y (في الانحدار x على القيم المؤرخة لكل من x و y)، وفي هذا الصدد نجد أن تمثيل نموذج شعاع الانحدار الذاتي" VAR" لكل من x و y يكون مفيدا جدا.[1]

إذا كان لدينا نموذج VAR (P) بحيث xt و yt سلسلتين مستقرتين:[2]

$$\begin{bmatrix} x_t \\ y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a_1^1 b_1^1 \\ a_1^2 b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 b_2^1 \\ a_2^2 b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-2} \\ y_{t-2} \end{bmatrix} \dots + \begin{bmatrix} a_1^1 b_1^1 \\ a_1^2 b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-1} \\ y_{t-2} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_p^1 b_p^1 \\ a_p^2 b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-1} \\ y_{t-2} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

المتغيرات(y_{t-2}،y_{t-1} ... ... y_{t-p}) تمثل المتغيرات المفسرة أوالخارجية بالنسبة للـمتغيرات.

تحديد درجة التأخير pيكون باستعمال معياري Akaike (AC) – Schwarz (AC) حيث أن:

$$AIC\ (P) = Ln(\sum e) + \frac{k^2 p}{n} \dots (02_02)$$

$$SC\ (P) = Ln(\sum e) + \frac{k^2 p L(n)}{n} \dots (03_02)$$

حيث: e∑تمثل مصفوفة التباين لبواقي نموذج الانحدار الذاتي.

ومنه لدينا الاختبار كالآتي:

- Yt لا يسبب xtإذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H0: b^1_1 = b_2^1 = \dots . b_p^1 = 0$$

- Xt لا يسبب Yt إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H0: a^2_1 = a_2^2 = \dots . a_p^2 = 0$$

[1]Madala G. ،ّIntroduction to Econometrics،ّUniversity of Florida،ّLondon cahier Mac،ّilanPublshers,ّ1987 P:325

[2]Bourdonnais. R.iEconometrie،ّDuno،ّParis،ّ3émeedition 1998 P:270.

- يمكن استعمال اختبار فيشر التقليدي كما يلي:

$$F_{cal} = \frac{(SSR_2 - SSR_1)/C_1}{SSR_1/n-k-1}$$

حيث: SSR_2 تمثل مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بقيد(constraint) .

SSR_2تمثل مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بدون قيد(non constraint).

إذا كان(FCal>F5%(C.n–k–1 نرفض الفرضية الصفرية.

خامسا: استقرارية السلاسل الزمنية ومركباتها

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات على ظاهرة ما في أوقات محددة، أي مرتبطة بتواريخ معينة، ولها عدةمركبات، مركبة الاتجاه العام (متغيرة عبر الزمن)، مركبة فصلية، دورية، مركبات عشوائية (تغيرات شاذةلا يمكن التنبؤبها).

قبل دراسة السلسلة الزمنية لابد من دراسة استقراريتها:

1 ـ الاختبارات المرتبطة بالجذور الأحادية:

قبل تطبيق أي طريقة للتقدير يجب أن نهتم في البداية بتحليل السلاسل إذ نبدأ بتحديد درجة تكاملها، وهناكالعديد من الأدوات الكلاسيكية لهذا الغرض منها دالة الارتباط الذاتي الجزئية، ولكن يعتبر استعمال اختبارات الجذرالأحادي ذات كفاءة أفضل من الطرق الكلاسيكية .

إن الواقع العملي التطبيقي في القياس الاقتصادي يأخذنا إلى محاور تحول السلاسل المستعملة إلى سلاسل مستقرةإما باستعمال الفروقات (DS) أومركبة الاتجاه العام (TS) وتستعمل حسب طبيعة الحالة التي تأخذهاالسلسلة ويجب أن نستعمل واحد من الاثنين.1

1ـ 1 اختباريكيفولر(DF) :

لنعتبر نموذج من الشكل(1) AR لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيهاثلاثحالات حسب قيم $=\varphi Y_t+\varepsilon t$

$|\varphi| \prec 1(\varphi)\ Y_t$:السلسلة Ytستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.

$\varphi= 1$:السلسلة Ytغير مستقرة، وتباينها يتزايد بشكل أسي مع tوالمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنةبالمشاهدات الحالية .

1 ـ 2اختبار ديكي فولر البسيط:

يقترح ديكي وفولر فرضية العدم التالية:

[1] Lubrano.M،ًRacine unitaire et cointegration،ًpolycopie de cours d'éconemétrie،ًuniversité d'Alx MarseilleIII,1993 P 68,69

$$\begin{cases} H_0: |\varphi| = 1 \\ H_1: |\varphi| < 1 \end{cases}$$

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر ولاختبار هذه الفرضيةنقوم بتقدير النماذج (1) ، (2) ، (3) استعمال طريقة المربعات الصغرى:

النموذج الأول: $\Delta Y_t = \widehat{\emptyset} Y_{t-1} + \hat{\varepsilon}_t \langle \widehat{\emptyset} = \hat{\varphi} - 1 \rangle$

النموذج الثاني: $\Delta Y_t = \widetilde{\emptyset} Y_{t-1} + \tilde{C}_1 + \tilde{\varepsilon}_t \langle \emptyset = \tilde{\varphi} - 1 \rangle$

النموذج الثالث: $\Delta Y_t = \overline{\emptyset} Y_{t-1} + \tilde{C}_2 + bt_1 + \bar{\varepsilon}_t \langle \overline{\emptyset} = \bar{\varphi} - 1 \rangle$

هذا الاختبار صالح في حالة AR(1) فقط.

1 ـ 3اختبار ديكي فولر المطور (ADF):

ليكن لدينا نموذج من الشكلA(B).Yt=εt : AR(P)

حيث: $\varepsilon_t \to N(O.\delta_\varepsilon^2) A_m \langle B \rangle \mu_t = \varepsilon_t$

فإذا كان(φ) يمثل أكبر جذر لكثير الحدود فإنه يكتب على الصيغة التالية:

$$A\langle B \rangle = \langle 1 - \varphi . B \rangle - \langle 1 - a_1 . B - a_2 . B - \cdots - a_{p-1} . B^{p-1} \rangle$$

وبعد التبسيط: $\phi=\varphi-1$

$$\Delta Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \sum_{j}^{p} = 2\varphi . \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

وبإدخال ثابت ومركبة الاتجاه في العلاقة السابقة على النماذج (1) ، (2) ، (3) وبنفس طريقة اختبار(DF)نطبق اختبارات(ADF) مع النماذج (4) ، (5) ، (6) بعد تقديرها بطريقة المربعات الصغرى.

النموذج الرابع: $\langle \widehat{\emptyset} = \hat{\varphi} - 1 \rangle . \hat{A}_m(1)$

$$\Delta Y_t = \widehat{\emptyset} Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \hat{\varphi}_j . Y_{t+j+1} + \hat{\varepsilon}_t$$

النموذج الخامس: $\langle \widetilde{\emptyset} = \tilde{\varphi} - 1 \rangle \tilde{A} \ . (1)$

$$\Delta Y_t = C_1 + \widetilde{\emptyset} Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \tilde{\varphi}_j . \Delta Y_{t-j} + \tilde{\varepsilon}_t$$

النموذج السادس: $\langle \bar{\emptyset} = \bar{\varphi} - 1 \rangle . \bar{A}_m(1)$

$$\Delta Y_t = \bar{c}_2 + \bar{b}_t + \bar{\emptyset} Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \bar{\varphi}_j . \Delta Y_{t-j+1} + \bar{\varepsilon}_t$$

توزيعات قوانين مقدرات النماذج (4) ، (5) ، (6) هي نفسها الخاصة بنماذج (1) ، (2) ، (3) وبالتالي يمكنناالرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

4 ـ اختبار فليبس – بيرون:[1]

قترح "فيليبس وبيرون" تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبارات ديكي وفولر، وهذا الاختبار يسمح بإلغاءالتحيز الناتج عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وله نفس التوزيعات المحدودة لاختبار (ADF) و (DF)، كما يعطي نفس نتائج (ADF)

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

تعلق هذا الجانب من الدراسة إلى قياس وتحديد الآثار متغيرات الاقتصادية الأربعة لمربع السحري لكالدور علىالانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990ـ 2017 ، وذلك من خلال صياغة أربع نماذج لتقديرها مع استخلاص نتجها وتحليلها وتفسيرها، للحكم على اثبات أو نفي الفرضيات التي تبنتها الدراسة.

المطلب الأول: التحليل الاقتصادي لمتغيرات المربع السحري لكالدور خلال الفترة 2005 ـ 2009.

إن الوقوف على الوضعية معدل النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، توازن ميزان المدفوعات، معدلات التضخمعلى مدى فترة (2005 ـ 2009) المتزامنة مع إنطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي، مكن من إعطاء نظرةتحليلية عن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، والتي سيتم تمثيلها من خلال مربع كالدور، لتلخيصسياسة الإنفاق العام في الجزائر ومدى نجاحها في تحقيق أهداف النمو المستدام، ورفع مستويات التشغيل، بالإضافةإلى دعم مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي بما يحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري .

وهذا ما توضحه معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم (02ـ 07): مؤشرات الاستقرار الكلي الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005– 2009

السنوات / المتغيرات	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط الحسابي

[1]Phillips-Perron،ótesting For à Unit roots in time series Regerssion،óvol.75 ,1986 , P:102.

معدل النمو الاقتصادي	5.1	3.6	4.8	2.4	2.1	3.66
ميزان المدفوعات	16.95	17.93	29.55	36.99	3.86	21.05
معدل التضخم	1.6	2.5	4.5	4.4	7.5	3.74
معدل البطالة	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	12.58

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على الجداول السابقة الخاصة بكل مؤشر.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول من خلال مربع كالدور وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (02 ـ 07) مربع كالدور للمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005 ـ 2009

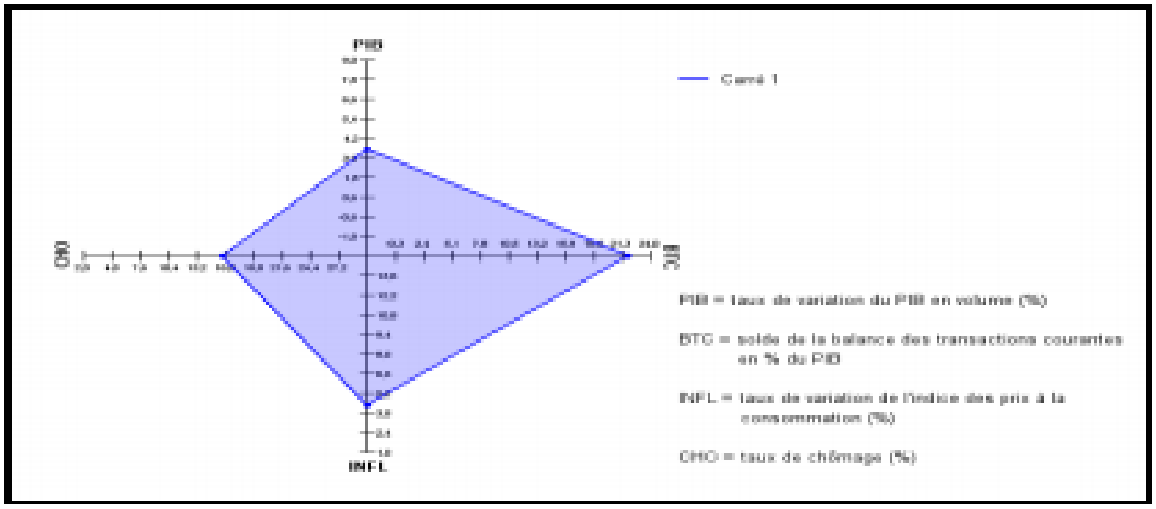

من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (02 ـ 07).

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor,V ,2014

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور الذي زاد إتساعه، مما يعني الاقتراب من مثلوية مربعكالدورو1هذا يدل عللتحسن الأداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة2005 ـ 2009.

نلاحظ تحسن في مؤشر البطالة فانخفض من 15% سنة 2005 الى 10.2% سنة 2009 و هذا راجع لمواصلة لسلطات لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي تولى اهتماما كبيرا لهذا الهدف من خلال زيادة الإنفاق العام في شكل استثمارات عمومية مولدة للشغل

[1] مسعودي زكرياء،مرجع سبق ذكره،ص: 223.

والتحفيز لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال آليات التمويل الداعمةللتشغيل حيث تم استحداث ما يقارب 5031692 منصب شغل.1

كما نلاحظ أن التحسن في ميزان المدفوعات المتواصل وهذا راجع لتحسن أسعار البترول وقيمة الصادرات، حيثإنتقلت قيمة الصادرات من 46.37 مليار دولار سنة 2005 الى 78.59 مليار دولار سنة 2008، عرفت سنة 2009 التي كانت عقب الأزمة العالمية التي وقعت سنة 2008 مما أدى إلى إنخفاض أسعار البترول من 99.9 دولار سنة 2008 الى 62.2 دولار للبرميل، ونتيجة لذلك إنخفضت مجموع قيمة الصادرات بحوالي 33.41 مليار دولار بين سنتي 2008 و 2009، وهذا في ظل ثبات واستقرار قيمة الواردات في حدود 37.40 مليار دولار وهذا ما أثر على رصيد ميزان المدفوعات 2009، ووصل إلى نسبة ضعيفة مقدرة بـ 3% وقد انعكس ذلك على معدل النموالاقتصادي، حيث انخفض إلى 2.1% بسبب انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة كبيرة فيالناتج المحلى الإجمالي، أما فيما يخص معدلات التضخم فقد ارتفعت وانتقلت من 1.6% الى 5.7% سنة 2009، وهذا بسبب بعض الضرائب التي جاءت في قانون المالية سنة 2009، وارتفاع مستوى التضخم المستوردنتيجة ارتفاع قيمة الواردات.

المطلب الثاني: تقدير أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام

لتقدير نموذج أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام وفق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد،تم في البداية إعطاء صيغته الرياضية في إطار (MCO) طريقة المربعات الصغرى العادية كالتالي:

المعادلة رقم: (01 ـ 02) $depense_t = B_0+B_1Inft+B_2Chot+B_3Cr+B_4BP_t+U_t$

حيث أن:

- B_0، B_1 ، B_2، B_3 ، B_4: معلمات النموذج
- المتغير التابع depense المعبر عنه بتغيرات الانفاق العام.
- المغيرات المستقلة والمتمثلة فيInf: :معدل التضخم، Cho:معدل البطالة، Crمعدل النمو الاقتصادي، BPميزان المدفوعات.
- μ_t:يمثل حد الخطأ أو المتغير العشوائي.
- t: الزمن
- ومنه تأخذ نتائج تقدير النموذج الشكل الموالي:(أنظر الملحق رقم 02)

[1]Services Du Premier ministre ،Annexe A La Declaration De Politique Generale ،16 octobre 2010,P86.

$depense_t = _20803.31 - 609.4200cho_t - 147.5073Inf_t + 1390227Cr_t - 107.3479BP_t$

t− statistic = (39.14) (−9.04) (−2.36) (0.5) (−3.11)

R^2 =0.847 n=28 F− statistic =32.014 SSR=1.37 DW=1.177

- يظهر من خلال النموذج السابق على رغم من القوة التفسيرية التي أعطاها معامل التحديدR^2 =0.847 أن المتغيرات المفسرة (متغيرات المربع السحري لكالدور) تشرح ما نسبته 84.7% لتغيرات الحاصلة في الإنفاق العام والباقي 3.15% تفسرها عوامل أومتغيرات اقتصادية أخرى، إلا أن النموذج يعاني من بعض المشاكل الإحصائيةومن أجل تفادي المشاكل الإحصائية أبرزها:

- عدم معنوية معلمة متغيرة النمو الاقتصادي حسب اختبارt- statistic.
- مشكل الارتباط الذاتي للإخطاء حيث تظهر قيمةDW=1.177
- مشكل التعدد الخطي في النموذج

ومن أجل تفادي المشاكل الإحصائية التي احتواها النموذج السابق سنحاول في خطوة الموالية إستخدام النموذجالإنحدار الخطي البسيط، سيتم إعادة تقديره من خلال تقسيمه إلى أربع نماذج قياسية، بحيث يسمح لنا دراسة كلنموذج وقياس أثر كل متغير من متغيرات المربع السحري لكالدور على حدى مع الإنفاق العام كما يلي:

1. تقدير أثر معدلات التضخم على الإنفاق العام في الجزائر.
2. قدير أثر معدلات البطالة على الإنفاق العام في الجزائر.
3. تقدير أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق العام في الجزائر.
4. تقدير أثر رصيد ميزان المدفوعات على الإنفاق العام في الجزائر.

أولا : تقدير أثر معدلات التضخم على الإنفاق العام في الجزائر

بإستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط لتقدير النموذج وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى تكون الصيغةالرياضية للنموذج كالتالي:

المعادلة رقم: (02 . 02) $depense_t = B_0 + B_1 Inf_t + U_t$

وتأخذ نتائج النموذج المقدر الشكل التالي:(أنظر الملحق رقم 03)

depense = 10541.42 − 294.8362 Inft

t- statistic = (7.853) (-2.904)

R2=0.2450 n=28 F- statistic =8.43 DW=0.219

من خلال النتائج السابقة يمكن تقييم النموذج وفق التالي:

التقييم الاحصائي:

- معامل التحديد R^2 =0.2450، أعطى قوة تفسيرية ضعيفة وهوما يؤكد على ضعف جودة النموذج التوفيق حيثن معدلات التضخم تفسر وتشرح ما نسبته 24.50% ن تغيرات الحاصلة في الإنفاق العام في الجزائر أما النسبةالباقية تفسرها عوامل اقتصادية أخرى غير مدرجة ضمن النموذج.
- معنوية الحد الثابت عند مستوى معنوية 5%.
- أظهر إختبار فيشر قبول المعنوية الكلية للمعلمات و كانت قيمته المحسوبة والمقدرة بـ (F=8.437)وهي أكبرمن القيمة المجدولة عند 5%، وبالتالي النموذج ككل له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.
- Prob=0.007، ما ستودانت فهي أظهرت معنويتها لمعلمتين B_0 ، B_1عند مستوى معنوية 5 %.

التقييم الاقتصادي:

أما من الناحية الاقتصادي توجد هناك علاقة عكسية بين التضخم والإنفاق العام وهذا من الإشارة السالبةحيث قدر الميل الحدي لمتغيرة التضخم بـ 2.904- ، وهذا يعني أن أي زيادة في معدلات التضخم سوف يؤدي إلىقليص الإنفاق العام، في النموذج مما يجعل هذا الأثر لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث يتفق الجميع أنالتوسع في الإنفاق العام يكون مسبب لتضخم تحت ظروف خاصة ويمكن إستخلاصها في كلمة التشغيل الكامل،رجع أسباب هذه العلاقة العكسية بين معدلات التضخم والإنفاق العام أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على 97% من مصادر المحروقات لتمويل الإنفاق العام، كما أن الجزائر تعتمد على سياسة تدعيم أسعار السلع الأساسيةكالقمح والحليب ومشتقاته، الزيوت والبنزين، خصوصا عندما تكون إيرادات المحروقات معتبرة تكون كميات السلعالمدعمة أكبر و كل هاته السلع تدخل في كيفية حساب التضخم وفق للأرقام القياسية.

ثانيا: تقدير أثر معدلات البطالة على الانفاق العام في الجزائر:

تم استخدام نفس الأسلوب السابق وهو الانحدار الخطي البسيط وبعد تقديرنا للنموذج وجدنا بعض المشاكللإحصائية وهذا بسبب، أن البطالة لا تؤثر في الإنفاق العام خلال نفس السنة لذا استخدمنا نموذج التأخيراتويمكن صياغتها وفق المعادلة التالية:

ويمكن صياغتها وفق المعادلة التالية:

المعادلة رقم: (02 ـ 03)

$$depense_t = B_0 + B_1 Cho_{t-1} + U_t$$

وتأخذ نتائج النموذج المقدر الشكل التالي:(أنظر الملحق رقم 04)

$depense_t = 10541.42 - 294.8362CHO_{t-1}$

t- statistic = (14.044) (-9.160)

R^2=0.77 n=28 SSR=1.94 Fs =83.90 DW=0.58

من خلال النتائج السابقة يمكن تقييم النموذج وفق التالي:

التقييم الاحصائي:

- معامل التحديدR_2 =0.77وهو معامل قوي حيث أن77 %ن تغيرات البطالة لسنوات السابقة تؤثر فيالإنفاق العام لسنة الحالية، وهذا ما يمنح النموذج دلالة احصائية جيدة، فيما تظل النسبة الباقية 33% تفسرها متغيرات اقتصادية أو عوامل أخرى لا نعلمها .
- نلاحظ كذلك المعنوية الإحصائية لجميع المعلمات حسب اختبار استودانت عند مستوى معنوية 1% ، وهذا ما أكده إختبار فيشر(F-90 ,83) إن النموذج ككل له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% .

التقييم الاقتصادي:

- تمارس معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة تأثيرا سلبيا على الإنفاق العام، وهذا ما لا تقره النظريةالاقتصادية، فعند أي زيادة في معدلات البطالة سيؤدي إلى تقليص الانفاق من قبل الدولة.
- نستخلص أن هناك علاقة عكسية بين معدلات البطالة لسنة السابقة على الإنفاق العام لسنة الحالية وهذا تبينه الإشارة السالبة لمعلمة البطالة، حيث أولت الجزائر على مكافحة البطالة وذلك بتنشيط لطلب الكلي عنطريق زيادة الإنفاق العام خاصة الإنفاق الإستثماري، إلا أن هذه السياسة تعتبر ظرفية ومؤقته وذلك إعتمادالاقتصاد الجزائري على مصدر واحد ووحيد هو إيرادات المحروقات لتمويل هذا الإنفاق.

ثالثا: تقدير أثر معدلات النمو الاقتصادي على الإنفاق العام في الجزائر

بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى وبتطبيق أسلوب الانحدار الخطي البسيط تكون الصياغة الرياضية للنموذج كالتالي:

المعادلة رقم: (02 ـ 04) $depense= B_0+B_1Cr_t +U_t$

وتأخذ نتائج النموذج المقدر الشكل التالي:(أنظرالملحقرقم 05)

$depense_t = 7124.755 - 276.5184Cr_t$

t- statistic = (4.04) (0.51)

R^2=0.0102 n=28 Fs =0.268 DW=0.095

من خلال النتائج السابقة يمكن تقييم النموذج وفق التالي:

التقييم الاحصائي:

- نلاحظ من تقديرنا لنموذج أعلاه أن جودة التوفيق بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ضعيف جدا، وهيمقدرة بمعامل التحديد بلغR_2 =0.0102 ، معطياقوةتفسيريةضعيفةجدا 02.1% للتغيراتالحاصلةفي الانفاقالعاموالمشروحمنطرفالنموالاقتصادي،أماالنسبةالباقية 99.98% تفسرهامتغيراتاقتصاديةأو عواملأخرى.
- عدمعنويةمعلمةالنموالاقتصاديعندمستوىمعنوية 10%حسباختبار t- statistic
- دلتقيمةفيشروالتيتساوي F- statistic=0.26 علىقبولالفرضيةالصفريةورفضالفرضيةالبديلةعند مستوىمعنوية10% ، أيأنمعلماتالنموذجككلليستلهادلالةإحصائية.

التقييمالاقتصادي:

فقدطابقتقديرنامعتوجهباروحيثأنعندمايكونحجمالحكومةصغيرافاذاتوسعهذاالحجميصاحبهتزايد فيمعدلالنمولمايؤديإليهمنتوسعفيالبنيةالتحتيةوهناكحداذازادعنهحجمالحكومةفإنالتدخل الحكوميصاحبهانخفاضفيمعدلالنمو،ويرجعذلكإلىأنالتدخلالحكوميالزائديصاحبهزيادةفيالتعقيدات الروتينيةممايعرقلالإنتاج،كمايصاحبالزيادةفيالإنفاقالعامزيادةمماثلةمنالضرائبوهومايقللمنالحافز علىالعملويبطئفيزيادةالطلبالكليوبالتاليبعيقالنمو.

بماأنالعلاقةبينالإنفاقالعاموالنموالاقتصاديضعيفةجدا،سنحاولفيخطوةالموالية إيجادالعلاقةبينالإنفاق العاموالناتجالمحليالخاماالحقيقيوذلكبإستخدامالأسلوبالسابقتكونالصياغةالرياضيةلنموذجكالتالي:

المعادلةرقم: (02 ـ 05) $depense_t = B_0 + B_1 GDP_t + U_t$

نتائجالنموذجالمقدرالشكلالتالي:(أنظرالملحقرقم 06)

$depense_t$ = 12753.62 + 66.57086GDP_t

t- statistic = (-11.30) (18.87)

R^2 =0.93 n=28 F =356.33 DW=1.21

منخلالالنتائجالسابقةيمكنتقييمالنموذجوفقالتالي:

التقييمالإحصائي:

من الناحية التقييم الإحصائي يظهر النموذج مقبولا حصائيا ولا يعاني من أية مشاكل.

التقييم الاقتصادي:

كانت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج الخام (الحقيقي) علاقة طردية، ويعتبر الإنفاق الحكومي محركا أساسيا لنا تج الداخلي الخام والعكس صحيحا.

فالارتفاع في الناتج الخام الحقيقي كان سببه ارتفاع في الإيرادات وتوجيه الدولة لهذه الأخيرة نحو الإنفاق الإستثماري الذي يؤدي مباشرة في رفع من الدخل الوطني.

أما العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي كانت ضعيفة نظرا لأن معدلات النمو كانت في بداية الدراسة سالبة من سنة 1991 الى غاية 1994، أما علاقة الإنفاق بالناتج المحلي كانت قوية، بسبب ارتفاع الإيرادات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في نصف فترة الدراسة.

رابعا: تقدير أثر ميزان المدفوعات على الإنفاق العام في الجزائر

بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى وبتطبيق أسلوب الانحدار الخطي البسيط تكون الصياغة الرياضية للنموذج وفق التالي:

المعادلة رقم: (02 ـ 06) $depense_t = B_0 + B_1 BP_t + U_t$

و تأخذ نتائج النموذج المقدر الشكل التالي: **(أنظر الملحق رقم 07)**

$$depense_t = 7938.039 - 30.8615 BP_t$$

$$t- statistic = (6.96) \quad (-0.39)$$

$$R^2 = 0.05 \quad n=28 \quad F- statistic = 0.15 \quad DW=0.090$$

من خلال النتائج السابقة يمكن تقييم النموذج وفق التالي:

التقييم الإحصائي:

- ✓ معامل جودة التوفيق ضعيفة جدا والذي يقدر بـ $R_2 = 0.05$ أي أن ميزان المدفوعات يشرح فقط ما نسبته 0.05% من التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام في ما تظل النسبة الباقية 99.95% فسرها عوامل أو متغيرات اقتصادية أخرى غير مدرجة في النموذج.
- ✓ عدم معنوية معلمة ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 10% وهذا حسب
- ✓ اختبار t- statistic.
- ✓ كما أن إحصائية فيشر والمقدرة بـ F- statistic =0.154 ترفض الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 10% وهذا ما يؤكده إختبار استودانت لمعلمتين B_0، B_1 أي أن النموذج ككل ليست له دلالة إحصائية.

التقييم الاقتصادي:

- ✓ النسبة لمعلمة ميزان المدفوعات نلاحظ أنها شارت سالبة، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع لإنفاق العام والمتغير المفسر لميزان المدفوعات، أي أنه كلما زاد هذا الأخير تقلص وانخفض الإنفاق العام، ويمكن أن نرجع سبب ضعف هذه العلاقة إلى أن الميزان التجاري لا يؤثر إجمالا على مؤشر ميزان المدفوعات ولكنه الها علاقة بجزء من ميزان المدفوعات ألا وهو الميزان التجاري فآثر الواردات يمكن أن نتظهر على الإنفاق كعلاقة موجبة مثل دعم الواردات الواسعة الإستهلاك والمواد الغذائية المستورة، ويمكن أن نتؤثر الصادرات على الإنفاق العام لكن لسنوات السابقة وهذا ما يسمى بنماذج التاخيرات.

المطلب الثالث: دراسة السببية والارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة

بعد تقدير نا العلاقة المتغيرات المربع السحري لكالدور مع الإنفاق العام، نحاول في خطوة أخر دراسة السببية والارتباطات الجزئية بين تلك المتغيرات ومن الشروط الأساسية لدراسة السببية هو اختبار استقرارية المتغيرات .

أولا: إختبار استقرارية المتغيرات

تم استخدام اختبار ديكيفولر المطور ADF بالاعتماد على معياري Akaike inf criterion و Schwarz+ criterion وهذا حسب درجة التأخير (P) لاختبار فيما إذا كانت السلاسل زمنية موضوع الدراسة مستقرة أملا، وكذلك تحديد درجة تكاملها والجدول الموالي يوضح نتائج تحليل اختبار ADF عند الدرجة الصفر وعند الدرجة الأولى والثانية بوجود حد ثابت فقط، حد ثابت وقاطع، ثابت واتجاه قاطع، عند مستوى معنوية 5%.

جدولرقم: (02 ـ 08): نتائجإختبارالاستقراريةلمتغيراتالدراسةبإستخدام ADF

المتغيرات	النموذج	عندالدرجةالصفر (غيرمستقرة)				عندالدرجةالاولى(غيرمستقرة)				عندالدرجةالثانية(مستقرة)			
		القيم المحسوبة	القيم المجدولة 5%	القيم الإحتمالية	قيم مركبة الإتجاه العام	القيم المحسوبة	القيم المجدولة 5%	القيم الإحتمالية	قيم مركبة الإتجاه العام	القيم المحسوبة	القيم المجدولة 5%	القيم الإحتمالية	قيم مركبة الإتجاه العام
Dpense	4	1.810	-1.95	0.0827	-	-3.02	-1.95	0.0060	-	-	-	-	-
	5	-0.4166	-2.97	0.6808	-	-4.25	-2.98	0.0003	-	-	-	-	-
	6	-0.93	-3.59	0.0655	0.0352	-4.57	-3.602	0.0002	0.1425	-3.31	-1.95	0.003	-
Cho	4	-0.91	-1.95	0.36	-	-1.65	-1.95	0.112	-	-3.22	-2.99	0.004	-
	5	-1.16	-2.98	0.25	-	-1.71	-2.99	0.101	-	-3.28	-3.62	0.004	0.43
	6	-2.48	-3.602	0.02	0.045	-1.57	-3.01	0.131	0.836	-	-	-	-
INF	4	-2.772	-1.95	-0.111	-	-2.125	-1.95	0.041	-	-	-	-	-
	5	-2.2451	-2.98	-0.024	-	-2.15	-2.99	0.043	-	-	-	-	-
	6	-1.504	-3.602	-0.144	0.823	-2.33	-3.61	0.0335	0.363	-	-	-	-
CR	4	-0.62	1.95	0.53	-	-3.55	-1.95	0.0019	-	-	-	-	-
	5	-1.74	-2.98	0.095	-	-3.54	-2.98	0.002	-	-	-	-	-
	6	-1.395	-3.607	-0.178	0.536	-4.33	-3.602	0.004	0.0046	-	-	-	-
BP	4	-1.26	-1.94	0.216	-	-4.23	-1.955	0.0003	-	-	-	-	-
	5	-1.14	-0.97	-0.265	-	-4.21	-2.085	0.0004	-	-	-	-	-

	6	-0.93	-3.59	-0.358	0.336	-4.64	-3.60	0.0001	0.1206	-	-	-	-
GDP	4	5.018	-1.95	0.0000	-	-0.62	-1.95	0.54	-	-	-	-	-
	5	1.649	-2.97	0.112	-	-3.196	-2.98	0.0042	-	-	-	-	-
	6	-4.20	-3.60	0.0004	0.0002	-3.69	-3.60	0.0013	0.0968	-	-	-	-
DEPG	4	2.81	-1.95	0.9980	-	-1.66	-1.95	0.0895	-	-	-	-	-
	5	0.94	-2.98	0.9946	-	-4.63	-2.98	0.0012	-	-	-	-	-
	6	-1.49	-3.59	0.8064	0.06	-5.37	-3.60	0.0011	0.0503	-	-	-	-
DEPQ	4	3.55	-1.95	0.9997	-	0.86	-1.95	0.8900	-	-	-	-	-
	5	2.93	-2.98	1	-	1.79	-2.99	0.9994	-	-	-	-	-
	6	1.46	-3.59	0.9999	0.6399	-4.34	-3.65	0.0135	0.33	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews والملحقين رقم: (08) و(09)

أوضحتالنتائجالمبينةفيالجدولأعلهأنالسلسلةالزمنيةCHOمستقرةعندأخذالفرقالثاني (الدرجة الثانية) حيثيلاحظأنالقيمةالمطلقةللإحصائية (T) أقلمنالقيمةالمطلقةللقيمةالحرجةعندالدرجةالصفروكذلك عندالدرجةالأولى،لذانقبلفرضالعدمبوجودجذرالوحدة،لذلكتمأخذالدرجةالثانيةأينالقيمةالمطلقة للإحصائية (T) أكبرمنالقيمةالمطلقةللقيمةالحرجةعندمستوىمعنوية 5%، أيتمقبولالفرضيةالبديلةبعدم وجودجذرالوحدة،وبالتاليالسلسلةمتكاملةمنالدرجةالثانيةسواءكانذلكبوجودثابتفقطأوثابتوقاطع أوثابتواتجاهقاطع.

أماالسلاسلالزمنيةDepense،CR،BP و INF فكانت مستقرةعندأخذالفرقالأول،حيثيلاحظمنخلال الجدولأنالقيمةالمطلقةالإحصائية (T) أكبرمنالقيمةالمطلقةللقيمةالحرجةعندمستوىمعنوية 5% أي أن السلسةمتكاملةمنالدرجةالأولى،وعليهنرفضفرضيةالعدمالقائلةبأنهناكجذرالوحدةويمكنأننستنتجأن السلاسلليستمستقرةمننفسالدرجةوبالتاليلايوجدإمكانيةالتكاملالمتزامنالمشتركبينهاته المتغيرات .

ثانيا: إختبارجرانجرللسببية

يستدعيالقيامقبلاختبارجرنجرللسببيةدراسةاستقراريةمتغيراتالدارسةأولا، وبالاستعانةببرنامج EViews logiciel تماختياردرجةالتأخير P=2 فيتحديداتجاهعلاقةالمتغيراتالمستقلة بالمتغيرالتابع،كانتالنتائجموضحةفيالجدولالموالي:

جدولرقم: (02 ـ 09): تائجإتجاهأحاديبينمتغيراتالمربعالسحريلكالدوروالإنفاقالعام

العلاقة	F-statistic	Probability	القرار
Depense تسبب D(DHO)	1.82227	0.18873	عدم وجود سببية
Depense تسبب D (cho)	0.89591	0.42480	عدموجودسببية
Depense تسبب D(INF)	0.54265	0.58953	عدموجودسببية

Depense تسبب D (INF)	**0.28659**	**0.75385**	**عدموجودسببية**
D (CR) تسببDepense	**0.34878**	**0.70975**	**عدموجودسببية**
D(CR) تسببDepense	**0.09158**	**0.91287**	**عدموجودسببية**
D(BP) تسببDepense	**3.59400**	**0.04640**	**وجود سببية**
D(BP) تسببDepense	**3.74121**	**0.04166**	**وجودسببية**
D(DGP)تسبب**Depense**	**3.25417**	**0.05977**	**وجودسببية**
D(DGP) تسبب**Depense**	**0.25768**	**0.77537**	**وجودسببية**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **EViews**.

منخلالاختبارجرنجرللسببيةالموضحةفيالجدولالسابق والذييوضحالعلاقة السببيةذاتأحاديالاتجاهمنالمتغيراتالمربعالسحريلكالدورإلىالإنفاقالعام،حيثتبينلناأنالمتغيرتين لمستقليتينوالمتمثلةفي INF،CHO لاتسببولاتؤثرفيالنفقاتالعامةفيحينأظهرتالنتائجوجودسببيةبين ميزانالمدفوعاتوالنفقاتالعامةفقدبلغتقيمةالإحتمال0.046 عندمستويمعنوية 5% وكذلكبينالنفقات العامةوميزانالمدفوعات،حيثبينتالإحتمال 0.041، أما CR فأظهرتنتائجأنهلاتوجدعلاقةسببيةبمعنى نهالاتسببولاتؤثرفيالنفقاتالعامة،لذاحاولنامعرفةالعلاقةبينالناتجالمحليالحقيقي GDP والنفقاتالعامة وأظهرتالنتائجأنهيوجدعلاقةسببيةوهيتؤثرمنخلالقيمةالإحتمال 0.059 فهي تسبب عند مستوى معنوية 10%.

وكأكثرتفصيلتمفيالخطوةالموالية تحديدإتجاهالعلاقةالسببيةبينمتغيراتالمربعالسحريوهيكليةالإنفاقالعام بإعتبارهذاالأخيريتكونمننفقاتالتسييرونفقاتالتجهيز،وهذامايوضحهالجدولالموالي:

جدولرقم: (02 ـ10): نتائجاختبارإتجاهأحاديبينمتغيراتالمربعالسحريلكالدوروهيكليةالإنفاقالعام

(نفقات التسيير ونفقات التجهيز)

العلاقة	F-statistic	Probability	القرار
DDEPG تسبب D(BP)	0.23187	0.63512	عدموجودسببية
DDEPG تسببD(CR)	0.16237	0.69106	عدموجودسببية
DDEPG تسببDD(CHO)	3.70773	0.06851	وجود سببية
DDEPG تسبب D(inf)	0.07992	0.7801	عدم وجود سببية
DDEPG تسبب D(DGP)	11.4531	0.0028	وجود سببية
DDEPQ تسبب D(BP)	6.06879	0.02248	وجود سببية
DDEPQ تسبب D(CR)	1.13082	0.29968	عدموجودسببية
DDEPQ تسبب D D(cho)	5.27084	0.03263	وجود سببية
DDEPQ تسبب D (inf)	0.81463	0.37699	عدم وجود سببية

D(DGP) تسبب DDEPQ	10.4642	0.00397	وجود سببية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews والملحق رقم (11)

عند قراءة معطيات نتائج الجدول السابق يتضح في ما يخص:

- ✓ **إتجاه أحادي سببية لمتغيرات المربع السحري لكالدور على نفقات التسيير**: نلاحظ أن كلا المتغيرات ميزان المدفوعات والتضخم والنمو الاقتصادي ليس لهما أي تأثير وعدم وجود سببية في نفقات التسيير عند مستوى معنوية 10%، أما متغيرات البنا تجاه المحلي الحقيقي والبطالة لهما تأثير وسببية على نفقات التسيير عند مستوى المعنوية 1% و 10% على الترتيب.

- ✓ **إتجاه أحادي سببية لمتغيرات المربع السحري لكالدور على نفقات التجهيز**: هنا كعلاقة سببية من المتغيرات المفسرة البطالة، الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات إلى المتغير التابع نفقات التجهيز عند مستوى معنوية 5%.

أما متغير المفسر التضخم فإتضح أنه لا يؤثر ولا يسبب على نفس المتغير التابع ألا وهو نفقات التجهيز وذلك عند مستوى معنوية 10%.

ثالثا: نتائج اختبار الارتباط الجزئي لمتغيرات الدراسة

ويمكن تلخيص الارتباطات الجزئية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ضمن الجدول التالي:

جدول رقم: (02 ـ 11): نتائج مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة ونوعها

	CHO	BP	INF	CR	DEP	GDP
CHO	1.000000	-0.146602	0.347557	0.007894	-0.848077	-0.867408
		عكسية ضعيفة	طردية متوسطة	طرديةضعيفة	عكسية قوية	عكسية قوية
BP	-0.146602	1.000000	-0.231527	0.270311	-0.178368	-0.098019
	عكسيةضعيفة		عكسيةضعيفة	طرديةضعيفة	عكسية ضعيفة	عكسية ضعيفة
INF	0.347557	-0.231527	1.000000	-0.520161	-0.451059	-0.588179
	طردية متوسطة	عكسيةضعيفة		عكسيةقوية	عكسيةمتوسطة	عكسية قوية
CR	-0.848077	0.270311	-0.520161	1.000000	0.048834	0.191648
	عكسيةقوية	طردية ضعيفة	عكسية قوية		طرديةضعيفة	طردية ضعيفة
DEP	-0.848077	-0.178368	-0.451059	0.048834	1.000000	0.968473
	عكسية قوية	عكسية ضعيفة	عكسية متوسطة	طردية ضعيفة		طردية قوية
GDP	-0.867408	-0.09819	-0.588179	0.191648	0.968473	1.000000
	عكسية فورية	عكسية ضعيفة	عكسية قوية	طردية ضعيفة	طردية قوية	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews والملحق رقم (12).

نستخلص من الجدول السابق أن أثر متغيرات الاقتصادية لفترة الدراسة 1990_ 2018 في الإقتصاد الكلي لها حوالي 60% من الإرتباطات العكسية، بنسبة 24% علاقة عكسية قوية والعلاقة المتوسطة بنسبة 12% ، بينما نسبة 24% عكسية ضعيفة، أما باقي المتغيرات فهي ارتباطات طردية بنسبة 40% ، ويمكن تلخيص هذه الارتباطات كما يلي:

- من ناحية قوة الإرتباط نجد أنا أقوى علاقة كانت بين الإنفاق والناتج الخام الحقيقي وقدر بـ 0.9684
- ما من ناحية الارتباط المتوسطة سالبة فنجدها بين التضخم والإنفاق العام وقدرة بـ 0.4565-
- أما من ناحية ضعف الارتباط فنجدها بين النفقات العامة النمو وميزان المدفوعات حيث قدرت بـ 0.048834 علاقة ضعيفة موجبة، - 0.1783 علاقة ضعيفة سالبة على التوالي.
- ما من ناحية الارتباط قوي وسالب نجد هبين الإنفاق والبطالة حيث قدر بـ 0.8480-

خلاصة الفصل:

تناولنا في خلاصة هذا الفصل لواقع الإستقرار الإقتصادي الجزائري و مرحلة هطيلة الفترة الإنتقالية، وذلك من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية والبرامج الإصلاحية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية، وكذا تحليل تطور النفقات العامة والتحليل الإقتصادي للمتغيرات الإقتصادية الأربعة طيلة الفترة الدراسة الممتدة من 1990 الى 2018 .

ثم تطرقنا إلى الأدوات الإحصائية التي تحتوي على مختلف البرامج الإحصائية المستعملة في هذه الدراسة من أجل تحليل النتائج إحصائيا و إقتصاديا و مناقشتها، حيث قمنا بتحليل الإقتصادي لمتغيرات المربع السحري كالدور بإختيار أفضل مرحلة إقتصادية التي مرّت بها الجزائر والتي كانت تعبر عن الفترة من 2005 الى 2009.

وفي الأخير قمنا بتقدير أثر متغيرات المربع السحري كالدور على الإنفاق العام وكذلك أثر كل متغير على حدو دراسة السببية والارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة، وذلك من إختبار إستقرارية المتغيرات الإقتصادية و جرانجر للسببية حيث شهدت جملة من التأثيرات من خلال الإنفاق العام للفترة 1990 الى 2018 والتي تتلخص في مايلي:

توجد علاقة عكسية بين التضخم والإنفاق العام وهذا يعني أنا أي زيادة في معدلات التضخم سوف يؤدي إلى قليص الإنفاق العام أما معدلات البطالة في الجزائر تمارس خلال الفترة الدراسة تأثيرا سلبيا على الإنفاق العام، و بالتالي نستخلص وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة لسنة السابقة على الإنفاق العام لسنة الحالية وفيما يخص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج الخام علاقة طردية، حيث يعتبر الإنفاق الحكومي محرك أساسي الناتج الداخلي الخام والعكس صحيحا، فالارتفاع في الناتج الحقيقي كان سببها رتفاع في الإيرادات و توجيه الدولة نحو الإنفاق الاستثماري الذي يؤدي مباشرة فيرفع من الدخل الوطني وكانت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ضعيفة 3 نظرا لان معدلات النمو كانت في بداية الدراسة سالبة للفترة من 1991 الى 1994، ووجود علاقة عكسية بين المتغير التابع الإنفاق العام والمتغير المفسر لميزان المدفوعات، ويمكن أن نرجع سبب ضعف هذه العلاقة إلى أن الميزان التجاري لا يؤثر إجمالا على مؤشر ميزان المدفوعات ولكنها لها علاقة بجزء من ميزان المدفوعات ألا وهو الميزان التجاري، فأثر الواردات يمكن أن نتظهر على الإنفاق كعلاقة موجبة مثل دعم الواردات الواسعة الإستهلاك كالمواد الغذائية المستوردة ويكمن أن نتؤثر الصادرات على الإنفاق العام لكن للسنوات السابقة.

الخاتمة

الخاتمة:

تؤكدالدراساتالإقتصاديةعلىأهميةودورالدولةفيتحقيقالتنميةوالإستقرارالإقتصاديمنخلال تجسيدوتطبيقسياساتإقتصاديةمختلفةمنبينهاالإنفاقالعام،الذييعتبركأهمأدواتالسياسةالماليةمن أجلإنجاحالجهودالتنمويةالمبذولةمنطرفالدولةلتحقيقالأهدافالإقتصاديةوالإجتماعية .

ويرتبطالإستقرارالإقتصاديالكليبوضعيةمربعالسياسةالإقتصاديةالتيتشكلزواياهاالأربعةالمؤشرات الأساسيةللإستقرارالإقتصاديالكلي،وتكونالوضعيةالإقتصاديةلأيبلدمستقرةكلماكانتمساحةالمربع أكبركماأنهناكإرتباطكبيرابينمؤشرالإستقرارالإقتصاديالكليسواءكانهذاالإرتباططرديأوعكسيا، لذلكتمحورتإشكاليةالدراسةإلىأيمدىيمكنلمتغيراتالمربعالسحريكالدورأنتؤثرفيالإنفاقالعامفي الجزائرخلالفترة 1990 ـ 2018 وقدشملتدراستناعلىفصلينمرتبينكمايلي:

تمالتطرقفيالفصلالأولإلىالسياسةالماليةكأداةمنأدواتالسياسةالإقتصادية،مفهومهاوأهدفها وأدواتهالنتعرفبعدهاعلىالإنفاقالعاموالعناصرالمكونلهومبرراتهوالضوابطوالعواملالمؤثرةفيه،أيضاتنوعت تقسيماتالإنفاقالعامبالشكلالذيساهمفيإبرازأثارهاالإقتصاديةكالإنتاجوالإستهلاكوتوزيعالدخل بالإضافةإلىأسبابتزايدالإنفاقالعام،ثمتطرقنابإلىالمبادئالمربعالسحريكالدوروتعرفعلىمتغيراتهاالأربعة النمو،التضخم،البطالة،وميزانالمدفوعاتوكذلكالعلاقةبينالإنفاقالعاموهذهالمتغيراتالمربعالسحرينظريا، كما توقفناعندالدراساتالسابقةعلىمستوىالإقتصادالجزائريوالإقتصادالعالميوبينأوجهالتشابهوالإختلاف بينهماوبيندراستنا.

أماالفصلالثانيالذيحولناهمنخلالهتتبعواقعالإستقرارالإقتصاديفيالجزائرللفترة 1990 الى 2018 وتحليلتطورمتغيراتهخلالفترةالدراسة،ولهذااستخدمتالدراسةعدةمناهجكانأهمهاالمنهجالتحليليوذلك تحليلودراسةالجداولوالبياناتالإحصائيةالتيتمجمعهاحولمتغيراتالإقتصادالكليومؤشراتهاالأربعة والمتمثلةفيمعدلالنمو،معدلالتضخم،معدلالبطالةوميزانالمدفوعاتللإقتصادالجزائريللإعطاءالتطورات الحاصلةفهذاالجانبوكذلكالمنهجالقياسيلبناءنموذجقياسيللإقتصادالجزائرييحققآثرمتغيراتالمربع السحريعلىالإنفاقالعام،كماحاولناهمنخلالالمبحثالتطبيقيتحليلالإقتصاديلمربعالسحريكالدور علىالإنفاقالعاموتقديرأثركلمؤشرمنمؤشراتهمنخلالتحليلالمعدلاتالسلوكيةالتيتشكلهذاالنموذج واعداد تفسير إحصائي وإقتصادي لها.

1ـ إختبارالفرضيات:

منخلالماتمتناولهفيفصليالدراسة،نحاولإختبارالفرضياتالموضوعةفيمقدمةالبحثعلىالنحوالتالي :

- إن متغيرات المربع السحري ليس لها نفس التأثير على الإنفاق العام، لأن المربع السحري ما هو إلا رسم تخطيطي رباعي الروؤس يحتوى الأهداف الأربعة التي يجب أن تصلها ليكون الإقتصاد في وضع أمثل، لذلك سمّي بالمربع السحري للإستحالة تحقيقه في آن واحد بسبب العلاقات التناقضية بين متغيرات المربع وهذا**ما يثبت صحة الفرضية،** حيثبينتالدراسةأنعندماينخفضالتضخمفإنهيدفعإلىزيادةالبطالة،والعملعلى تقليصالعجزفيميزانالمدفوعاتمنشأنهأنيؤثرفيالنموالإقتصادي،ومنثمبقيةالمتغيراتالأخرى.

- ظراللتعارضالموجودبينالمؤشراتالإستقرارالإقتصاديالكليالمشكلةللمربعالسياسةالإقتصاديةفإن الإنفاقالعاملايعدالعنصرالأساسيللتحقيقالإستقرارالإقتصادي،وهذا**ما يثبتعدمصحةالفرضية،** بل لابدمنتحقيقتنسيقوتفاعلبينمختلفأدواتالسياسةالإقتصاديةالتيتسمحبتشكيلمزيجسياساتمتفق عليهاهدفهاتوسيعمربعالسياسةالإقتصادية (مربعسحريلكالدور) قدرالإمكان،حيثتكونوضعية الإقتصاديةلأيبلدمستقرةكلماكانتمساحةالمربعأكبر.

- أماالفرضيةالقائلةإنهناكعلاقةطرديةوعكسيةبينالإنفاقالعاممتغيراتالمربعالسحريفقد**أثبتت صحتها،** لأنزيادةفيالإنفاقالعاممنطرفالدولةيساهمفيرفعمعدلاتالنموزيادةحجمالتشغيل،مع إرتفاعفيمعدلاتالتضخم،وهذامايتوافقمعالنظريةالكنزيةالمبنيةعلىأساسسياساتالإنعاشالطلب الكليلتحسينالعرضالكلي.

- أمافيمايتعلقبالفرضيةالرابعةحيثإتضحبعدتقديرالنموذجأنمعدلالبطالةللسنةالحاليةليستلهاتأثير علىالإنفاقالعاموإنماالهاتأثيرلسنةالسابقةمعالإنفاقالعاموهذا**مايثبتصحةالفرضية.**

2 ـ نتائجالدراسة:

يمكن حصر النتائج الدراسة في ما يلي:

- تحتلالسياسةالماليةمكانةهامةبينالسياساتالإقتصاديةلأنهاتستطيعتحقيقالأهدافالمتعددةللسياسة الإقتصاديةالمعبرعنهابالمربعالسحريالتيأشارإليهاكالدورفينموذجه،ومتمثلةفيتحقيقمعدلاتنموعالية، تخفيضمعدلاتالبطالة،تخفيضمعدلاتالتضخم،وتحقيقالإستقرارفيميزانالمدفوعاتمنخلالتأثيرعلى هذهالأهدافبإستعمالعدةأدواتأهمهاسياسةالإنفاقالحكومي.

- إنالمربعالسحريماهوإلارسمتخطيطيرباعيالروؤسيحتويعلىالأهدافالأربعةالأساسيةللسياسة الإقتصاديكلمازادتمساحتهدلذلكعلىالإستقرارالإقتصادي.

- عرفالإنفاقالعامتزايدمستمرمنسنةإلىأخروقدكانتطورهبعدسنة2000 بوتيرةأسرعممنكانعليه منقبل،ولكنعادبتراجعبسنبقليلةخاصةفيالسنواتالأخيرةوهذانتيجةلإتباعالدولةللسياسةتقشفية (ترشيدالنفقاتالعامة)،كمارأيناأنالنفقاتالعامةفيالجزائرتنقسمإلىصنفينهماالنفقاتالتسييرالتي تستحوذعلىالجزءالأكبرمنها،ونفقاتالتجهيزالتيعرفتتحسنملحوظبعدسنة 2111بسببإنتعاش إيراداتالنفطممماأدىبالجزائرلتوجهإلىالنفقاتالإستثمارية أكثرفأكثر .

- عرفتمعدلاتالبطالةتزايدمستمرخلالفترةالممتدةمن 1990 الى 2000 أينبلغتذروتهابمعدل 29.3%، وهذانتيجةالأزمةالتيَ مرتبهاالإقتصادالجزائرينتيجةإنخفاضأسعارالنفط،وعجزجلالمؤسسات العموميةوعدمقدرتهاعلىإحداثمزيدمنمناصبالشغلبالإضافةإلىسياسةتسريحالعمالالتيإعتمدتها الدولةتحتضغطمشروطيةصندوقالنقدالدولي،وبعدذلكعرفتانخفاضمحسوسابسببالتدبيروالإجراءات التيإتخذتهاالدولةللحدمنهذهالظاهرة.

- عرفمعدلاالتضخمتذبذبافيتطورهخلالفترةتطورهتارةفيالزيادةوتارةأخرىفيالنقصان،لكنهقيمه كانتدائماموجبة،ممايعنتزايدالأسعارمنسنةإلىأخروقدبلغذروتهفيسنة 1992 أين حقق 31.7% ويرجع ذلك إلى تحرير الاسعار.

- أماباالنسبةللنموفعرفتفيبدايةالدراسةمعدلاتنموسالبةوذلكراجعإلىالمخلفاتالأزمةالتيلحقت بالإقتصادالجزائريلسنة 1986، كماأنهذهالمرحلةتمثلإنتقالالإقتصادالجزائريإلىإقتصادالسوقثمشهدت قفزةقويةخاصةفيسنة 2003 أين سجل معدل 6.9% خلالمرحلةتطبيقبرنامجالإنعاشالإقتصادي،وذلك راجعللإرتفاعالعائداتالنفطية،أمابقيةسنواتالدراسةفكانتمعدلاتالنمومتذبذبةبسببتأثرهابأسعار النفط.

- عرفميزانالمدفوعاتعجزامزمناخاصةفيسنوات 1990 ـ 1999 وذلكراجعإلىإرتفاعأقساطالمديونية وشللالإقتصادالوطنيبعدالخوصصة،أمابعدسنة 2000 فقدعرفتحسنمستمروذلكلتحسنأسعار المحروقاتفيالأسواقالدولية،ثمتراجعخلالالسنواتالأخيرةحيثحققأكبرعجزلهسنة 2015 بـ (27.54- مليار دولار) بسببإنهيارأسعارالبترول.

- منخلالاختبارجرنجرللسببيةاتضحأنهلاتوجدالعلاقةالسببيةبينالمتغيرتينالمستقليتينوالمتمثلةفي التضخموالبطالةعلىالإنفاقالعامفيحينأظهرتالنتائجوجودسببيةبينميزانالمدفوعاتوالنفقاتالعامة عندمستويمعنوية 5% وكذلكبينالنفقاتالعامةوميزانالمدفوعات،أماالنموالاقتصاديفأظهرتنتائجأنه لاتوجدعلاقةسببيةبمعنىأنهلاتسببولاتؤثرفيالنفقاتالعامة،إلاأنهأثبتتالنتائجهناكعلاقةسببيةبين النابجالمحليالحقيقيوالنفقاتالعامةوهيتؤثروتسببعندمستويمعنوية 10%، أمامتغيراتيالنابجالمحليالحقيقيوالبطالةلهماتأثيروسببعلى نفقاتالتسييرعندمستوىالمعنوية 1% و10% على الترتيب.

- هناكعلاقةسببيةمنالمتغيراتالمفسرةالبطالة،النابجالمحليالإجماليوميزانالمدفوعاتإلىالمتغيرالتابع نفقاتالتجهيزعندمستوىمعنوية 5%، أماالمتغيرالمفسرللتضخمفإتضحأنهلايؤثرولايسببعلىنفس المتغيرالتابعألاوهونفقاتالتجهيزوذلكعندمستوى

- معنوية 10%

- كماتوصلنامنخلالمصفوفةالإرتباطاتالجزئيةبينمتغيراتالدراسةإلىأن 60% منهالهاإرتباطات عكسية،نسبة 24% علاقةعكسيةقويةوعلاقةعكسيةمتوسطةبنسبة 12%، بنسبة 24% علاقة عكسية ضعيفة،أماباقيالمتغيراتفهييإرتباطاتطردية بنسبة 40%.

3 ـ التوصيات:

قتضي علينا في نهاية البحث وبناء على النتائج التي توصلنا إليها تقديم جملة من التوصيات والتي هي ضرورية ولها صلة بموضوع الدراسة وهي كما يلي:

- ✓ العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الإقتصاد الجزائري من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعة ، الصناعة ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك من خلال العمل على تحقيق التوزيع العادل لموارد الإقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الإقتصادية.

- ✓ ينبغيترشيدالإنفاقالعامبصورةعامةمنخلالتقليلالنفقاتالغيرضرورية.
- ✓ لابدمنتوجيهالإنفاقنحوقطاعاتالمنتجةالتيتلعبدورابارزافيالتنميةالإقتصادية،منخلالالعملعلى توجيهزيادةالإنفاقالإستثماريالموجهنحومشاريعالبنيةالتحتيةوالتيتسمحفيتطويرالمناخالإستثماريالملائم لنموالقطاعالخاصوتوجيهالإستثمارالخاصنحوالمشاريعكثيفةالإستخداملعنصرالعمل.
- ✓ بناءإقتصاديعتمدعلىالمعرفةوالقطاعالمنتجللثروةأيالقطاعالفلاحيوالصناعيوجعلقطاعالمحروقات قطاعمكملهلها،والتنويعفيالصادراتخارجالمحروقاتوبتفعيلالإقتصادالوطنيحتتكونلهآثارإيجابيةفي تحريكالنموالاقتصاديوبالتاليإنشاءمناصب.
- ✓ ضرورةإعطاءالأهميةالكافيةلدراساتالقياسيةوالتنبؤيةفيمايخصالظواهرالإقتصاديةوأخذنتائجهامحمل الجدكيلاتبقىهذهالدراساتفقطحبراعلىالورق.

4 ـ آفاق الدراسة:

بإمكاننا القول أن هذه الدراسة ماهي إلا محاولة منا تبقى لها بعض النقائص، وهي نعتبرها محاولة بسيطة لفتح المجال لبحوث والدراسات أخرى حول موضوع هذه الدراسة ويبقى هذا المجال واسع ومفتوح للدراسة والبحث والتعمق، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبينت لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والإهتمام نذكر منها:

- ✓ أثرالسياسةالماليةوالنقديةعلىمتغيراتالمربعالسحري.

تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق المربع السحري لكالدور من أجل معرفة وجود إرتباطات جزئية بين المتغيرات الأربعة للمربع السحري تلزم علينا معرفة أثر المتغيرات بعضها البعض من خلال التأخيرات الزمنية بإستخدام نموذج كوبك وألمون من أجل معرفة واستخراج الأثر على المدى القصير والطويل.

المصادروالمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المراجع العربية

1 ـ الكتب:

1. أحمدالأشقر،الإقتصادالكلي،الدارالعلميةالدولية،الأردن،.
2. أشواقبنقدور،تطورالنظامالماليوالنموالاقتصادي،دارالرايةللنشروالتوزيع،عمانالأردن، .2
3. إبراهيممشورب،الإقتصادالسياسي(مبادئ- مدراس -أنظمة)،دارالمنهلاللبنانيمكتبةراسالنبع،الطبعةالأولى،بيروت،لبنان،2002
4. إبراهيمعليعبدالله،أنوارالمصارف،مبادئالماليةالعامة،دارالصفاءللطباعةعمان،الأردن، 2000.
5. الوزانيخالدوالرفاعيأحمد،مبادئالإقتصادالكليبينالنظريةوالتطبيق،داروائلللنشر،عمان،الأردن،2006.
6. إسماعيلعبدالرحمان،حربيمحمدموسعريقات،مفاهيمأساسيةفيعلمإقتصاد،داروائلللنشر،الطبعةالأولى،عمان، الأردن،1999.
7. بساماالحجار،الإقتصادالنقديوالمصرفي،دارالمنهلاللبناني،الطبعةالأولى،بيروت،لبنان، 2006.
8. بساماالحجاز،علمالإقتصادالتحليلالإقتصادي،دارالمنهل،بيروت،لبنان، 2010.
9. جمالحسنأحمد،عيسىالسراحنة،مشكلةالبطالةوعلاجهادراسةمقارنةبينالفقهوالقانون،الطبعةالأولى،بيروت،لبنان، 2000.
10. جيمسجوارتني،الإقتصادالكليالإختيارالعاموالخاص،دارالمريخالسعودية،1988.
11. جميلةالجوزي،أسسالإقتصادالدولي:النظريةوالممارساتمنشورات،داراسامهللنشروالطباعة،الطبعةالأولى، الجزائر، 2013.
12. حامدعبدالمجيددراز،مبادئالماليةالعامة،الاسكندرية،مصر،2000
13. حسنمصطفيحسين،الماليةالعامة،ديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائر،2001
14. حسينغازيعناية،التضخمالمالي،مؤسسةالشبابالجامعة،الإسكندرية،مصر،2000.
15. حسينمجيد،سعيدعفاف،الاقتصادالقياسيالنظريةوالتطبيق،داروائلللنشر،عمان،الأردن، 1998.
16. حسينعليبخيت،سحرفتحالله،الإقتصادالقياسي،دارالبازوريالعلميةللنشرالتوزيع،2009
17. خالدمحمدالسواعي،eviewsوالقياسالاقتصادي،دارالكتابالثقافي،ط،01عمانالأردن، 2012.
18. زارسعدالدينعيسى،الإبراهيمسليمانقطف،الاقتصادالكلي،مبادئوتطبيقات،طبعةالأولى،دارحامد،للنشروالتوزيع ، عمان ، الاردن
19. رجاءالربيعي،دورالسياسةالماليةوالنقديةفيمعالجةالتضخمألركودي،دارآمنهلنشروالتوزيع،عمانالأردن.

20. رمضانمحمدمقلد،عليعبدالوهابنجا،مبادئالإقتصادالكلي،الدارالجامعيةالإسكندريةمصر، 2007.

21. سوزيعدلياشد،الماليةالعامة،منشوراتالحلبيالحقوقية،الطبعةالأولى،لبنان 2006

22. سعيدعبدالعزيزعثمان،الماليةالعامة،الدارالجامعيةللنشر،بيروت،لبنان 2008

23. سعيدعلىالعبيدى،اقتصادياتالماليةالعامة،داردجلة،الطبعةالأولى،عمان،الأردن، 2011

24. طارقالحاج،الماليةالعامة،دارالصفاء،عمانالأردن، 1999.

25. عادلأحمدحشيش،أصولالفنالماليللإقتصادالعام،أساسياتالماليةالعامة،دارالجامعةالجديدة،للنشرالإسكندرية

26. عبدالفتاحعبدالرحمانعبدالمجيد،اقتصادياتالنقود،جامعةصنعاء، 1990.

27. عبدالعزيزفهميهيكل،موسوعةمصطلحاتالإقتصاديةالإحصائية،دارالنهضةالعربية،مصر، 1980

28. عليخليلسليمانأحمداللوزي،الماليةالعامة،دارزهرانللنشروالتوزيع،عمان، 2000

29. عبدالكريمصادقبركات،الإقتصادالعالمي،منشوراتالدارالجامعية،دمشق، 1987.

30. بدالمطلبعبدالحميد،السياساتالإقتصاديةعلىمستوىالإقتصادالقوميتحليلكلي،الطبعةالأولى،مجموعةالنيلالعربية،القاهرة،مصر، 2003

31. عبدالمنعمالسيدعلي،نزارسعدالدينالعيسى،النقودوالمصارفوالاسواقالمالية،دارحامدللنشروالتوزيع،الطبعةالأولى،عمان،الأردن، 2004.

32. عبدالمجيدقدي،المدخلالسياساتالاقتصاديةالكليةدراسةتحليليةوتقيميه،ديوانالمطبوعاتالجامعية،الطبعةالثانية، الجزائر 2005.

33. عطيةعبدالقادر،محمدعبدالقادر،إتجاهاتالحديثةفيالتنمية،الدارالجامعية،الإسكندرية،مصر 2003.

34. عادلأحمدحشيش،مدخللدراسةأسياسياتالماليةالعامةأصولالفنالماليللاقتصادالعام،دارالجامعةالجديدةللنشر،اسكندريةمصر 2001.

35. عمريحياوي،مساهمةفيدراسةالماليةالعامةوفقالتطوراتالراهنة،دارالهومةللنشربوزريعةالجزائر، 2005.

2ـ المذكرات والاطروحات

36. حمدنصير،أثرالسياساتالإقتصاديةالكليةعلىالإستثمارالأجنبيالمباشرفيالجزائرخلالالفترة 1990 ـ 2012مذكرةمقدمةلنيلشهادةالدكتوراهفيالعلومالإقتصادية،فرعاقتصادكمي،كليةالعلومالإقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعة الجزائر 2012.

37. دراوسيمسعود،السياسةالماليةودورهافيتحقيقالتوازنالإقتصاديحالةالجزائر 1990 ـ 2004، مذكرةمقدمةضمنمتطلباتالحصولعلىالشهادةالدكتوراه،كليةالعلومالإقتصاديةوعلومالتسيير،جامعةالجزائر، 2005 ـ 2006.

38. صلاحالدينكروش،البحثعنمثلويةالمتغيراتالإقتصادالكليحسبالمربعالسحريلكالدور(دراسةتطبيقيةعلىالإقتصادالجزائري)،أطروحةدكتوراه،تخصصعلومإقتصادية،كليةالعلومالإقتصاديةالتجاريةوعلومالتسيير،جامعةحسيبةبنبوعليالشلف،الجزائر،السنةالجامعية 2015 ـ 2016.

39. عبداللهبلوناس،الإقتصادالجزائريالإنتقالمنالخطةإلىالسوقومدىنجازأهدافالسياسةالإقتصادية،أطروحةدكتوراهفيالعلومالإقتصادية،جامعةالجزائر 2005.

40. ضيفالله،أثرالسياسةالماليةعلىالنموالإقتصاديالمستديمفيالجزائر 1989 ـ 2012، أطروحةمقدمةلنيلشهادةالدكتوراهفيالعلومالإقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعةالجزائر3، 2014 ـ 2015.

41. أسماءعدة،أثرالإنفاقالعموميعلىالنموالإقتصاديفيالجزائر،مذكرةمقدمةضمنمتطلباتالحصولعلىالشهادةالماجستير،تخصصإقتصادولي، كليةالعلومالإقتصاديةوعلومالتسيير،جامعةوهران 2 الجزائر، 2015 ـ 2016.

42. أسماءماصي،أثرالإنفاقالعامعلىالنموالإقتصادي—دراسةقياسيةلحالةالجزائر 1970 ـ 2011، مذكرةمقدمةضمنمتطلباتالحصولعلىالشهادةالماجستير،تخصصإقتصادكمي،كليةالعلومالإقتصاديةوعلومالتسيير،جامعةأبيبكربلقايد تلمسان،الجزائر، 2013 ـ 2010.

43. بودخدخكريم،أثرسياسةالإنفاقالعامعلىالنموالإقتصادي (دراسةحالةالجزائر 2001 ـ 2009)،مذكرةلنيلشهادةماجستير،تخصصنقودومالية،قسمعلومالتسيير،كليةالعلومالإقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعةداليا براهيم،الجزائر، السنة الجامعية 2009 ـ 2010.

44. لهاديمحمد،النفقاتالجبائيةحالةالجزائر،رسالةماجستيرفيالعلومالإقتصادية،جامعةالجزائر،2007.

45. سليمعقون،قياسالمتغيراتالاقتصاديةعلىمعدلالبطالة،دراسةقياسيةتحليليةحالةالجزائر،مذكرةلنيلشهادةالماجستيرفيعلومالتسيير،تخصص تقنياتكمية،جامعةفرحاتعباسسطيف،الجزائر،السنةالجامعية 2009 ـ 2010.

46. عمربنجيمة،دورالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالتخفيفمنحدةالبطالةبمنطقةبشار،مذكرةلنيلشهادةالماجستير،كليةالعلومالاقتصاديةوال تجاريةوعلومالتسيير،جامعةأبيبكربلقايدتلمسان،الجزائر،السنةالجامعية 2010 ـ2011.

3 ـ المداخلات العلمية والمجلات:

47. أحمدركانورابحبلعباس،علاقةالإنفاقالعاموالبطالة: دراسةقياسيةلحالةالجزائرمن 1973 ـ 2008 مداخلةضمن الملتقىالدولي " استراتجيةالحكومةفيالقضاءعلىالبطالةوتحقيقالتنميةالمستدمية " جامعةالمسيلة،الجزائر،نوفمبر 2011.

48. حسيبةمدني،أثرالإنفاقالحكوميعلىبعضالمتغيراتالإقتصاديةالكليةفيالجزائرخلالالفترة 1980ـ 2014، جامعةبرجبوعريريجالجزائر.

49. دحمانيمحمدادرويش،ناصورعبدالقادر،أثربعضالمتغيراتالإقتصاديةالكليةعلىمعدلاتالبطالةفيالجزائر – دراسةقياسية،جامعةجيلاليليابسسيديبلعباس،الجزائر.

50. دحمانيأدريوش،ناصورعبدالقادر،النموالإقتصاديوإتجاهالإنفاقالحكوميفيالجزائر،مجلةالإقتصادوالمناجمنت،منشوراتكليةالعلومالإقتصادية والتسيير،جامعةأبوبكربلقايد،العدد،11تلمسانالجزائر.

51. سنوسعلي،بنالبارمحمد،أثرالإنفاقالعامعلىالتضخمالنقديفيالجزائرخلالالفترة 1980 ـ 2009 دراسة قياسية،مجلةالحقيقة،العدد:،37جامعةالمسيلة،الجزائر،.2016 .

52. علىسيفالمزوعي،أثرالإنفاقالعامفيالناتجالمحليالإجماليدراسةتطبيقيةعلىدولةالإماراتالعربيةالمتحدة لسنوات 1990 ـ 2009، مجلةجامعةدمشقللعلومالإقتصاديةوالقانونية،العدد: ،1المجلد،28كليةالإقتصاد،جامعة دمشق 2012.

53. هشاملبزةومحمدالهاديضيفالله،أثرالسياسةالنقديةعلىالمتغيراتالمربعالسحركالدوردراسةحالةالفترة 1990 ـ 2014، مجلةالباحث،العدد:، 17جامعةالشهيدحمهلخضرالوادي،الجزائر، 2017.

54. علينبعصايلوعمرإبراهيمعناد،مسارالإنفاقالعاموقياسأثرهعلىالنموالإقتصاديفيالعراقللفترة 2004 ـ 2015، مجلةجامعةالأنبارللعلومالإقتصاديةوالإدارية،العدد:، 18المجلد،1جامعةالفلوجة،كليةالإدارةو الاقتصاد، 2017.

55. عبدالكريمعبداللهمحمد،فاعليةسياسةالإنفاقالعامفيالعراقللمدة 2003 ـ 2013 دراسةتحليليةللاتجاهاتوالآثار،مجلةالكوتللعلومالإقتصاديةوالإدارية،العدد: ، 23كليةالإدارةوالإقتصاد،العراق ،2016.

56. ميثملعيبيإسماعيلوأحمدعامرنجف،سلطاتومسؤولياتالإنفاقالعاملللحكوماتالمركزيةوالمحليةفيالإقتصادالعراقي بعد عام 2003، العدد:22، مجلةالكوتللعلومالإقتصاديةوالإدارية،كليةالإدارةوالإقتصاد،،بغدادالعراق، 2016.

57. عامرعمرانكاظم،تحليلوقياسالعلاقةبينالإنفاقوالتضخمفيالعراقللمدة 1980 ـ 1996، كليةالإدارةوالإقتصادجامعةجيجل،الجزائر، 2016 .

58. مدصلاح،أهدافالسياسةالإقتصاديةالكليةفيالجزائردراسةتحليليةتقيميةللبرنامجالخماسي 2010 ـ 2014، المسيلة،الجزائر،مجلةالكليةللعلومالإقتصاديةوالتسييروالعلومالتجارية،جامعةمحمدبوضياف،العدد06، 2016.

59. مسعوديزكريا،تقييمأداءبرامجتعميقالإصلاحاتالإقتصاديةبالجزائرمنخلالمربعكالدورالسحريدراسةللفترة 2001 ـ 2016، المجلةالجزائريةللتنميةالإقتصادية،العدد06، جوان 2017.

4ـ المحاضرات:

60. دومينيكسلفاتور،ملخصاتشومنظرياتومسائلفيالإحصاءوالاقتصادالقياسي،ترجمةسعديةحافظمنتصر،مراجعةعبدالعظيمأنيس،الدار الدوليةللنشروالتوزيع،نيويورك، 1982.

61. عقبةخضير، (سلسلةمحاضرات)
الاستيرادوالتصدير،مقدمةلطلبةسنةأولىماسترتخصصإقتصادوتسييرمؤسسات،معهدعلومالإقتصاديةوتجاريةوعلومالتسيير،جامعةال شهيدحمهلخضربالوادي،الجزائر،2017.

62. بزةهشام،محاضراتفيالسياساتالإقتصادية،مطبوعةمقدمةلطلبةسنةأولىماسترتخصصإقتصادوتسييرمؤسسات،كليةالعلومالإقتصاديةوا لتجاريةوعلومالتسيير،جامعةالوادي، 2016.

5 ـ التقارير والقوانين:

63. المادة05منالقانونرقم90-21 الموافق 15أوت 1990.

64. المادة 24 من قانون 84 ـ 17 المؤرخ في 07 ـ 07 ـ 1984 المتعلق بقانون المالية.

65. المادة 06 من القانون رقم 90 ـ 421 الموافق 15 أوت 1990 المتعلق بقانون المحاسبة العمومية.

66. بياناجتماعمجلسالوزراءالصدر 24 ماي 2010 المتضمنالموافقةعلىبرنامجالتنميةالخماسي 2010 ـ 2014

67. المؤسسةالعربيةلضمانالإستثماروإئتمانالصادرات،مؤشرضمانلجاذبيةالإستثمار، 2017.

68. بنكالجزائر،التقريرالسنوي 2016التطورالإقتصاديوالنقديللجزائر،سبتمبر2017.

ثانيا: المواقع باللغة الفرنسية

1– Sources:

69. Bernard Paulre La Causalité en éconmie, signification et portée de la modélisationstructurelle, Lyon: Presse universitaire,1985.

70. Ben Vogelvang :econometricstheroy and application s witheviews :AddisonWesley :2005.

71. Bourdonnais. R.iEconometrie,Duno, Paris, 3émeedition 1998.

72. Clement.E, Germain. J.M."VAR et Prévisions conjoncturelles "annales d'economie et destatistique N.321993

73. Guy Melard,MethodesdePrevisiona court TERME, EDITION ELLIPSES,BRUXELLES , Belgique , 1990.

74. Hamilton.D.j. "time series analysis", united kingdom:Princton university press, 1994.

75. Jean-Marie Dufour, Tests de causalité,Université de Montréal, 15 Avril 2002: 01

76. Joanilio Rodolpho Teixeria

77. .Lubrano.M,Racine unitaire et cointegration, polycopie de cours d'éconemétrie,université d'Alx Marseille III , 1993.

78. Madala G.S،Introduction to Econometrics،University of Florida،London cahierMac،ilanPublshers،1987.

ثالثا:المواقع الالكترونية

79. http://www.bank-of-algeria.dz/

80. http://translation2.paralink.com/translator/default.asp

81. http://www.fxnewstoday.ae/forex/usd-dzd-converter

82. http://www.imf.org

83. http://www.bank-of-algeria.dz/

84. http://prespective.usherbrooke.ca

85. http://ar.com.tradiangeconomics.com/algeria/gdp

86. http://www.anf.org

87. http://www.albankaldawli.org

88. http://ar.com.knoema.com/artas

89. . http://ar.actualitix.com/country/dza/ar-statistics-presentation-algeria.php

90. http://www.ons.org

الملاحق